مصر والغاز.. يد تفاوض الشركات الأجنبية والأخرى تقدم الحوافز

دراما «السداح مداح»

وانتفاضة تصحيح المسار بتوجيهات رئاسية و ترحيب شعبي

توقعات دولية متفائلة تدعم قطاع البناء في مصر

توجيهات الرئيس السيسي بإعادة الصياغة تضع مصر علي أعتاب مرحلة جديدة من التطوير

وسط إشادات واسعة من شركاء التنمية تفاصيل إطلاق مصر لأول استراتيجية تمويل وطنية لأهداف التنمية المستدامة

الأحد
٢٣ مارس ٢٠٢٥

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • العدد ٧٨٦ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رمضان كريم

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي يقفز إلى ١٢,٠٩ مليار دولار بنهاية فبراير ٢٠٢٥

أزمة مع الاتحاد الأوروبي بسبب فرض رسوم على واردات الصلب المصرية

تحقيق فائض أولي بقيمة ٣٣٠ مليار جنيه خلال ٨ أشهر .. قطار الإصلاح الاقتصادي يواصل حصد المؤشرات الإيجابية في الأداء المالي

بلغت أصوله ٤٨٣ مليار جنيه و وصلت ايرادات التشغيل إلي ٣٥ مليار جنيه و حقق ١٧,٩ مليار جنيه أرباحا خلال ٢٠٢٤

«بنك القاهرة» يشعل الجدل في القطاع المصرفي ..والبرلمان يدخل علي الخط

الرئيس السيسى فى لقاء المرأة المصرية والأم المثالية: الدولة ستبقى حريصة على تعزيز مكانة المرأة وتقديم سبل الدعم لها

كتبت – رضوى عبدالله

شارك الرئيس عبد الفتاح السيسي أمس في لقاء المرأة المصرية والأم المثالية، وذلك بحضور الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة، والدكتورة منال عوض ميخائيل وزيرة التنمية المحلية، والدكتورة مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي، والمستشارة أمل عمار رئيس المجلس القومي للمرأة، وعدد من القيادات النسائية والسيدات المصريات من مختلف المجالات.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية أن الرئيس السيسى استمع إلى كلمة المستشارة أمل عمار رئيس المجلس القومي للمرأة، والتي استعرضت جهود المجلس في دعم وتمكين المرأة المصرية، خاصة في مجالات التمكين الإجتماعي وتولي المناصب القيادية بالمجتمع، فضلاً عن إعداد الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠.. وأضاف السفير محمد الشناوي، المتحدث الرسمي، أن اللقاء شهد استعراض الدكتورة مايا مرسي وزيرة التضامن الإجتماعي والدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الإقتصادية والتعاون الدولي لجهود الحكومة لدعم المرأة المصرية، خاصة من خلال برامج الحماية الإجتماعية مثل "تكافل وكرامة"، وزيادة الدعم النقدي المقدم للأسر المصرية وللمرأة المعيلة، وتعزيز التمكين الإقتصادي للسيدات من خلال رؤية مصر ٢٠٣٠.

كما اطلع السيد الرئيس خلال اللقاء على فيلم تسجيلي عن جهود الدولة لدعم المرأة المصرية.

وأوضح المتحدث الرسمي أن اللقاء شهد حوارا تفاعليا بين الرئيس السيسى وبعض المشاركات حول الموضوعات المختلفة المرتبطة بالمرأة والأمومة والطفولة ومرض الزهايمر ودور الفن والإعلام في تشكيل الشخصية المصرية والذوق العام ودور رائدات العمل الاجتماعي.

وألقى الرئيس السيسى كلمة في نهاية اللقاء، أكد خلالها على الدور المحوري للمرأة في بناء الدولة وتنميتها، مشيداً بالتقدم الذي تحرزه المرأة المصرية في مختلف المجالات.

وزير الإسكان يعلن الانتهاء من إرسال رسائل نصية بموقف المتقدمين ضمن "سكن لكل المصريين٥"

أعلن المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، عن الانتهاء من إرسال كافة الرسائل النصية التي توضح موقف المتقدمين لحجز وحدة سكنية ضمن إعلان المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين (٥)" للمواطنين منخفضي ومتوسطي الدخل، حيث بلغ عدد المتقدمين المنطبق عليهم الشروط ٢٩٨٤٣٠ عميلاً، وعدد ٢٦٨٧٥٩عميلاً غير منطبق عليهم الشروط، إضافة لعدد ١٠٤٣٠ عميل قاموا بسداد مقدمات جدية الحجز ولم يتمكنوا من تسجيل طلباتهم على الموقع الإليكتروني أثناء فترة التقديم على الإعلان، بالإضافة إلى ٤ آلاف عميل سوف يتم الاستعلام عنهم في ضوء تقدمهم لشراء وحدات سكنية لا يوجد عليها أولويات، على أن يتم فتح باب التظلمات وتسجيل الطلبات خلال الفترة من غد الأحد ٢٠٢٥/٣/٢٣ حتى الخميس ٢٠٢٥/٤/٢٤.

وأوضح وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية أن الإقبال الكبير من المواطنين للحصول على وحدة سكنية ضمن إعلان "سكن لكل المصريين٥" خير دليل على نجاح المبادرة الرئاسية، وثقة المواطنين في الطروحات التي يعلن عنها صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، حيث بلغ إجمالي من قاموا بشراء كراسة الشروط ٧٦٢ ألف مواطن، وسدد ٥٨٩ ألف مواطن مقدمات جدية الحجز، بينما سجل عبر الموقع الإلكتروني للصندوق ٥٧١ ألف مواطن.

وأشارت مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، إلى أن الرسالة النصية SMS التي أرسلت للمتقدمين تضمنت نتيجة الفرز والإجراءات اللاحقة المتبعة من جانب المواطنين سواء المنطبق عليهم الشروط أو غير المنطبق عليهم الشروط.

"المشاط" تستعرض دور وزارة التخطيط في دعم الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية

كتب – أحمد ابراهيم

التقت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الدكتور هشام عزمي، رئيس الجهاز المصري للملكية الفكرية، لمناقشة سبل التعاون المشترك، ومناقشة دعم الوزارة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.

وفي مستهل اللقاء، أكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الأهمية التي توليها الدولة المصرية لحماية الملكية الفكرية وهو ما ترسخ في إقرار الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، لقانون الجهاز المصري للملكية الفكرية، نظرًا لدوره المحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبناء اقتصاد قائم على المعرفة.

وناقش الاجتماع دعم الوزارة للجهاز المصري للملكية الفكرية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية من خلال التعاون الدولي، في ظل الخبرات التي يتمتع بها شركاء التنمية، وفي هذا الصدد، تمت مناقشة مشروع تطوير نظام ميكنة الملكية الفكرية في مكتب براءات الاختراع المصري الممول بمنحة كورية، وبحث سبل الاستفادة منه في ظل مهام الجهاز الموسعة.

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط، على أهمية المشروع في دعم الابتكار وتعزيز بيئة الأعمال في مصر، بالإضافة إلى أنه سيساهم في تسريع إجراءات تسجيل البراءات وتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية.

من جانب آخر، تحدثت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، عن المجموعة الوزارية لريادة الأعمال والدور الذي تقوم به لتعزيز بيئة عمل الشركات الناشئة، والجهود الجارية لإعداد ميثاق الشركات الناشئة، مشيرة إلى الدور الذي يمكن أن يقوم به الجهاز المصري للملكية الفكرية في توفير برامج التوعية للشركات الناشئة حول الملكية الفكرية.

وفي هذا السياق، أضافت الوزيرة أن ريادة الأعمال والملكية الفكرية تعتبر من المحاور الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن الضروري الالتزام بتوفير بيئة ملائمة تدعم الابتكار وتساهم في تحقيق أهدافنا الوطنية.

"هيئة الاستثمار" توقع مذكرة تفاهم مع بنك المشرق لتعزيز التعاون الاستثماري والتعريف بفرص الأعمال المتنامية في مصر

كتب – أسامة السيد

وقع حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، و عمرو البهي، الرئيس التنفيذي لبنك المشرق مصر مذكرة تفاهم بشأن تعزيز التعاون في مجال الاستثمار.

ووفقاً لمذكرة التفاهم، سيعرف بنك المشرق مصر عملاءه المصريين والأجانب على فرص الأعمال المتنامية في مصر، مدعوماً بتنوع الاقتصاد المصري، والموقع الاستراتيجي، والسوق الاستهلاكي الضخم والمشروعات القومية الكبرى التي تم إطلاقها خلال العقد الماضي.

كما سيرتكز دورَ البنك على تسهيل التواصل بين الهيئة وعملاء البنك الراغبين في الاستثمار والتوسع في مصر، وتنظيم لقاءات لعملاء البنك بالخارج المهتمين بالاستثمار في مصر مع ممثلي الهيئة.

وفي هذا الإطار، ستعمل الهيئة العامة للاستثمار على تزويد بنك المشرق مصر بكافة المعلومات المتعلقة بالفرص الاستثمارية في مصر والقطاعات المستهدفة وفق خطة الحكومة المصرية، وتطورات البيئة الاستثمارية تشريعياً وإجرائيا.

وقال الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة: "إن الهيئة حريصة على التعاون مع بنك المشرق مصر لجذب مستثمرين جُدد للسوق المصري من خلال شبكة البنك المحلية والدولية التي تخدم المستثمرين والأفراد في أهم المراكز المالية العالمية، خاصة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، التي تتصدر قائمة الدول المستثمرة في مصر حالياً، كما أن مذكرة التفاهم التي تم توقيعها هي خطوة رئيسية في طريق التعاون بين البلدين."

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • الاحد 23 مارس 2025 • العدد 786

الخزانة العامة تتيح أكثر من مليار جنيه لعلاج ٦٠ ألف مواطن من محدودي الدخل على نفقة الدولة

استعرض الدكتور خالد عبد الغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية، وزير الصحة والسكان، وأحمد كجوك، وزير المالية، الموقف التنفيذي للتكليف الرئاسي بدعم موازنة العلاج على نفقة الدولة لإنهاء قوائم انتظار جميع الحالات الحرجة بالمحافظات، ضمن حزمة الحماية الاجتماعية الأخيرة التي اتسمت بأنها أكثر استهدافًا للفئات الأولى بالرعاية والأقل دخلا على نحو يسهم في تخفيف الأعباء المعيشية على المواطنين.

وذكر بيان مشترك لوزارتي المالية والصحة والسكان، أن الخزانة العامة للدولة أتاحت أكثر من مليار جنيه من الاعتمادات المالية الإضافية المقررة ضمن حزمة الحماية الاجتماعية، لوزارة الصحة والسكان للبدء الفوري في علاج ٦٠ الف حالة من محدودي الدخل الذين ليس لديهم تغطية تأمينية، على نفقة الدولة، مع الالتزام بتدبير باقي الاعتمادات المالية المطلوبة في هذا الشأن وفقًا لاحتياجات القطاع الصحي بتكلفة إجمالية أولية تبلغ ٣ مليارات جنيه.

أزمة مع الاتحاد الأوروبي بسبب فرض رسوم على واردات الصلب المصرية

بيان للمفوضية الأوروبية يكشف فرض رسوم إغراق مبدئية نسبتها 15,6% على واردات الصلب المسطح الساخن من مصر بداية من 7 أبريل المقبل

كشف بيان للمفوضية الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي يدرس فرض رسوم إغراق مبدئية نسبتها ١٥,٦٪ على واردات الصلب المسطح الساخن من مصر بداية من ٧ أبريل المقبل، على أن يواصل دراساته للوضع والوصول لقرار نهائي في أكتوبر المقبل.

ويحق للاتحاد الأوروبي فرض رسوم إضافية ٢٥٪ على الكميات التي تزيد عن ٨٩٤ ألف طن خلال ١٨ شهرًا تبدأ من يناير ٢٠٢٥ وحتى يونيو ٢٠٢٦ ، مع وجود سقف ربع سنوي يبلغ ٤٥,٣ ألف طن في الربع الأول من العام الحالي، و١٤٠,٣ ألف طن في الربع الثاني وترتفع هامشيًا إلى ١٤٣,٢ ألف طن لكلا من الربعين الثالث والرابع من العام.

وفي الربع الأول من ٢٠٢٦ تصل إلى ١٤٠,٢ ألف طن وفي الربع الثاني تبلغ ١٤١,٧ ألف طن.

المفوضية أفادت في إخطار لمنظمة التجارة العالمية أن صادرات الصلب الصينية زادت بقوة للأسواق في آسيا وأفريقيا والتي بدورها أعادت التصدير إلى الاتحاد الأوروبي ما تسبب في إغراق السوق الذي تراجع فيه الطلب.

من جانبهم طالب عدد من الصناع والمستثمرين الحكومة بسرعة التحرك العاجل حول بيان المفوضية الاوروبية بفرض رسوم اغراق علي صادرات الصلب المسطح الساخن المصري بنسبة ١٥,٦٪ بداية من أبريل المقبل.

وأكد عدد من مسؤلي شركات الحديد والصلب أنه يجب ايجاد حلول والتوصل لاتفاقات وتفاهمات مع الاتحاد الأوربي بشأن قرار مراجعة رسوم الحماية المفروضة على الواردات المصرية من منتجات الصلب (اطوال ومسطحات)وذلك في إطار الإجراءات التي تتطلبها مثل تلك التحقيقات.

ونقلت تقارير إعلامية عن مصادر أن الحكومة ستبحث مع الاتحاد الاوروبي أسباب القرار وكيفية تفاديه حتى لا يؤثر علي الصادرات المصرية ، وأوضحت أنه حال اقرار الدراسة وتنفيذ القرار فسيكون له تأثير سلبي على الصادرات المصرية لاسيما وأن صادرات الحديد المصري تشكل نسبة هامة في اجمالي صادرات مصر.

وقالت مصادر في المجلس التصديري لمواد البناء إن المجلس سيبحث تأثير البيان علي صادراته والتي تضم منها الحديد والصلب كما سيتواصل مع الجهات الحكومية المعنيه لسرعة التحرك في الموضوع.

من جانبه قال محمد المهندس رئيس غرفة الصناعات الهندسية ، إن هناك حربًا اقتصادية بين عدد من دول العالم ومنها الاتحاد الأوروبي لحماية الصناعات الوطنية المختلفة ، وهو ما تسبب في تأثير على الصناعات والقطاعات على مستوي العالم.

وأشار المهندس إلى أنه لن يستطيع حساب تأثير القرار إلا إذا تم تطبيقه وقد تتوصل الجهات المصرية لاتفاقيات مع الجهات الاوروبيه لتفادي تأثيره علي الصناعه المصرية ، وأكد علي ضرورة تحرك الحكومة وبقوة لحماية صناعاتها وصاداراتها قبل تطبيق القرار بالاضافة الي دعم الصناعة المحلية في الاسواق الخارجية.

ولفت إلي أن بيان الاتحاد الأوروبي وضع سقفًا ربع سنوي لوارداته من مصر، وفي حال تجاوزه يفرض الرسوم الإضافية، ويبلغ ٤٥,٣ ألف طن في الربع الأول من العام الحالي، و١٤٠,٣ ألف طن في الربع الثاني وترتفع هامشيًا إلى ١٤٣,٢ ألف طن لكل من الربعين الثالث والرابع من العام.ادراتها وفي الربع الأول من ٢٠٢٦ تصل إلى ١٤٠,٢ ألف طن وفي الربع الثاني تنخفض إلى ١٤١,٧ ألف طن

ورسوم الإغراق هي نوع من الجمارك تفرضها الدول لحماية صناعتها المحلية من سلعة ما عندما تتيقن من أن هذه السلعة تلقى دعما غير مبرر من البلد المصدر لها، فيتم استيرادها بأقل من قيمتها الحقيقية وبما يضر بالصناعة البلد المستورد.

وتستخدم منتجات الملفات المدرفلة على الساخن على نطاق واسع في صناعات السفن والسيارات والجسور والبناء وغيرها.

وبدأ تحقيق مكافحة الإغراق بعد أن قدمت جمعية الصلب الأوروبية "يوروفر" شكوى في يونيو الماضي نيابة عن المنتجين الأوروبيين، زاعمة أن واردات لفائف الصلب المدرفلة على الساخن من أربع دول هي الهند واليابان ومصر وفيتنام تُغرق السوق الأوروبية، وأنها تُلحق أضرارًا مادية بصناعة الصلب الأوروبية، وفقًا لما ذكرته فاست ماركتس.

ونشرت وثيقة ما قبل الإفصاح، تكشف الرسوم الجمركية المؤقتة المقترحة لكل منشأ في ١٤ مارس، ومن المقرر فرض الرسوم الجمركية المؤقتة اعتبارًا من ٧ أبريل، ومن المتوقع إجراء تحقيق بحلول أوائل أكتوبر، على أن تتبعه إجراءات حاسمة.

المفوضية الأوروبية تسعى حاليا لفرض الرسوم الجمركية على الموردين اليابانيين بنسبة ٣٢٪، باستثناء شركة توكيو ستيل التي سيفرض عليها رسوم جمركية منخفضة نسبيًا بلغت ٦,٩٪ .

وبالنسبة لمصر، تم تحديد معدل الرسوم المؤقتة لشركة حديد عز وجميع الشركات الأخرى عند ١٥,٦٪، وبالنسبة لفيتنام، حُددت رسوم جمركية مؤقتة بنسبة ١٢,١٪ على شركة فورموزا هاتينه للصلب وجميع الشركات الأخرى باستثناء شركة هوا فات دونج كوات للصلب المشتركة والتي لم تُقترح أي رسوم جمركية على وارداتها، كما أنه لم تُقترح أي رسوم جمركية مؤقتة على الشركات الهندية.

وأظهرت إحصاءات "جلوبال تريد تراكر" أن هذه الدول الأربع زودت الاتحاد الأوروبي بـ ٣,٩ مليون طن من الحديد الصلب عالي الكثافة العام الماضي، تمثل ٤١,٢٪ من إجمالي واردات اليورو من الحديد الصلب عالي الكثافة.

تصميم أوروبي

من جانبه ، أكد وليد جمال الدين، عضو مجلس إدارة المجلس التصديري لمواد البناء، أن هناك إصرارًا من الاتحاد الأوروبي على فرض رسوم إغراق على واردات الصلب المسطح المصرية بالرغم من الأدلة التي قدمتها الجهات المختصة لنفي تلك التهم، مرجعًا الأمر إلى الوفرة في الغاز الطبيعي خلال الفترة الماضية التي تسببت في انخفاض تكاليف إنتاج الصلب المسطح، على العكس من شركات الصلب المسطح الأوروبية التي عانت من ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب انقطاع إمدادات الغاز الروسي وارتفاع أسعاره.

وقال جمال الدين في تصريحات له: "على الرغم من تقديم كل المستندات والأدلة التي تنفي تهم الإغراق على الشركات المصرية، إلا أن الاتحاد الأوروبي صمم على فرض تلك الرسوم» ، وتابع: "هذه الرسوم ليس لها أي مبرر سوى حالة الضعف التي يمر بها الاقتصاد الأوروبي بعد الحرب الروسية الأوكرانية؛ لذلك يحاول وقف أي منافسة لإنعاش شركاته العاملة بقطاع الصلب» .

وحول الأسباب التي دفعت الاتحاد الأوروبي لتوجيه تلك الاتهامات للشركات المصرية، قال إن ذلك يعود إلى أن الشركات المصرية قامت بدور منافس قوي خلال الأعوام الماضية، في ظل وفرة الغاز الطبيعي التي تسببت في انخفاض تكاليف إنتاج الصلب المسطح، على العكس من شركات الصلب المسطح الأوروبية التي عانت من ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب انقطاع إمدادات الغاز الروسي وارتفاع أسعاره.

واردات

وشهدت قيمة واردات مصر من الحديد الصب والحديد الصلب – فولاذ ارتفاعًا بنسبة ٢٠,٩٪ خلال ٢٠٢٤ لتسجل ٥,١٧٩ مليار دولار في مقابل ٤,٢٨٥ مليار دولار خلال ٢٠٢٣.

وأوضحت بيانات التجارة الخارجية استحواذ الحديد الصب والحديد الصلب – فولاذ على ٥,٥٪ من إجمالي الواردات المصرية خلال العام الماضي البالغة ٩٤,٦٩٨ مليار دولار.

وأظهر تحليل البيانات استحواذ ٥ دول "الصين، روسيا، المملكة المتحدة، بلجيكا، تركيا" على ٦٨,٥٪ من إجمالي واردات مصر من الحديد الصب والحديد الصلب – فولاذ خلال ٢٠٢٤ بقيمة ٣,٥٤٦ مليار دولار في مقابل ٢,٧٥٧ مليار دولار خلال ٢٠٢٣ بنمو ٢٨,٦٪ .

وارتفعت قيمة واردات مصر من الحديد الصب والحديد الصلب – فولاذ من الصين بنسبة ٤٢,٤٪ لتسجل ٩٨٧,٧٢٣ مليون دولار في مقابل ٦٩٣,٦١٥ مليون دولار، ومن روسيا الاتحادية بنسبة ٧٢,٢٪ لتسجل ٩٦٧,٣١ مليون دولار في مقابل ٥٦١,٨١٩ مليون دولار ، لتستحوذ الدولتان على ٣٧,٧٪ من إجمالي الواردات بنحو ١,٩٥٥ مليار دولار.

ونمت الواردات المصرية من الحديد الصب والحديد الصلب – فولاذ من المملكة المتحدة بنسبة ٢٠,٩٪ خلال العام الماضي لتسجل ٦٩٨,٧٣٥ مليون دولار في مقابل ٥٧٧,٨٦٥ مليون دولار خلال ٢٠٢٣، ومن بلجيكا بنسبة ٠,٧٪ لتسجل ٥٠٤,٢٩٤ مليون دولار في مقابل ٥٠٠,٩٣٩ مليون دولار، ومن لبنان بنسبة ١٦٪ لتسجل ١١٧,٧٦٨ مليون دولار في مقابل ١٠١,٥١٥ مليون دولار.

أحمد ابراهيم

وزير الزراعة يؤكد على التزام مصر بتقديم الدعم الفني والتدريب للأشقاء الأفارقة

أكد علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي أن الملف الافريقي يلقى اهتمام القيادة السياسية لدعم العلاقات مع دول القارة السمراء في جميع المجالات.

وقال وزير الزراعة خلال كلمته أمام الاحتفال السنوى لجمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة، إنه يمكن لمصر أن تلعب دورًا رائدًا في تعزيز التعاون الزراعي مع أفريقيا وتحقيق التنمية المستدامة في القارة.

كما وجه الوزير الدعوة لرجال الأعمال المصريين والأفارقة إلى استكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاع الزراعي، وبناء شراكات استراتيجية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في القارة الإفريقية.

ومن جانبه أكد يسري الشرقاوي رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة، أن المشاركة الكبيرة لوزراء ومسئولي الجهات الحكومية يبث الطموح نحو تحقيق التعاون بين القطاع الخاص المصري والإفريقي ويعكس توجهات القيادة السياسية المصرية، مشيرا إلى تحقيق الجمعية لأهدافها وانطلاقها نحو خطة طموحة مبنية علي قواعد راسخة في التحرك بالفاعليات والأنشطة وتقوية التعارف والترابط انطلاقا من الاراضي الافريقية واقامة المعارض والاسابيع التجارية الاقتصادية الثقافية المصرية والعمل على توفير المعلومات والشراكات بين الكيانات الاقتصادية الافريقية

«التنظيم والإدارة»: «كمت» ترد على أكثر من ٤٧ ألف استفسار خلال فبراير الماضي

أعلن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، برئاسة الدكتور صالح الشيخ، عن التعامل مع ١٥٧٥٤ مستندًا إلكترونيًا، استقبلها من ٢٣٨ وحدة من وحدات الجهاز الإداري خلال شهر فبراير الماضي، وذلك عبر منظومة التواصل المؤسسي الرقمي التي أنشأها الجهاز لتراسل بينه وبين الجهات الإدارية المختلفة.

وذكر الجهاز، في بيان له ، أنه يواصل تدريب جهات إدارية أخرى لتنضم إلى منظومة التراسل، حيث يقوم بتنظيم العديد من ورش العمل لتدريب الموظفين المعنيين في العديد من الجهات الإدارية على التواصل معه إلكترونيًا عبر استخدام منظومة التواصل المؤسسي الرقمي المخصصة لذلك.

وفي سياق آخر، أعلن الجهاز عن قيام الساعة الذكية «كمت KMT»، بالرد على ٤٧٤١٣ استفساراً، ورد للجهاز من المواطنين خلال شهر فبراير الماضي، وذلك عبر القنوات المخصصة لذلك وهي صفحة الجهاز على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، والموقع الإلكتروني الرسمي للجهاز، والرقم المخصص لكمت على تطبيق واتساب وهو ٠١٥٥٠٤٨٩١٢٠، وجاءت أغلب الاستفسارات في مجال مسابقات التوظيف التي ينظمها الجهاز.

وزير السياحة الأسبق: السياحة هي «النفط الجديد لمصر» و أهم الأبواب لتدفق النقد الأجنبي إلي البلاد

قال الدكتور هشام زعزوع، وزير السياحة الأسبق، إن مصر تُعد الوجهة السياحية الأكثر تنوعًا على مستوى العالم، بفضل ما تتمتع به من تعدد في المنتجات السياحية التي تشمل السياحة الثقافية، والشاطئية، والبيئية، والعلاجية.

وأوضح أن هذا التنوع ساهم في جعل القطاع السياحي المصري أكثر استدامة وأقل عرضة للتقلبات الاقتصادية، وهو ما يعكس قدرة مصر على جذب المزيد من السياح من مختلف الأسواق العالمية، ما يدعم استراتيجياتها التنموية في القطاع السياحي.

التنوع السياحي في مصر: نقطة قوة استراتيجية

أضاف زعزوع في تصريحاته أن مصر تتمتع بميزة استراتيجية من حيث تنوع المنتجات السياحية المتاحة، حيث تجمع بين مختلف أنواع السياحة التي تلبي احتياجات شرائح متعددة من السياح، مما يجعلها وجهة سياحية جاذبة على مدار العام. وأكد أن هذا التنوع يمكن أن يعزز من قوة القطاع السياحي في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية ويزيد من مرونة مصر في جذب الاستثمارات السياحية.

ووصف هشام زعزوع السياحة بأنها «النفط الجديد لمصر»، وأنها من بين أهم الأبواب لتدفق النقد الأجنبي في البلاد، كما أن مردودها سريع.

المشروعات القومية ودورها في دعم السياحة

كما استعرض زعزوع عددًا من المشروعات القومية السياحية المهمة التي تم تنفيذها أو قيد التنفيذ، مثل مشروع مدينة الجلالة، التي تمثل نقلة نوعية في قطاع السياحة المصرية، بالإضافة إلى تطوير منطقة العلمين الجديدة، والتي تعتبر أحد المشاريع البارزة في جذب الاستثمارات السياحية. كما أشار إلى أهمية إعادة إحياء مشروع "التلفريك السياحي" في سانت كاترين، والذي يمثل إضافة كبيرة للسياحة في تلك المنطقة ذات الأهمية الدينية والثقافية.

أهمية الرصد العلمي لأثر السياحة على الاقتصاد

وفي حديثه عن أهمية التخطيط العلمي، أكد وزير السياحة الأسبق على ضرورة إجراء رصد علمي دقيق لمساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد المصري، وذلك باستخدام الحسابات القومية للسياحة كأداة إحصائية تمكن الحكومات من قياس الأثر الاقتصادي لهذا القطاع على الناتج المحلي الإجمالي.

وأوضح أن هذا التحليل يسهم في اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة لدعم وتطوير قطاع السياحة.

جاءت هذه التصريحات خلال الحلقة السادسة من سيمنار الثلاثاء للعام الأكاديمي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، الذي نظمه معهد التخطيط القومي تحت عنوان "آفاق تنمية قطاع السياحة المصري"، وذلك في إطار موضوع "مصر ما بعد ٢٠٢٥: رؤية تنموية طويلة الأجل».

وأقيم السيمنار بحضور الدكتور أشرف العربي، رئيس معهد التخطيط القومي، والدكتور خالد عطية، نائب رئيس المعهد لشؤون البحوث والدراسات العليا، بالإضافة إلى نخبة متميزة من المفكرين والخبراء وأساتذة التخطيط والاقتصاد والسياسة.

دعم استراتيجيات التنمية السياحية

و أشار الدكتور زعزوع إلى أن قطاع السياحة المصري يعتبر أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني، ومن خلال تطويره وتنميته يمكن تحقيق المزيد من العوائد الاقتصادية، خاصة في ظل ما تشهده مصر من مشاريع بنية تحتية ضخمة تهدف إلى جذب الاستثمارات السياحية. وأكد أن تعزيز دور القطاع السياحي في الاقتصاد المصري يتطلب توجيه الاستثمارات نحو مشروعات سياحية متنوعة ومتجددة.

رضوى عبدالله

خطة لتأهيل الشباب المصري على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الألماني

استقبل وزير العمل محمد جبران، بمكتبه بالعاصمة الإدارية الجديدة، د.محمد عبد الرحمن رئيس جامعة ساكسوني مصر للعلوم التطبيقية، وخالد طه، نائب رئيس شركة SIS الألمانية فى مصر والشرق الأوسط، للتباحث في ملفات العمل ذات الاهتمام المشترك.

بحث الجانبان خطة لتعزيز التعاون بين "الوزارة" و"الجامعة"، التي سيتم افتتاحها بشكل رسمي في إبريل المقبل، بحضور كبار المسؤولين المصريين والألمان.

كما بحثا سبل فتح آفاق جديدة لتبادل الخبرات في مجالات التدريب والتخصصات التي تتماشى مع سوق العمل، والمعايير الدولية، وذلك لتنمية المهارات، و تأهيل الشباب والخريجين على احتياجات سوق العمل في مصر والخارج، خاصة السوق الألماني، والاستفادة من إمكانيات "الجامعة" في تدريس اللغة الألمانية والاستعانة بذلك في برامج مراكز التدريب المهني التابعة للوزارة.

فضلا عن تقديم برامج مبتكرة تركز على التطبيقات العملية، خاصة وأن جامعة ساكسوني مصر للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا تقدم نظاما تعليميا مزدوجا يتماشى مع رؤية الدولة المصرية ويعتمد على الخبرات الألمانية، وتشكل الدراسات العملية فيها ٦٠٪ من المناهج الدراسية، مما يُساهم في إعداد الطلاب لسوق العمل المحلية والدولية وفي كل التخصصات التي تتميز بها كليات الجامعة، ومنها: تكنولوجيا الهندسة المدنية، وتكنولوجيا الهندسة الكهربية والإلكترونية والحاسبات، وتكنولوجيا الهندسة الميكانيكية، وتكنولوجيا الهندسة الكيميائية والبيئية، وتكنولوجيا العلوم التطبيقية، وتكنولوجيا الزراعة والغذاء، وتكنولوجيا الرعاية الصحية، وتكنولوجيا الفنون والإعلام، وتكنولوجيا الصناعات الإبداعية، وتكنولوجيا الإدارة.

وزير البترول يبحث مع الجانب الألماني البنود التعاقدية لاستئجار وحدة التغييز العائمة

زار كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، العاصمة الألمانية برلين؛ لمناقشة البنود التعاقدية لاستئجار وحدة التغيير العائمة Energos Power التابعة لشركة نيوفورتس الأمريكية والقائمة حاليًا في ميناء Mukran على بحر البلطيق بألمانيا، وذلك بعد قرار وزير الاقتصاد والطاقة والشئون المناخية الألماني، روبيرت هابك، بإنهاء عقد إيجارها وفتح باب المجال لتأجير الوحدة لطرف ثالث.

يأتي ذلك في إطار استراتيجية وزارة البترول لضمان إمدادات الغاز الطبيعي لتلبية احتياجات قطاع الكهرباء والسوق المحلي من الغاز الطبيعي واستكمالا للمباحثات مع وزارة الشئون الاقتصادية والعمل المناخي الألمانية لاستغلال طاقات التغيير الفائضة لدى الجانب الألماني.

جدير بالذكر أنه بنهاية الشهر الماضي عقد اجتماع بالقاهرة بين مسئولي شركة إيجاس والرئيس التنفيذي لشركة Gasfin Development ممثلا عن الشركة ومفوضا من قبل وزير الاقتصاد والطاقة والشئون المناخية الألماني للتفاوض بشأن تأجير وحدة التغيير العائمة (Energos Power).

يأتي ذلك في إطار تفعيل بنود إعلاني النوايا اللذين تم توقيعهما في نوفمبر ٢٠٢٢ بين وزارتي البترول والثروة المعدنية والكهرباء والطاقة المتجددة في مصر ووزارة الشئون الاقتصادية والعمل المناخي الألمانية للتعاون في مجالات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين الأخضر.

المشاط: اعتماد ٢٦ مشروعًا مصريًا ضمن برنامج التعاون عبر الحدود للدول المتوسط من الاتحاد الأوروبي

أعلنت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، نجاح جهود التنسيق الوطني التي قادتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالتعاون مع الجهات الوطنية المعنية، في تعزيز استفادة مصر من ٢٦ مشروعًا بالمرحلة الأولى من برنامج التعاون عبر الحدود لحوض البحر المتوسط INTERREG NEXT MED، والتي تتضمن ٦٠ مشروعًا تستفيد منها ١٣٤ مليون يورو، منها ١١٩ مليون يورو تمويل من الاتحاد الأوروبي.

وقالت الدكتورة رانيا المشاط، أنه من المقرر أن يتم المشروعات الـ٢٦ في مصر وعدد من الدول الأخرى وذلك في إطار النهج الذي يتبعه البرنامج من أجل تعزيز التنمية الإقليمية بدول منطقة المتوسط، لافتة إلى أن البرامج والمشروعات تتنوع في قطاعات تنموية متعددة من بينها تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، السياحة، التعليم، البحث العلمي، التنمية التكنولوجية، الابتكار، والإدماج الاجتماعي.

يأتي ذلك في إطار الشراكة الوثيقة بين مصر والاتحاد الأوروبي، والجهود المبذولة من أجل تعزيز التعاون الإقليمي من خلال برنامج برنامج التعاون عبر الحدود لحوض البحر المتوسط INTERREG NEXT MED.

وعلاوةً على ذلك، ونظرًا للتحديات البيئية المتزايدة، فقد تضمنت المشروعات الممولة مبادرات تهدف إلى مكافحة تغير المناخ، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتحسين إدارة الموارد المائية، وإدارة المخلفات، وتطوير الطاقة المتجددة، ودعم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

وأضافت الوزيرة أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، باعتبارها المنسق الوطني للبرنامج، قامت بتنظيم عدد من الجلسات المعلوماتية الهادفة إلى تحفيز الجهات المختلفة على التقدم بمشروعات والاستفادة من الفرص التمويلية المتاحة. وتزويد الجهات المعنية بالمعلومات اللازمة حول كيفية التقديم وإعداد مقترحات المشروعات للدعوة الثانية.

وذكرت المشاط، أنه من المقرر أن تستفيد ١٨ جهة مصرية من تمويل المشروعات ضمن هذه المرحلة حيث أن بعض الجهات المصرية شاركت في أكثر من مشروع فائز بالتمويل، ومن بينها وزارة الموارد المائية والري، وجمعية سيكم للتنمية، واتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والمعهد القومي لعلوم البحار والمصايد، والجامعة البريطانية في مصر، بالإضافة إلى عدد من منظمات المجتمع المدني التي لعبت دورًا محوريًا في تنفيذ المشروعات.

ويجري تنفيذ البرنامج من خلال ثلاث دعوات للمشاركة، حيث انتهت الدعوة الأولى بنجاح، في حين أن الدعوة الثانية لا تزال مفتوحة للتقديم حتى ١٥ أبريل ٢٠٢٥.

«الأداء الحكومي» علي مائدة «مجلس النواب»

الحكومة تؤكد في تقريرها عن الربع الأول من عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ اتاحة ٢٨٩ فرصة تصديرية وخدمية

خطت حكومة الدكتور مصطفى مدبولي خطوات واثقة نحو تحقيق مستهدفات طموحة لتعزيز التبادل التجاري، وزيادة الصادرات، وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي مع مختلف الأسواق العالمية.

وجاء تقرير الأداء الحكومي للربع الأول ليعكس حجم الجهود المبذولة على كافة المستويات، تأكيدًا لالتزام الحكومة بتنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى خلق بيئة داعمة للمصدرين، وحماية الصناعة الوطنية، وتعزيز حضور مصر الاقتصادي في القارة الإفريقية.

وضمن مساعيها لدعم حركة التجارة الخارجية، نجحت الحكومة خلال الربع الأول من العام المالي في إتاحة ٢٦٥ فرصة تصديرية و٢٤ فرصة تصديرية خدمية، مما يفتح آفاقًا جديدة أمام الشركات المصرية في الأسواق العالمية.

وأكدت الحكومة، في أول في أول تقرير متابعة ربع سنوي عن معدلات أدائها خلال عام (٢٠٢٤/٢٠٢٥) وهو العام الأول من تنفيذ برنامج عمل حكومة الدكتور مصطفى مدبولي (٢٠٢٤-٢٠٢٧) أمام مجلس النواب برئاسة المستشار الدكتور حنفي جبالي، قيامها بإنشاء قاعدة بيانات الشركات المستفيدة من المساندة التصديرية كأداة لدعم المصدّرين وتحديد احتياجاتها وتقديم الخدمات المناسبة لها، فضلا عن إنجاز نحو ٦٠٪ من المنصة الإلكترونية الخاصة بنظام تسجيل المصدر المعتمد.

وإدراكا لأهمية إزالة العوائق أمام حركة التجارة، تمكنت الحكومة من حل ٣٢٠ مشكلة تجارية على المستويين الإقليمي والثنائي، مما أسهم في تعزيز مرونة النظام التجاري، ورفع كفاءة التعامل مع التحديات التي تواجه المصدرين.

ويأتي ذلك في إطار خطة الحكومة العام الجاري، توفير بيئة داعمة للمصدرين، من خلال تقديم حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات، والتي تشمل توفير التدريب والتأهيل اللازمين لتنمية مهاراتهم التصديرية، وإتاحة المعلومات والاستشارات المتخصصة، وتقديم الدعم المالي والفني لتوسيع نطاق عملياتهم التصديرية، وتعزيز استفادتهم من الاتفاقيات التجارية، عبر العديد من التدخلات، لعل من أهمها استهداف إتاحة ١٠٠٨ فرص تصديرية، وإتاحة ٩٠ فرصة تصديرية خدمية ومناقصة من الخدمات بأشكال توريد الخدمة الأربعة. والانتهاء الكامل من تطوير المنصة الإلكترونية الخاصة بنظام تسجيل المصدر المعتمد (Approved Exporter)، وإنشاء قاعدة بيانات الشركات المستفيدة من المساندة التصديرية وحل ١٢١٠ مشكلة متعلقة بالتجارة الخارجية على المستوى الإقليمي أو الثنائي، مما يُساهم في تسهيل حركة التجارة وزيادة التبادل التجاري.

وضمن استراتيجيتها لتعزيز وجودها الاقتصادي في إفريقيا، أتاحت الحكومة ٣ فرص استثمارية ومناقصات للشركات المصرية في الدول الإفريقية خلال الربع الأول، كما شاركت ٢٩ شركة مصرية في البعثات التجارية إلى تلك الأسواق.

وبالتوازي، عملت الحكومة على حل ٢٧ معوقًا تجاريًا كان يعترض مسار الصادرات المصرية إلى إفريقيا، بما يسهم في تعزيز التبادل التجاري وزيادة الحصة السوقية للمنتجات المصرية .

ويأتي ذلك تفعيلا في إطار جهود الدولة المصرية لتعزيز وجودها الاقتصادي في القارة الإفريقية تسعى الحكومة إلى تذليل العقبات أمام الشركات المصرية الراغبة في تصدير منتجاتها إلى الدول الإفريقية، حيث تستهدف الحكومة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إتاحة ١١ فرصة استثمارية ومناقصة للشركات المصرية في الدول الإفريقية، فضلا عن استهداف مشاركة ١٢٦ شركة في البعثات التجارية إلى الدول الإفريقية والعمل على حل ١٤٠ مشكلة ومعوقا تواجه الصادرات المصرية إلى الأسواق الإفريقية مما يُساهم في زيادة حجم الصادرات وتعزيز التبادل التجاري.

وعلى صعيد إنفاذ التشريعات المنظمة للاستيراد والتصدير، نجحت الحكومة خلال الربع الأول في تسوية ٨٩٪ من قضايا الإغراق والزيادة غير المبررة والواردات المدعومة، في خطوة تعكس التزامها بحماية السوق المحلية من المنافسة غير العادلة، فضلا عن تسوية ٤ شكاوى تتعلق بالإغراق والدعم، واتخاذ إجراءات لحماية الصناعة الوطنية والحفاظ على فرص العمل.

جدير بالذكر أن الحكومة تستهدف خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ قيام وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية بتسوية ١٠ قضايا الصالح الصادرات المصرية في القضايا العكسية، وتسوية ٩٠٪ من قضايا الإغراق - الواردات المدعومة - الزيادة غير المبررة - القضايا العكسية مما يساهم في خلق بيئة تجارية عادلة للمصنعين المحليين. والرد على ١٠ شكاوى وقضايا عكسية لاتخاذ إجراءات قانونية ضد الصادرات المصرية، وإصدار ٧ قرارات وزارية لفرض رسوم على الواردات لحماية الصناعة المحلية، مما يساهم في حماية المنتجات المحلية من المنافسة غير العادلة.

شيماء مرسي

مد مهلة تقديم الاقرارات الضريبية حتى أول يوم عمل بعد إجازة عيد الفطر

أعلنت رشا عبدالعال، رئيس مصلحة الضرائب، عن مد فترة تقديم الإقرارات الضريبية بحيث يكون الموعد النهائي للتقديم اول يوم عمل يلي الإجازة الرسمية لعيد الفطر المبارك، وذلك وفقا لنص المادة رقم (٣١) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠، والتي تنص على مد مهلة تقديم الإقرارات الضريبية إلى اليوم التالي في حالة مصادفتها إجازة رسمية.

وأكدت «عبدالعال» ان المصلحة توفر كل سبل الدعم الفني لضمان تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيًا بسهولة ويسر، من خلال خطة شاملة تتضمن تنظيم ندوات مجانية يومية لتوعية الممولين والمحاسبين بكيفية تقديم الإقرارات إلكترونيًا، حيث يقدمها محاضرون محترفون لشرح الإجراءات والإجابة على الاستفسارات، وتوفير لجان متخصصة في مختلف النقابات المهنية، ومؤسسات العمل المدني، والغرف التجارية، والاتحادات؛ لتسهيل عملية تقديم الإقرارات الضريبية.

بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني عبرمركزدعم التحول الرقمي بلاظوغلي، المجهز بأحدث الإمكانيات التقنية، والذي يشرف عليه فريق متخصص لتقديم المساعدة الفورية للممولين.

ودعت رئيس مصلحة الضرائب جميع الممولين والمسجلين إلى سرعة تقديم إقراراتهم الضريبية إلكترونيًا .

السكة الحديد: تعلن عن تشغيل قطارات إضافية خلال إجازة عيد الفطر المبارك

قررت الهيئة القومية لسكك حديد مصر تشغيل عدد من القطارات الإضافية بجانب القطارات الحالية خلال الفترة من ٢٥ مارس حتى ١١ أبريل ٢٠٢٥، لتسهيل تنقل الركاب خلال إجازة عيد الفطر.

ووجّه المهندس محمد عامر، رئيس الهيئة، برفع درجة الاستعداد، ومتابعة التشغيل من خلال غرفة عمليات لرصد حركة القطارات، مع زيادة شبابيك التذاكر وتشديد الرقابة لمنع السوق السوداء، إضافة إلى صرف التذاكر بالرقم القومي بحد أقصى ٤ تذاكر.

وأكدت الهيئة استمرار تكثيف أعمال الصيانة، ومنع خروج أي قطار من الورش قبل التأكد من حالته الفنية، مع الاهتمام بنظافة القطارات ودورات المياه.

وتشمل القطارات الإضافية:

قطارات تالجو:

القاهرة – أسوان يوميًا من ٢٥ مارس حتى ١٠ أبريل، يقوم من القاهرة ٢٠:١٥ ويصل أسوان ٠٨:١٠ .

أسوان – القاهرة يوميًا من ٢٦ مارس حتى ١١ أبريل، يقوم من أسوان ١٦:٥٠ ويصل القاهرة ٠٤:٥٠ .

قطارات إسباني مطور:

القاهرة – أسوان يوميًا من ٢٥ مارس حتى ١٠ أبريل، يقوم من القاهرة ٢٢:٥٠ ويصل أسوان ١١:٥٠ .

أسوان – القاهرة يوميًا من ٢٦ مارس حتى ١١ أبريل، يقوم من أسوان ١٨:٠٠ ويصل القاهرة ٠٦:٥٠ .

قطارات مكيفة (درجة ثالثة):

القاهرة – أسوان يوميًا من ٢٥ مارس حتى ١٠ أبريل، يقوم من القاهرة ٢١:٥٠ ويصل أسوان ١٠:٠٥ .

أسوان – القاهرة يوميًا من ٢٦ مارس حتى ١١ أبريل، يقوم من أسوان ٢٢:٣٠ ويصل القاهرة ١١:١٥ .

التأ

رئيس الوزراء يستعرض نماذج لاستجابة الوزارات والمحافظات والجهات الحكومية المختصة لشكاوى وبلاغات المواطنين

استعرض الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، نماذج لاستجابة الوزارات والمحافظات والجهات الحكومية المختصة، لشكاوى وبلاغات المواطنين بمختلف أنحاء الجمهورية، التي تلقتها ورصدتها منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء، وذلك خلال تقرير مُقدم من الدكتور طارق الرفاعي، مدير المنظومة.. وأكد رئيس الوزراء حرصه على المتابعة الدورية لجهود منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة، والتأكد من سرعة وجدية التعامل مع مختلف الشكاوى بالتنسيق مع الجهات المعنية، وذلك بهدف تحقيق تواصل فعال بين المواطنين والحكومة وتعزيز مستوى الثقة.

بدوره، أكد مدير المنظومة مواصلة الجهود لتنفيذ تكليفات رئيس مجلس الوزراء بتنويع قنوات التواصل بين المواطنين ومنظومة الشكاوى الحكومية الموحدة، من أجل تلقي ورصد الشكاوى والاستغاثات والبلاغات والاستفسارات وغيرها، وعلى رأسها الشكاوى والاستغاثات العاجلة وذات الطابع الإنساني.

وسط إشادات واسعة من شركاء التنمية

تفاصيل إطلاق مصر لأول استراتيجية تمويل وطنية لأهداف التنمية المستدامة

مصر ضمن ٣٦ دولة أفريقية بدأت بالفعل في تطوير وتنفيذ الإطار الوطني المتكامل للتمويل

أعلنت مصر عن إطلاق أول استراتيجية تمويل وطنية لأهداف التنمية المستدامة تتبع النهج العالمي للإطار الوطني المتكامل للتمويل، وتقدم إطارا وطنيا متكاملا للتمويل وتعبئة الموارد بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، لتحديد فجوات التمويل وتحسين تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية، وتعد مصر واحدة ضمن ٣٦ دولة على مستوى القارة الأفريقية قد بدأت بالفعل في تطوير وتنفيذ الإطار الوطني المتكامل للتمويل، وقد أطلقت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، الاستراتيجية على الصعيد الدولي خلال "قمة المستقبل" في نيويورك.

وشارك الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، في فعالية إطلاق الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر (E-INFS)، بالشراكة مع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز استدامة التمويل لتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؛ من أجل سد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة، وخلق إطار وطني مُتكامل يتضمن مختلف مصادر تمويل التنمية، من خلال الدمج بين أفضل الممارسات العالمية والحلول الوطنية لتمويل التنمية.

حضر الفعالية نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية، وزير الصحة والسكان، وعدد من الوزراء، والمنسقة المقيمة للأمم المتحدة في مصر، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، ولفيف من السفراء، وممثلي المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة، وعدد من أعضاء البرلمان، ومسئولي الجهات المعنية، وعدد من ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وتضمنت الفعالية عددًا من الجلسات النقاشية التي شهدها رئيس الوزراء، منها جلسة بعنوان "الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر: خارطة الطريق للتمويل المستدام في مصر"، قدمت فيها الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي شرحا تفصيليا للاستراتيجية، وجلسة أخرى بعنوان "الخطوات القادمة: تنفيذ وحوكمة الإطار الوطني المتكامل للتمويل"؛ أعقبها تعقيب عدد من السادة الوزراء والمسئولين المعنيين بملف التمويل في مصر.

وفي كلمة له ، أشار رئيس الوزراء إلى أن حالة عدم اليقين والاضطراب التي يمر بها عالمنا اليوم نتيجة أزمات مُتعاقبة سواء اقتصادية أو صحية أو إنسانية أو جيوسياسية، تُلقي بتداعياتها على مسارات التنمية الوطنية، وكذلك أنظمة التمويل والاقتصاد العالمي، لافتا إلى أن هذه الأوضاع نتج عنها تباطؤ في مُعدلات النمو العالمية، وارتفاع تكلفة التمويل الإنمائي ونُضُوب مَصَادره، وزيادة مخاطر الاستثمار، وثِقل حجم الديون العامة، وغيرها من التحديات ذات الصلة، وهو ما يُحتم أن يتشارك الجميع في إيجاد حلول للقضايا الإنمائية الملحّة، والوقوف على القواسم المُشتركة التي من شأنها أن تخلق فرصا اقتصادية تعزز من رفاهية الشعوب.

وأضاف: أن تمويل التنمية تُمثل أحد هذه القواسم المشتركة،حيث تُشير التقارير الدولية إلى أنه من المتوقع أن تتسع فجوة تمويل التنمية لتصل إلى ٦,٤ تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠، في حال عدم اتخاذ تدابير وقائية عالمية عاجلة، كما ظهر تمويل التنمية على طاولة المفاوضات الدولية، وبشكل مُكثف خلال الأعوام الماضية مُنذ إطلاق أجندة عمل أديس أبابا المعنية بتمويل التنمية عام ٢٠١٥ بالتزامن مع إطلاق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، ثَمّن الدكتور مصطفى مدبولي، الجُهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة ووكالاتها المُتخصصة لدعم مسيرة التنمية المستدامة في مصر على مدى ٨٠ عاما من التعاون بين الجانبين منذ إنشاء الأمم المتحدة، لافتا إلى أن هذا التعاون المشترك يهدف لدعم جُهود التنمية المستدامة من خلال البرامج والمشروعات الإنمائية التي تستهدف الحد من الفقر، والحماية الاجتماعية، وتحسين التعليم والرعاية الصحية، وتشجيع المساواة بين الجنسين، والتمكين الاقتصادي للشباب والمرأة، والتصدي للتغيرات المناخية، والزراعة، والصناعة، وغيرها.

وخلال كلمته، أشار رئيس الوزراء إلى أن مصر كانت من أوائل الدول التي صَدّقت على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٥، وأجندة عمل ٢٠٣٠، وبادرت بالمراجعة الطوعية ثلاث مرات أمام العالم، في إطار سياسة الشفافية والمساءلة، وَقَدّمت أيضا نَموذجا هاما في مُطابقة تمويل التنمية مع تلك الأهداف، فضلا عن الجهود الحثيثة في توطين تلك الأهداف على المستوى المحلي في المحافظات.

أهداف متنوعة

وبحسب تقرير لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، حول أهداف ونهج ومكونات الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر (E-INFS ، تعد الاستراتيجية بمثابة وثيقة رئيسية تسلط الضوء على نهج مصر في تمويل أهداف التنمية المستدامة، كما تقترح إطارًا تمويليًا وطنيًا متكاملا يمثل مظلة تشمل مبادرات التمويل المختلفة التي تستهدف تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال الجهود بين مختلف الجهات الوطنية وشركاء التنمية تضع الاستراتيجية خارطة طريق محددة السياق وقابلة للتنفيذ إلى جانب إطار للمتابعة والتقييم.

كما تسلط الضوء على الإجراءات التي تستهدف سد الفجوة التمويلية، وزيادة تدفق الموارد المالية إلى القطاعات الرئيسية، وتعزيز آليات التمويل المبتكرة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية المستدامة.

ركائز ومكونات

تركز الاستراتيجية على حشد التمويل المستدام لسد فجوة التمويل وتقليل المخاطر المالية والديون المستقبلية، وتعزز الاستراتيجية الانتقال من آليات التمويل التقليدية إلى استراتيجيات تمويل شاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وتهدف إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل في معالجة الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القطاعات ذات الأولوية، إلى جانب تحسين مواءمة التمويل العام والخاص مع الأولويات الاستراتيجية لمصر وأهداف التنمية المستدامة، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص ورفع كفاءة النفقات العامة لتوجيه الموارد نحو المبادرات الأعلى تأثيرا على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ووضع خارطة طريق عملية للتمويل المستدام والمبتكر بهدف تعبئة الموارد المالية العامة والخاصة على المستويين المحلي والدولي.

وتتمثل مكونات الاستراتيجية في تحديد الفجوة التمويلية للقطاعات ذات الأولوية من خلال تحديد الاحتياجات التمويلية للقطاعات السبعة ذات الأولوية التي تم تحديدها، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك للفترة (٢٠٣٠-٢٠٢١)، إلى جانب تحليل المصادر التمويلية المختلفة من خلال إجراء تحليل شامل لكافة مصادر التمويل الحالية العامة والخاصة، المحلية والدولية، وكذلك الموارد المالية المبتكرة التي يمكن الاستفادة منها، وتحديد أطار لسياسات الاستثمار من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأساسية التي تساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز بيئة الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات التنظيمية. وتحسين الحوكمة، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

رئيس الوزراء: الاستراتيجية تركز على معالجة الفجوات الإنمائية والتمويلية في سبع قطاعات رئيسية حددتها الحكومة

الأمم المتحدة: الاستراتيجية تمثل تحولا نحو نموذج متكامل يربط تدفقات التمويل بالأولويات الوطنية ويدعم مسار تحقيق التنمية المستدامة

كما تتضمن أهم مكونات الاستراتيجية، خارطة طريق لتمويل مستدام ومبتكر من خلال خطة شاملة لتعزيز تدفقات الموارد العامة والخاصة من خلال تحسين كفاءة جمع الإيرادات وزيادة شفافية الموازنة العامة وتحفيز التمويل الخاص من خلال آليات تمويل مبتكرة، مثل الصكوك الإسلامية وأسواق الكربون، إلى جانب آليات الحوكمة والتنسيق حيث تعتمد الاستراتيجية على نهج حكومي شامل لضمان التنسيق الفعال بين مختلف الجهات المعنية، من خلال لجنة الإشراف العليا، مجموعات العمل الفنية: مجموعة عمل تمويل التنمية ومجموعة العمل الخاصة بالتمويل المستدام، وإشراك الأطراف غير الحكومية في عمليات التنفيذ، كما تتضمن مكونات الاستراتيجية آليات المتابعة والتقييم من خلال ضمان متابعة التقدم نحو تمويل أهداف التنمية المستدامة في القطاعات ذات الأولوية وإشراك المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص والجهات الحكومية المعنية في عمليات المتابعة لضمان الشفافية.

إشادات واسعة من شركاء التنمية

أشاد شركاء التنمية، ورؤساء المؤسسات الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة، بالخطوة التي اتخذتها الحكومة لإطلاق الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر E-INFF، مؤكدين على أهميتها في ظل التحديات العالمية، من أجل وضع نهج مستدام وشامل للآليات التمويلية المختلفة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ففي كلمتها أشادت إيلينا بانوفا، المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر، بالحكومة المصرية لالتزامها الثابت والمستمر بتحقيق التنمية المستدامة، موضحة أنه في عالم تتزايد فيه التحديات والانقسامات وعدم اليقين، أصبحت الحاجة إلى التنمية المستدامة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، لافتة إلى أن حضور دولة رئيس مجلس الوزراء، يعكس بكل وضوح التزام الدولة بجميع مؤسساتها، ويؤكد على الملكية الوطنية الكاملة لاستراتيجية مصر الوطنية للتمويل.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إطلاق الاستراتيجية خطوة طموحة لتشكيل مستقبل مالي يتسم بالاستدامة والشمول من خلال أدوات التمويل المبتكرة

وأضافت أن التمويل من أجل التنمية هو مورد تحويلي يمكن أن يساهم في تقليص الفقر، ويمنح المليارات من البشر فرصة لبناء مستقبل أفضل، لذلك فإن إطلاق الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر، يعد تحولًا استراتيجيًا في منهج التفكير، نحو نموذج متكامل يربط تدفقات التمويل بالأولويات الوطنية في مصر، ويدعم مسار مصر نحو تحقيق التنمية المستدامة، كما يدعم دورها القيادي في تشكيل مشهد التمويل العالمي.

وأكدت على أهمية الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل، في ظل الفجوة التمويلية العالمية التي تقدر بنحو ٤ تريليونات دولار سنويًا، لذا تعد تلك الأطر أدوات لضمان توجيه جزء من الأصول العالمية الضخمة نحو الأولويات الوطنية لكل دولة، موضحة أنه من خلال منظمات الأمم المتحدة في مصر تم حشد كافة الجهود لدعم الحكومة في جهودها التنموية وإعداد تلك الاستراتيجية الطموحة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بينما أوضح السيد/ أليساندرو فراكاسيتي، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، أنه مع تبقي خمس سنوات فقط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن تسريع وتيرة العمل أصبح أمرًا بالغ الأهمية، لاسيما وأن دول العالم تواجه تحديات مُتعددة ومعقدة تشمل تغير المناخ، وتصاعد أوجه عدم المساواة، والصدمات الاقتصادية، وبينما تظهر أهمية الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل، فإن مصر من أوائل الدول في المنطقة التي تبنت هذا النهج، مما يجسد روح الابتكار والريادة. ويسعدنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن نكون جزء من هذا الجهد الوطني، حيث ساهمنا في دعم إعداد وتطوير هذه الاستراتيجية المتكاملة.

وأضاف أن هذه الاستراتيجية تمثل خطوة جريئة وطموحة تتخذها الدولة المصرية لتشكيل مستقبل مالي يتسم بالاستدامة والشمول، ويعكس التزام القيادة السياسية بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة تشمل جميع فئات المجتمع، لافتًا إلى أن أطر التمويل الوطنية المتكاملة تستند إلى خطة عمل أديس أبابا، باعتبارها أدوات فعّالة تهدف إلى مواءمة التمويل العام والخاص مع أولويات الدول التنموية.

مجموعة البنك الدولي

وأوضح ستيفان جيمبرت، المدير الإقليمي لمصر واليمن وجيبوتي بالبنك الدولي، أن هذا الحدث المهم، يمثل لحظة فارقة في مسيرة التنمية الاقتصادية لمصر، إذ يجسد التزام الحكومة المصرية وشركائها الدوليين بالعمل الجاد والمستمر لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، لذا أهنئ الحكومة المصرية على إعداد هذه الاستراتيجية الشاملة لتمويل التنمية، التي تعكس رؤية واضحة لمستقبل اقتصادي أكثر استدامة ونموًا.

وأضاف أن إعداد استراتيجية تمويلية متكاملة، بمثابة حجر الأساس لتحقيق الأهداف التنموية التي تسعى إليها مصر في مختلف القطاعات، حيث يمثل تمويل التنمية أداة حيوية تُمكّن الحكومات من اتخاذ قرارات دقيقة، وتحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والاحتياجات التنموية، وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة، وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والمساءلة.

المملكة الإسبانية

في ذات السياق، ذكر السفير البارو إيرانثو، سفير المملكة الإسبانية لدى مصر، أن إسبانيا تولي اهتمامًا كبيرًا بدعم الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر، حيث تمثل أداة أساسية للحوكمة الفعالة والمسئولية الشاملة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

وأوضح أن المملكة الإسبانية شريك استراتيجي لمصر والأمم المتحدة، وتسهم بفعالية في صندوق الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، وبينما يترقب العالم انعقاد المنتدى الدولي الرابع لتمويل التنمية في يونيو المقبل بإشبيلية، فإنني أؤكد على أهمية الأطر الوطنية المتكاملة للتمويل، وضرورة تعزيز التزامنا تجاه أجندة تمويل التنمية لبناء مجتمعات أكثر استقرارًا وازدهارًا وشمولا.

وأكد على أهمية أطر التمويل المتكاملة، التي تعد أداة تخطيط وتنفيذ تساعد الدول في تعزيز عمليات التخطيط الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيرًا إلى أنه بعد ١٠ سنوات من مؤتمر أديس أبابا، تستضيف إسبانيا المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي من المقرر أن يُرسي أسسًا جديدة لتمويل التنمية العالمية.

الوكالة الفرنسية للتنمية

من جانبها أوضح كليمنس فيدال دي لا بلاش، الممثل القطري للوكالة الفرنسية للتنمية في مصر، إن الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر، إلى جانب الاستراتيجيات الأخرى، تمثل محفزًا رئيسيًا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تقدم مصر من خلال تلك الاستراتيجية نموذجًا للتمويل المستدام، مؤكدة على التزام الوكالة الفرنسية للتنمية بالعمل جنبًا إلى جنب مع شركائنا لتسريع التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص، وابتكار الحلول للتمويل المختلط لتسريع وتيرة التنمية، انطلاقًا من خبراتنا في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم المزارعين، والاستثمار في قطاعات الاقتصاد الدائري، والتحول الأخضر.

وأشارت إلى مساهمات الوكالة الفرنسية للتنمية في مصر وكذلك على المستوى الدولي لتشجيع مصادر التمويل المبتكرة، حيث تسهم الوكالة في إتاحة التمويل الميسر للبنوك العامة لتمويل المشروعات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، وتوفير حوافز استثمارية لدعم المشاريع الرائدة في مجالات المناخ والمساواة بين الجنسين، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

وموضحة أن الوكالة ملتزمة بدعم الاستراتيجية الوطنية للتمويل في مصر، سواء عبر تقديم الابتكارات المالية أو من خلال تبادل المعرفة والتجارب الدولية.

وقال بيتر ميدلبروك، الخبير الدولي في مجال إعداد أطر التمويل، إن العالم يمر في الوقت الحالي بتحولات جذرية في النظم الاقتصادية والمالية، ونشهد واقع عالمي متغير يحتم علينا إعادة النظر في استراتيجياتنا وسياساتنا بطريقة شاملة وعميقة، موضحًا أن الأسواق المالية لم تعد تعتمد فقط على المعاملات النقدية التقليدية، بل انتشرت الأدوات المالية المعقدة، مثل العقود الآجلة والمشتقات المالية، موضحة أن السؤال الأهم إلى جانب كيفية تحقيق الاستقرار المالي، هو كيف يمكننا توجيه هذه الأدوات المالية المعقدة لخدمة التنمية المستدامة وإحداث تأثير إيجابي في المجتمعات.

وأشار إلى أن الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل التي أطلقتها مصر، تجمع بين الوعي بالمخاطر المحيطة على مستوى العالم، وكيفية اقتناص الفرص وتحويلها إلى مكاسب، من أجل الحماية من التقلبات، كما أنها ليست مجرد وثيقة سياسات، بل هي نداء للعمل وتعكس رؤية واضحة لمستقبل مشرق قائم على الابتكار والتطوير، مؤكدًا في ذات الوقت على أهمية العنصر البشري في تنفيذ أي استراتيجية.

وأوضح أن تقلبات الاقتصاد العالمي تحتم على مختلف الدول أن تبني نماذج اقتصادية قادرة على التكيف مع الواقع المتغير، وأن تتبنى حلولا مبتكرة تستند إلى فهم عميق لمتغيرات العصر. وتابع "من خلال تجربتي بالمشاركة في إعداد العديد من الاستراتيجيات في مختلف أنحاء العالم، أود أن أؤكد أن التحدي الحقيقي فيما يتعلق باستراتيجيات التمويل هو كيف يمكن دمجها في رؤية الدولة واستراتيجيتها للتنمية، بحيث تحقق الأهداف المرجوة بأعلى قدر من الكفاءة والفعالية».

وأضاف أن الموازنات الحكومية لم تعد وحدها كافية لتمويل التنمية، بل يجب علينا البحث عن مصادر تمويل إضافية، والاستفادة من رأس المال المتاح لتحقيق أثر أكبر بأقل تكلفة، والتركيز على الابتكار وإنتاج المعرفة، لأنهما المفتاح الحقيقي لتحقيق التنمية المستدامة.

محمد محيي الدين

تحقيق فائض أولي بقيمة ٣٣٠ مليار جنيه خلال ٨ أشهر ..

قطار الإصلاح الاقتصادي يواصل حصد المؤشرات الإيجابية في الأداء المالي

توقعات باستمرار تعافي نمو ناتج مصر المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام الحالي

خبراء: مصر تستعيد ثقة المؤسسات الدولية

تواصل الحكومة استعراض مؤشرات الأداء المالي ، استعدادا لإقرار موازنة جديدة ، وفي هذا الإطار التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، وزير المالية أحمد كجوك، وزير المالية، لاستعراض عدد من مؤشرات الأداء المالي، وذلك بحضور ياسر صبحي، نائب وزير المالية، و مجدي محفوظ، رئيس قطاع التمويل بوزارة المالية، و وليد عبدالله، رئيس قطاع الموازنة العامة بوزارة المالية.

وأشار رئيس الوزراء إلى استمرار الحكومة في العمل على استهداف تحقيق الانضباط المالي وزيادة الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم وزيادة مخصصات برامج الحماية الاجتماعية، موضحًا أن اجتماع اليوم يأتي لعرض عدد من المؤشرات المهمة المتعلقة بالأداء المالي للفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى فبراير ٢٠٢٥، وكذا أبرز مؤشرات موازنة العام المالي الجديد.

من جانبه استعرض وزير المالية أهم النتائج المالية للفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى فبراير ٢٠٢٥، موضحًا أن هذه المدة شهدت تحقيق أعلى قيمة فائض أولي ليصل إلى نحو ٣٣٠ مليار جنيه، كما ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة ٣٨,٤٪ على أساس سنوي، وهو أعلى معدل نمو سنوي يتحقق منذ سنوات.

وأشار الوزير إلى أنه خلال هذه الفترة تحسنت إدارة الدين من خلال توزيع أعباء مدفوعات الفوائد على السنة المالية، كما تباطأ معدل نمو الاستثمارات الممولة من الخزانة، في ضوء توجه الدولة نحو ترتيب أولويات الإنفاق ومراجعة خطة الاستثمارات العامة في ظل الالتزام بسقف الإنفاق الاستثماري للعام المالي الحالي.

وأوضح كجوك أن الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم، خلال هذه الفترة، زاد بنسبة ٢٩٪، و٢٤٪ على التوالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام المالي السابق، كما أن الإنفاق على باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، قفز بنسبة ٤٤٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى فبراير ٢٠٢٥.

و استعرض وزير المالية أهم محاور وأولويات موازنة العام المالي المقبل ٢٠٢٥-٢٠٢٦، مشيرًا إلى أن المحور الأول يتمثل في دفع النمو والنشاط الاقتصادي وإتاحة فرص عمل خاصة من خلال دعم الثقة في الاقتصاد المصري، ومساندة القطاعات الإنتاجية وقطاعي السياحة والتكنولوجيا، والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال الالتزام بالمستهدفات المالية وخفض الدين وأعبائه، والمساعدة في تأمين مصادر الطاقة والوفاء بالتزامات القطاع، واستمرار زيادة المخصصات الموجهة لصالح الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية وبرامج مساندة الفئات ذات الأولوية.

وفي هذا السياق، عرض الوزير أهم المستهدفات المالية بموازنة العام المالي الجديد، مشيرًا إلى استهداف استمرار تحقيق فائض أولي، وزيادة الإيرادات الضريبية، وزيادة الإنفاق على برنامجي تكافل وكرامة وقطاعات الصحة أو أي برامج أخرى للحماية الاجتماعية.

وقدم كُجوك عرضًا بشأن متابعة تنفيذ إصلاحات برنامج صندوق النقد الدولي والموافقة على صرف الشريحة الرابعة والتمهيد للمراجعة الخامسة، كما قدّم الوزير عرضًا تضمن مُقترحًا لخفض دين أجهزة الموازنة.

أداء اقتصادي واجتماعي

وكانت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، استعرضت قبل أيام تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي عن "متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ، ومُرتكزات ومحددات خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للعام المالي المقبل، فضلا عن أبرز التطورات الاقتصادية خلال العام المالي الجاري، وذلك خلال لقاء موسع مع لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار بمجلس الشيوخ برئاسة الدكتور هاني سري الدين، وبمشاركة أعضاء اللجنة.

وأوضحت الدكتورة رانيا المشاط، أن خطة العام المالي الماضي وضعت تقديرات لمعدّل النمو الاقتصادي بنحو ٤,١٪ في عام ٢٣/ ٢٠٢٤، بينما انتهى العام بتباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، واستمرار تراجعه مقارنة بمعدل نمو محقق قدره ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٢/٢٣ و ٦,٦٪ في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، حيث انعكست الصدمات الخارجية والتحديات الاقتصادية والجيوسياسية سلبًا على أداء بعض الأنشطة الاقتصادية الرئيسية وفي مقدمتها قناة السويس، وقطاع الاستخراجات والبترول، والصناعات التحويلية، فضلا عن اتباع الدولة سياسات نقدية ومالية انكماشية بهدف استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وحوكمة الاستثمارات العامة.

وذكرت أنه بلغ حجم الاستثمارات الكلّية – المنفذة – في خطة العام المالي ٢٠٢٤/٢٣ حوالي ١٦٢٦ مليار جنيه بمعدل نمو بلغ ٥,٨٪ مقارنة بالمنفذ في العام المالي السابق وبنسبة تنفيذ تبلغ نحو ٩٨,٥٪ من المستهدف في الخطة والمقدّر بنحو ١٦٥٠ مليار جنيه.

وتابعت أنه بلغ إجمالي الاستثمارات العامة المنفذة حوالي ٩٢٦ مليار جنيه، بمعدل نمو بلغ ٦,٣٪ مقارنة بالمنفذ في العام السابق وبنسبة ٨٨٪ من المستهدف والمقدّر بنحو ١٠٥٠ مليار جنيه، وتراجعت تبعا لذلك نسبة الاستثمارات العامة المنفذة إلى إجمالي الاستثمارات الكلية لتبلغ نحو ٥٧٪ مقارنة بمستهدف ٦٤٪، وذلك في إطار في توجّه الدولة لتحقيق تنمية اقتصادية يقودها القطاع الخاص.

واستعرضت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مؤشرات الناتج المحلي للربع الأول من العام المالي الجاري والتي سجلت نحو ٣,٥٪ وشهدت تطورًا إيجابيًا على مستوى الصناعات التحويلية غير البترولية والقطاعات الإنتاجية، لافتة إلى أن المؤشرات الأولية تُشير إلى استمرار التطور الإيجابي في معدلات نمو الناتج المحلي بالربع الثاني من العام المالي الجاري، مؤكدة أن الحكومة تضع هدف رئيسي على رأس اولوياتها في الفترة المقبلة وهو تحويل هيكل الاقتصاد المصري نحو القطاعات القابلة للتداول من أجل زيادة معدلات التصدير.

وتطرقت إلى الآثار الإيجابية للإجراءات التي نفذتها الدولة على مستوى حوكمة الاستثمارات العامة، وإجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، الأمر الذي ساهم في زيادة استثمارات القطاع الخاص في الربع الأول من العام المالي الجاري، لتصل إلى ٦٣٪ من الاستثمارات الكلية، وتتجاوز الاستثمارات الحكومية خلال الفترة.

وأوضحت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن الوزارة تعمل حاليًا على إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي المقبل ٢٠٢٥/٢٠٢٦، ولكن من بداية العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ سيكون إعداد الخطة لمدة ٣ سنوات وليست خطة سنوية وذلك تنفيذًا لقانون المالية العامة الموحد، لافتة إلى أن الوزارة تعقد جلسات مستمرة مع الوزارات المختلفة من أجل مناقشة خطة العام المالي المقبل، والاستعداد لوضع الخطة متوسطة المدى .

أولويات حكومية

ونوهت إلى أن الاستراتيجية المتكاملة لتمويل التنمية في مصر سوف تدعم جهود الحكومة المصرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن أن تساهم آلياتها وإجراءاتها للتعاون واتخاذ القرار وإشراك الأطراف ذات الصلة في مصر من خلال سد فجوة التمويل والحد من المخاطر المالية المستقبلية، وقد تضمنت الاستراتيجية التركيز على القطاعات ذات الأولوية مثل الحماية الاجتماعية والتعليم و الصحة و الصرف الصحي و التغيرات المناخية و تمكين المرأة و النقل والمواصلات

كما استعرضت الملامح الأساسية للمرحلة الأولى من مشروع "حياة كريمة"، حيث تبلغ مُخصصات المرحلة الأولى من المبادرة ٣٥٠ مليار جنيه لتنفيذ حوالي ٢٣ ألف مشروع في ١٤٧٧ قرية في ٥٢ مركز، في نطاق ٢٠ محافظة، يستفيد منها ١٨ مليون مواطن، ومن المستهدف أن يبلغ نصيب محافظات الصعيد من مُخصصات المرحلة الأولى ٦٨٪ يستفيد منها ١١ مليون مواطن بنسبة ٦١٪ من إجمالي المستفيدين.

وأشارت "المشاط"، إلى إطلاق الحكومة المصرية في عام ٢٠٢١ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية والذي يستند إلى ٣ محاور رئيسية من شأنها تعزيز النمو الشامل والمستدام، وزيادة الإنتاجية ويتم بموجبه تنفيذ عدد من السياسات والإجراءات والتي تعكس أولويات الدولة، والتي تتمثل في تعزيز استقرار ومرونة الاقتصاد الكلي و زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال وتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري و دعم الانتقال الأخضر، حيث قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بصياغة سياسات وإجراءات الإصلاح الهيكلي تحت كل محور بالتنسيق مع الوزارات والجهات الوطنية اتساقًا مع الاستراتيجيات الوطنية القطاعية، وبالإضافة إلى ذلك، تفاوض الوزارة مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين على تمويلات دعم الموازنة لمساندة تنفيذ تلك الإصلاحات الهيكلية، من شأنها فتح آفاق الاقتصاد المصري.

تطورات اقتصادية

وشهد الاقتصاد المصري خلال الفترة الأخيرة تطورات ملحوظة في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي يخضع لمتابعة دورية من قبل صندوق النقد الدولي، وجاء تقرير المراجعة الرابعة للصندوق ليبرز الإنجازات التي تحققت، إلى جانب التحديات التي تواجه الاقتصاد، مع تقديم مجموعة من التوصيات لضمان استقرار السوق وتعزيز النمو المستدام.

وركز التقرير على تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، لا سيما فيما يتعلق بضبط سعر الصرف، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتعافي قطاعات مثل السياحة وتحويلات المصريين بالخارج، لكنه في الوقت نفسه، أشار إلى ضرورة اتخاذ مزيد من الإصلاحات، خاصة فيما يتعلق بتحرير سعر الصرف بالكامل، ورفع الدعم تدريجيًا عن الطاقة والاتصالات، وتعزيز الإيرادات المحلية عبر إصلاحات ضريبية.

وفي هذا السياق، أكد الدكتور أيمن محسب، عضو مجلس النواب، ومقرر لجنة أولويات الاستثمار بالحوار الوطني، أن البيانات الصادرة مؤخرًا تشير إلى وجود تحسن ملحوظ في أداء الاقتصاد المصري، سواء على صعيد تحقيق أكبر احتياطي من النقد الأجنبي في تاريخ البلاد، والذي تجاوز ٤٧ مليار دولار، أو انخفاض معدل التضخم إلى أدنى مستوى له منذ مارس ٢٠٢٢. وقد تُوّجت هذه الإنجازات بموافقة صندوق النقد الدولي على صرف الشريحة الرابعة لمصر، البالغة ١,٢ مليار دولار، وهو ما يعكس نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، وأضاف "محسب" أن الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة خلال السنوات الأخيرة أسهمت بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تم تنفيذ سياسات مالية ونقدية تهدف إلى تقليل العجز في الموازنة العامة، وتعزيز قدرة مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة الإنتاج المحلي. وأكد أن هذه الإصلاحات، رغم صعوبتها في بعض المراحل، كانت ضرورية لضمان مستقبل اقتصادي أكثر استدامة.

وأشار عضو مجلس النواب إلى أن مصر حققت نجاحات كبيرة في عدة قطاعات بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث ساهم تحرير سعر الصرف في

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السابعة عشر • الاحد 23 مارس 2025 • العدد 786

عمومية بنك قناة السويس توافق على زيادة رأسماله المرخص به لـ١٥ مليار جنيه

أعلن بنك قناة السويس، في بيان للبورصة ، عن قرار الجمعية العامة غير العادية للبنك والتي تم انعقادها بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٥، بالموافقة على تعديل المادة رقم «٦» من النظام الأساسي للبنك والتي نصت على زيادة رأس مال البنك المرخص به من ١٠ إلى ١٥ مليار جنيه بزيادة قدرها ٥ مليار جنيه.

كما وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك على تعديل ٧ من مواد النظام الأساسي للبنك وهما المواد رقم «٢٠» و«٢٢» و«٢٣» و«٢٤» و«٢٩» و«٣٠» و«٤١» على النحو المعروض على الجمعية، وذلك مع تفويض الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

البنك الأهلي المصري يحتفظ بشهادة التوافق مع معايير الأمان للعام الثاني عشر

حصل البنك الأهلي المصري على شهادة التوافق مع معايير متطلبات هيئتي فيزا وماستر كارد العالمية PCI DSS v٤,٠,١ للعام الثاني عشر على التوالي.

جاء ذلك بعد استكمال أعمال الفحص والمراجعة من قبل المراجع الدولي الخارجي QSA، مما يعزز مكانة البنك في تطبيق أعلى معايير تأمين بيانات بطاقات الدفع والائتمان الإلكترونية.

شهادة تعكس كفاءة البنك واستدامة أمن البيانات

أعرب محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، عن اعتزازه باستمرار البنك في الحفاظ بهذه الشهادة المرموقة، مؤكدًا أن ذلك يعكس التزام البنك الدائم بمعايير الحماية وتأمين بيانات العملاء.

كما أشار إلى أن نجاح البنك في الامتثال لهذه المعايير الدولية يؤكد كفاءة الفرق الفنية وقدرتها على تعزيز ثقة العملاء والمؤسسات الدولية.

تعزيز الحماية لمواكبة التطورات التكنولوجية

أوضح يحيى أبو الفتوح، نائب الرئيس التنفيذي للبنك، أن الإصدار الجديد PCI DSS v٤,٠,١ يتضمن معايير أمنية متطورة لمواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة، خاصة في ظل التحول الرقمي المتسارع.

وأكد أن البنك يعمل على تطبيق أحدث وسائل التأمين لحماية بيانات العملاء وضمان سرية بطاقات الدفع في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والتهديدات الأمنية.

توسع في خدمات الدفع الإلكتروني

من جانبها، أكدت سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي، أن البنك الأهلي المصري يعمل على التوسع في خدمات الدفع الإلكتروني من خلال شبكة واسعة تضم:

ماكينات الصراف الآلي (ATM)
نقاط البيع (POS)
بوابات الدفع الإلكتروني

كما شددت على أهمية التطوير المستمر لأساليب تأمين البيانات لضمان حماية العملاء وتقديم خدمات مصرفية أكثر أمانًا وابتكارًا.

شهادة تعكس التزام البنك بمعايير الأمان

تعد هذه الشهادة تأكيدًا على حرص البنك على تطبيق المعايير الدولية التي يحددها مجلس معايير تأمين صناعة بطاقات الدفع (PCI SSC)، مما يضمن استمرار تأمين بيانات العملاء وحماية أموالهم في مواجهة التهديدات السيبرانية العالمية

المصرف المتحد يكرم ٧٥ موظفًا بجائزة UB Excellency Award للتميز والأداء الأفضل

اشرف القاضي : UB Excellency Award اصبحت مارثون سنوي..و تكريم الكفاءات المتميزة يثري مسيرة العمل المؤسسي ويحفز علي السعي الافضل

للعام الخامس على التوالي، منح المصرف المتحد ٧٥ موظفًا متميزًا جائزة UB Excellency Award التي يقدمها الرئيس التنفيذي للبنك، وذلك بهدف تشجيع الأداء المتميز وتعزيز بيئة تنافسية تحفز على الابتكار والتطوير في مجالات الإدارة والخدمات المصرفية والتكنولوجية.

أهداف الجائزة وقيمها المؤسسية

تهدف الجائزة إلى ترسيخ مبادئ التميز والجودة في الخدمات المصرفية، وتعزيز الحوكمة، وتشجيع التحول الرقمي وفق أحدث المعايير العالمية. كما تسهم في تعميق القيم المؤسسية وتعزيز ثقافة التطوع المجتمعي.

تنقسم الجائزة إلى أربع فئات رئيسية تشمل:

التميز الفردي: تكريم الأداء المتميز على مستوى فروع المصرف الـ٦٨ والإدارات المختلفة.

المشروعات الجماعية: تشمل المشروعات البنكية والرقمية المبتكرة.

الابتكار والتطوير: تكافئ الأفكار والحلول التي تساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية.

المساهمات المجتمعية: تكريم الجهود المبذولة في المشروعات الاجتماعية والثقافية لتعزيز المسؤولية المجتمعية.

عملية التقييم والاختبارات

خضع المشاركون لاختبارات عملية وشخصية في مجالات الأداء الوظيفي والعلوم المصرفية الحديثة والتطبيقات الرقمية، حيث أظهرت النتائج مستوى عالٍ من التميز والقدرة على تطبيق معايير الجودة العالمية.

محاور الجائزة

تعتمد الجائزة على ثلاثة محاور أساسية:

تحقيق رؤية واستراتيجية المصرف المتحد القائمة على الابتكار ودعم المبدعين لتعزيز استدامة النمو.

تحفيز الأداء المتميز في خدمة العملاء والفروع، بما يتماشى مع رؤية الدولة والبنك المركزي نحو التحول لمجتمع غير نقدي وتعزيز الشمول المالي.

تشجيع العمل الجماعي والابتكار عبر تقديم أفكار جديدة في المنتجات والخدمات المصرفية، بما يعزز روح الفريق وتحقيق رضا العملاء.

تعليق رئيس المصرف المتحد

أعرب أشرف القاضي، رئيس المصرف المتحد، عن سعادته باستمرار هذا الحدث السنوي الذي يعكس مدى اهتمام البنك بتقدير الكفاءات وتحفيز الابتكار، خاصة في المجال المصرفي الرقمي.

وأكد القاضي أن الجائزة تلقي الضوء على التجارب المؤسسية الناجحة، وتكرّم أصحاب الأداء المتميز، مما يساهم في خلق بيئة قيادية إيجابية وتعزيز مهارات التميز.

تطوير وتأهيل الكفاءات

شدد القاضي على أهمية التأهيل المكثف للعاملين من خلال دورات تدريبية وورش عمل متخصصة يقدمها خبراء في مختلف مجالات العمل المصرفي والتقنيات الرقمية، بهدف تعزيز الابتكار والإبداع وتحسين الأداء المؤسسي

بنك مصر يوقع عقداً مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه

وقع بنك مصر عقد مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، التابع لرئاسة مجلس الوزراء، بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه وذلك لدعم المشروعات الصغيرة وتوفير رأس المال العامل، وقد حضر التوقيع أحمد عيسى نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر، و باسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ولفيف من قيادات البنك والجهاز.

أهداف توقيع بنك مصر مع جهاز تمويل المشروعات

ويهدف العقد المُمول من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر إلى دعم المشروعات الصغيرة القائمة على التطوير والتوسع من خلال منح قروض لتوفير رأس المال العامل الذي يعمل علي زيادة الإنتاج والدخل بما ينعكس علي تحسين الحياة المعيشية وخلق فرص عمل مما يساهم في دفع عجلة التنمية والتقدم، حيث يتم منح القروض بسعر عائد مميز من خلال كافة فروع البنك في جميع محافظات الجمهورية و البالغ عددها أكثر من ٨٦٠ فرعا ووحدة مصرفية، ويتم استهداف أصحاب المشروعات الجديدة والقائمة وكذلك المشروعات التي تديرها رائدات الأعمال من الفئات المستهدف تمويلها مما يؤدي الي التنوع بمحفظة مشروعات البنك.

وقد أكد عمرو دمرداش رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لبنك مصر – قائلاً "إن توقيع بنك مصر لهذا العقد يأتي في إطار حرصه على تمويل ودعم المشروعات باختلاف أحجامها من خلال تقديم آليات تمويل متميزة تلبي كافة الاحتياجات المالية وغير المالية للمشروعات في مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يولي البنك أهمية كبرى لترسيخ مفهوم ريادة الأعمال، كما يحرص البنك دائما على دعم جهود الدولة في تعزيز دور المشروعات باعتبارها العمود الفقري للنمو الاقتصادي المصري، وذلك من خلال الدخول في العديد من المبادرات والبروتوكولات التي تهدف إلى التوسع في تمويل قطاع المشروعات ومساعدتها على النمو مما يعزز زيادة الإنتاج و توفير فرص عمل ودفع عجلة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ضم الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي، مما ينعكس إيجابا على مؤشرات الاقتصاد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. «

وقد أكد باسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات حرص الجهاز على تفعيل مختلف سبل التعاون مع كبرى البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية، في سبيل إتاحة التمويلات اللازمة لدعم بيئة قطاع المشروعات الصغيرة في مصر، ولتمكين أصحاب المشروعات وكذلك رواد الأعمال من تأسيس المشروعات الصغيرة أو تطويرها، وخاصة المشروعات الصناعية والإنتاجية وذلك في إطار تنفيذ توجيهات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة جهاز تنمية المشروعات لتمكين المنتجات المحلية وتأسيس المزيد من المشروعات لتوفير فرص عمل لائقة ومستدامة للشباب خاصة الخريجين الجدد.

وأضاف رحمي أن عقد التمويل الجديد الموقع مع بنك مصر سيساهم بشكل فعال في إتاحة التمويلات اللازمة للمشروعات على مختلف تنوعها وفي جميع أنحاء الجمهورية، وذلك بالاستفادة من شبكة الفروع الكبرى التي يحظى بها البنك مؤكدا أنه سيتم توجيه جزء من التمويلات إلى رائدات الأعمال وذلك حرصا من الجهاز والبنك على إتاحة مختلف أوجه الدعم للمرأة والمساهمة في تمكينها اقتصاديا.

هذا ويسعى بنك مصر لإطلاق الطاقات الكامنة لدى الشباب وزيادة عدد المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وتشجيع الشركات الناشئة والقائمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل بنك مصر تعكس دائما التزامه بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

البنك التجاري الدولي CIB و"جامعة النيل" يحتفلان بتخريج الدفعة الأولى من طلاب التمويل المستدام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

احتفلت جامعة النيل، برئاسة وائل عقل، بتخريج الدفعة الأولى من طلاب تخصص التمويل المستدام، الذي تم تطويره وتنفيذه بدعم من البنك التجاري الدولي – مصر (CIB) وتحت رعاية البنك المركزي المصري.

حضور رسمي وقيادات مصرفية

أقيم الاحتفال داخل مقر الجامعة، بحضور نائب رئيس جامعة النيل، وقيادات الجامعة، إلى جانب شريف لقمان، وكيل محافظ البنك المركزي لقطاع الشمول المالي والاستدامة، وممثلي البنك المركزي المصري، وقيادات البنك التجاري الدولي - مصر.

برنامج أكاديمي يواكب متطلبات السوق

يأتي هذا البرنامج في إطار التعاون بين CIB والمؤسسات التعليمية الرائدة لتطوير المناهج الأكاديمية بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل واتجاهات التحول الرقمي والتنمية المستدامة. ويدعم البرنامج رؤية مصر ٢٠٣٠، بالإضافة إلى استراتيجية البنك المركزي المصري للشمول المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٥، حيث يسهم في تأهيل جيل جديد من المتخصصين في التمويل المستدام والتجزئة المصرفية.

تمكين الشباب وتعزيز الاقتصاد

يهدف البرنامج إلى تزويد الطلاب بالمناهج الأكاديمية الحديثة والتجارب العملية، لتمكينهم من دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في تحقيق تأثير إيجابي على الاقتصاد المحلي والمجتمع.

كما يعزز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في ربط التعليم بالصناعة، وإعداد قادة المستقبل في القطاع المالي والمصرفي.

شراكة استراتيجية مع البنك التجاري الدولي

في عام ٢٠٢٢، وقّعت جامعة النيل الأهلية مذكرة تفاهم مع CIB لإعداد وتصميم أول برنامج أكاديمي متخصص في التمويل المستدام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تحت رعاية البنك المركزي المصري.

ويعد هذا التعاون جزءًا من جهود CIB لدعم الشباب وتأهيلهم لسوق العمل، في ضوء توجهات البنك المركزي المصري لتعزيز الاستثمار في تنمية الكوادر المصرفية، وتمكينهم من تحقيق نمو مستدام في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل والخدمات الاستشارية اللازمة

أصول البنك المركزي تسجل ٦,٣١٠ تريليون جنيه بنهاية فبراير ٢٠٢٥

سجلت أصول البنك المركزي ٦,٠١٣ تريليون جنيه بنهاية فبراير ٢٠٢٥، مقابل ٧٧٢,٦ تريليون جنيه بنهاية يناير ٢٠٢٥.

وكشفت قائمة المركز المالي الشهري للبنك المركزي عن وصول أرصدة الذهب لدى المركزي إلى ١٨٥,٩٩٥ مليار جنيه بنهاية فبراير ، مقابل ٩٣٧,٢٧٥ مليار جنيه بنهاية يناير الماضي.

أوضحت أن مساهمات البنك المركزي في رؤوس أموال مؤسسات تمويل دولية سجلت ٤٣٧,٧٢ مليار جنيه كما هي ، بينما ارتفعت مساهمات المركزي في رؤوس أموال شركات تابعة وشقيقة لتسجل ٥٥٦,٣٨ مليار جنيه بنهاية فبراير ، مقابل ٧٨٠,٣٨ مليار جنيه بنهاية يناير الماضي.

صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي يقفز إلى ١٢,٠٩ مليار دولار بنهاية فبراير ٢٠٢٥

ارتفع صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي إلى ٩٠,٢١ مليار دولار بنهاية فبراير ٢٠٢٥ ، مقابل ٩٩,١١ مليار دولار في الشهر السابق، بزيادة قدرها ٩٩ مليون دولار.

سجل صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي فائضا في مايو الماضي ليتحول من العجز لأول مرة منذ مارس ٢٠٢٢.

يعد صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي أحد أهم مقاييس الاستقرار والصلابة المصرفية، حيث يظهر الفرق بين أصول البنك المركزي والتزاماته من العملات الأجنبية.

في وقت سابق كشفت بيانات البنك المركزي ارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إلى ٠٧,٨ مليار دولار في يناير مقابل ٣٢,٥ مليار دولار في ديسمبر.

جاءت الزيادة بعد ثلاثة أشهر من التراجع في أواخر العام الماضي.

للعام الثالث عشر على التوالي..

بنك القاهرة يطلق قافلة الخير لمساعدة ٤٦ ألف مستفيد بالمحافظات بمشاركة الموظفين فى تعبئة الكراتين

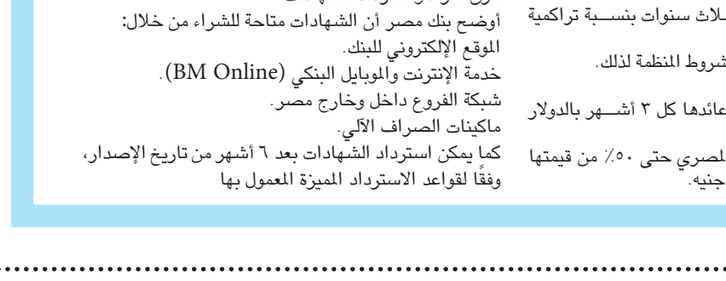

أطلق بنك القاهرة قافلته السنوية «قافلة الخير» للعام الثالث عشر على التوالي، لتقديم المساعدات الغذائية لنحو ٤٦ ألف مستفيد في مختلف محافظات الجمهورية، وذلك استمرارًا لسلسلة المبادرات المجتمعية التي ينظمها البنك خلال شهر رمضان المبارك.

وصول القافلة إلى القرى الأكثر احتياجًا

أكدت هايدي النحاس، رئيس قطاع اتصالات المؤسسة والاستدامة والتمويل المستدام ببنك القاهرة، أن القافلة تهدف إلى دعم الأسر المستحقة وتوفير احتياجاتها الأساسية، مشيرة إلى أن القافلة تجوب جميع المحافظات، ومن بينها البحيرة، الفيوم، الغربية، وأسيوط.

مبادرات مستدامة لدعم القرى

أوضحت النحاس أن «قوافل الخير أصبحت عنصرًا محوريًا في جهود بنك القاهرة المجتمعية»، حيث تشمل أنشطة المبادرة إعادة إعمار المنازل المتهالكة، مد وصلات مياه الشرب النقية، تسقيف المنازل، وتعزيز التمكين الاقتصادي لسكان القرى، مع تركيز خاص على صعيد مصر.

مشاركة الموظفين في العمل التطوعي

في إطار تعزيز روح التكافل الاجتماعي، يحرص موظفو بنك القاهرة سنويًا على المشاركة في تعبئة كراتين رمضان، تأكيدًا على أهمية العمل التطوعي ودوره في دعم الفئات الأكثر احتياجًا.

التعاون مع "تحيا مصر" و"صناع الخير»

تنفذ قافلة الخير هذا العام بالتعاون مع صندوق تحيا مصر ومؤسسة صناع الخير، إلى جانب مشاركة البنك في رعاية مبادرة «المنفذ ٢٠٢٥ - كل يوم حكاية»، والتي تستهدف توزيع ١٠٠ ألف كرتونة غذائية، وتجديد ١٠٠ مطبخ للأسر المحتاجة، بالإضافة إلى إعداد ٨,٩٤ مليون وجبة، بما يعزز جهود المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة

بنك مصر يخفض العائد على شهادتي «القمة» و«إيليت» بالدولار الأمريكي

أعلن بنك مصر عن خفض سعر العائد على شهادتي الادخار "القمة" و"إيليت" بالدولار الأمريكي لأجل ٣ سنوات بنسبة ٠,٥٪، وذلك اعتبارًا من يوم الإثنين ١٧ مارس ٢٠٢٥، على الشهادات الجديدة فقط التي سيتم إصدارها بدءًا من هذا التاريخ.

العائد الجديد بعد التخفيض

شهادة «القمة»: أصبح العائد السنوي ٧,٥٪ بدلًا من ٨٪.

شهادة "إيليت": انخفض العائد السنوي إلى ٥,٥٪ بدلًا من ٦٪.

مزايا شهادة "القمة»

تصدر للمصريين والأجانب بفئة تبدأ من ١٠٠٠ دولار أمريكي ومضاعفاتها.

يُصرف العائد مقدماً عن الثلاث سنوات بنسبة تراكمية قدرها ٢٢,٥٪ بالجنيه المصري.

تُسترد بالدولار الأمريكي وفقًا للشروط المنظمة لذلك.

مزايا شهادة "إيليت»

تصدر بنفس الفئة، ويُصرف عائدها كل ٣ أشهر بالدولار الأمريكي.

تتيح إمكانية الاقتراض بالجنيه المصري حتى ٥٠٪ من قيمتها الاسمية، بحد أقصى ١٠ ملايين جنيه.

يُمكن استردادها بالدولار الأمريكي وفقًا للشروط المنظمة.

طرق شراء واسترداد الشهادات

أوضح بنك مصر أن الشهادات متاحة للشراء من خلال:

الموقع الإلكتروني للبنك.

خدمة الإنترنت والموبايل البنكي (BM Online).

شبكة الفروع داخل وخارج مصر.

ماكينات الصراف الآلي.

كما يمكن استرداد الشهادات بعد ٦ أشهر من تاريخ الإصدار، وفقًا لقواعد الاسترداد المميزة المعمول بها

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

البنك التجاري الدولي يجري حركة تغييرات في القيادات التنفيذية

أعلن البنـك التجاري الدولي (CIB) ، عن إجراء تغييرات في بعـض المناصب التنفيذيـة بالبنك، حيـث تقدم محمد عمر خان باسـتقالته من منصب الرئيـس التنفيذي لقطاع العمليات.
وأضاف البنك في إفصاح للبورصة المصرية، أن التعديلات شملت تعيين عمر الحسيني رئيسا تنفيذيا لقطاع الأسواق العالمية بدلا من رئيس قطاع الخزانة وأسواق المال.
كما تم تعيين رشوان حمادي رئيسا تنفيذيا لقطاع التجزئة والشـركات الصغيرة والمتوسـطة والشـمول المالي، خلفا للرئيس التنفيذي لقطاع التجزئة المصرفية والشمول المال.

بلغت أصوله ٤٨٣ مليار جنيه و وصلت ايرادات التشغيل إلي ٣٥ مليار جنيه و حقق ١٧,٩ مليار جنيه أرباحا خلال ٢٠٢٤

بنك القاهرة يشعل الجدل في القطاع المصرفي والدوائر الاقتصادية ..والبرلمان يدخل علي الخط

جدل و غموض بالقطاع المصرفي حول مسـتقبل بنك القاهرة ، حيث يجري بنك الإمارات دبي الوطني- الذي يمتلـك وحدة مصرفية له بمصر- فحص نافي للجهالة للبنـك بعد أن حصل على موافقـة من البنك المركزي المصري دون منافس تمهيدا للاستحواذ عليه.
ويعمـل بنك القاهرة على مد بنـك الإمارات دبي بكافة المعلومـات والتقارير التي يطلبها عـن البنك في إطار عمليـة الفحص النافـي للجهالة القائمـة الآن بهدف الاستحواذ بجدية.
وقـام بنك الإمـارات دبـي الوطني بتعيـين ٣ مكاتب استشـارية إقليميـة كبرى مـع تحفـظ المصدر عن الإفصاح عنها.
رغبة بنك الإمارات دبي الوطني للاسـتحواذ على بنك القاهرة لم تكن الأولى بل جاءت ضمن محاولات عديدة خلال سـنوات سـابقة دون نجاح بسبب أزمات عالمية أو اضطرابات بسـعر الصرف الذي عانت منه مصر قبل الإصلاحات الأخيرة، وفق ما قاله أحد المصادر.
وأثار إعلان استحواذ دولة الإمارات على بنك القاهرة عـن طريق مصرفها بنك الإمـارات دبي الوطني جدلا بـين الأوسـاط الإقتصاديـة ورواد مواقـع التواصل الاجتماعي بسبب قيمة الصفقة.

رئيس ينفي الإشاعات المتضاربة

و علـق الدكتـور مصطفـى مدبولي، رئيـس مجلس الـوزراء، علـى الحديـث المتداول بشـأن بيـع «بنك القاهرة»، مشـيرًا إلى أن الأرقام التي تتداولها مواقع التواصل الاجتماعي حول قيمة البيع «لا أسـاس لها من الصحة».
وقال خـلال المؤتمر الصحفي الحكومي الأسـبوعي، يوم الأربعـاء الماضي ، إن بيع «بنـك القاهرة» يأتي ضمن خطط الحكومة لطرح مجموعة من البنوك التابعة للدولة، ضمن برنامج الطروحات.
وأضاف: «ما يحدث حاليًا هو وجود استشاري يؤدي الفحـص النافي للجهالـة لبنك القاهـرة: لتقييم قيمة البنك، وبالتالي الكلام اللي ابتدى يتقال إزاي هتبيعوه بمليـار دولار وقبل كده كان في تقييم بسـعر أكبر لا أساس له من الصحة».
وأشـار إلـى أن الدولة تسـعى إلى تحديـث التقييم في ضوء المسـتجدات القائمة، موضحًا أنها سـتقرر بناء على تحديد القيمة النسـبة المطروحة للمسـتثمر الاستراتيجي أو البورصة.
وواصل: «ما يحدث حاليًا مجـرد تقييم، وبناء عليه لما نعرف القيمة نقرر كدولة نطرح منه أد إيه، لإننا سمعنا أرقام أقل مما أعلنته الدولة سـابقًا، هذ ليس صحيحًا على الإطلاق».

مصادر تنفي البيع لمستثمر استراتيجي

وقالـت مصادر لـ«الحصاد» إنه في حال عدم ملاءمة التقييم، سيتم الاتجاه إلى طرح حصة من بنك القاهرة في البورصة المصرية، بدلا من بيع حصة حاكمة فيه.
وبينمـا تداول الأحاديـث المتناثرة أن البيع سـيكون في حدود عملية تقييـم البنك التي يمكن أن تصل إلى ١,٥ مليـار دولار، إذ أجري في ٢٠٠٨ مزاد لبيع بنك القاهرة، إلا أنها تبقى في النهاية مجرد تسريبات قد لا تكون صحيحة. وتشهد السوق انتقادات لما تم تسريبه عن عمليـة تقييم البنك بين مليار إلى ١,٥ مليار دولار في حـين تم تقييم البنك عـام ٢٠٠٨ من البنك الأهلي اليوناني بمليارى دولار.
وعرض البنـك الأهلي اليوناني مليارى دولار لشـراء البنك، وهو ما قد يقل عن التقييم الحالي.
سـيتباين التقييم بشدة بين ٢٠٠٨، و٢٠٢٥، وفق سعر الصرف البالغ في عام ٢٠٠٨ نحو ٥,٥ جنيه للدولار، مقابل ٥٠,٦ جنيه للدولار حالياً.
و أضافت المصادر أن المؤسسات الدولية المتخصصة تجري تقييم البنوك من خلال ٣ طرق معروفة.
مشـيرة إلى أن الطريقـة الأولى للتقييـم هي طريقة التدفقات النقدية المخصومة (Discounted Cash Flow - DCF)، لافتـة إلى أن هـذه الطريقة تعتمد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للبنك وخصمها إلى قيمتها الحالية باسـتخدام معدل خصم يناسـب المخاطر.
و الطريقة الثانية هي طريقة النسبة (Comparable Company Analysis) وتتضمـن هـذه الطريقة مقارنة البنك مع بنوك أخرى مشـابهة في السوق بناءً على نسـب تقييم محددة مثل نسـبة السعر إلى الربح (P/E) أو نسـبة السـعر إلى القيمة الدفترية (P/B) وهو ما يعزز القدرة على تحديد نطاق الأسعار المحتمل.
و بينت أن الطريقة الثالثـة للتقييم هي طريقة الأصول (Asset-Based Approach) وتركز هذه الطريقة علـى تقييم الأصول الموجودة على ميزانية البنك، حيث يتم احتساب القيمة السوقية للأصول الخصوصية مع خصم الالتزامات.

البرلمان يدخل علي الخط

ودخـل مجلس النـواب علي الخط في مسـالة تحديد مستقبل البنك ، حيث تقدم بعض النواب ببيانات عاجلة إلى المستشـار حنفي جبالي، رئيـس مجلس النواب، موجه إلى رئيس الوزراء ووزيري المالية والاسـتثمار، مطالبيـة خلالها الحكومـة بإيقاف صفقـة بيع بنك القاهرة لبنك الإمارات دبي، و مطالبين بالشـفافية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمقدرات الدولة.
جـاء البيان الأول مـن النائب أحمد بلال البرلسـي، نائب رئيـس الهيئة البرلمانية لحـزب التجمع بمجلس النواب، موجه إلى المستشـار حنفـي جبالي، رئيس مجلس النواب، موجه إلى رئيس الوزراء ووزيري المالية والاسـتثمار، طالب خلاله الحكومة بإيقاف صفقة بيع بنك القاهرة لبنك الإمارات دبي، مطالبا بالشـفافية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمقدرات الدولة.
وأشـار بلال في بيانه إلى قلقه إزاء غياب الشـفافية حول تفاصيل الصفقة التي تمضي قدمًا دون إشـراك البرلمان، وهو ما اعتبره انتهاكا لحق الشعب في معرفة الحقائق المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية.
وقال: إن بنك القاهرة يُعد سادس أكبر البنوك الوطنية ومن أبرز المؤسـسات المصرفيـة الرابحة، حيث حقق ١٢,٤ مليـار جنيـه أرباحًا صافية في عـام ٢٠٢٤، بنسبة نمو بلغت ٨٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣، متسائلًا عن الأسباب التي تدفع الدولة إلى بيع مؤسسة ناجحة بدلا من استثمار نجاحها لدعم الاقتصاد الوطني.
وأضـاف: أن الفـارق بـين الاسـتثمار والتفريط في الأصـول العامـة واضح وضـوح الشـمس، مطالبًا الحكومة بتوضيح معايير التقييم التي تم على أساسها تحديد سعر البنك، وسبب استبعاد مستثمرين كويتيين من المنافسـة، ولماذا لم يتم طرح البنـك في البورصة المصرية ليتملكه المصريين، أفراد ومؤسسات.
وأوضـح بـلال، أن سياسـة الخصخصـة لا تعني السماح لدول أخرى بالسيطرة على مفاصل الاقتصاد المصري، خاصة في ظل غياب المعلومات عن الصفقة، معتبـرًا أن ما يحـدث يُعامل وكأنه ملكية شـخصية، وليس ملكا عامًا للأمة المصرية.
وطالـب النائب، الحكومة بوقـف الصفقة فورًا وإتاحة الفرصة لمناقشـتها داخل البرلمان بشفافية، داعيًا إلى تقديـم إجابات واضحة حـول كافة الأسـئلة المتعلقة بالصفقة قبل اتخاذ أي قرار نهائي بشأنه.
كما تقدمـت النائبة مها عبد الناصـر، عضو مجلس النواب عـن الحزب المصري الديمقراطي، ببيان عاجل موجـه إلى رئيس مجلس الوزراء ، ووزير الاسـتثمار والتجـارة الخارجيـة، ووزيـر الماليـة، بشـأن أبعاد وملابسات اسـتحواذ بنك الإمارات دبي الوطني على بنك القاهرة.
وقالت عبد الناصر في مسـتهل البيان العاجل: تابعنا جميعا خلال الأيام الماضية الإجراءات الاستباقية التي قام بها البنك المركزي متمثلة في إعطاء الموافقة لصالح بنك الإمارات دبي الوطني لبدء الفحص النافي للجهالة تمهيدا للاستحواذ على بنك القاهرة بمبلغ يقارب مليار دولار، وذلـك رغم تحقيق البنك لأرباح كبيرة ومعدلات نمـو مرتفعة أخرها كان في العـام المالي ٢٠٢٤، وهو ما يسـتدعي التوقف عند العديد من النقاط الجوهرية المتعلقـة بهذه الصفقة، وأسـس تقييـم البنك، ومدى توافق هذه الخطوة مع المصالح الاقتصادية لمصر.
وأكـدت "عبد الناصـر" أن البيانات المالية أظهرت أن بنك القاهرة استطاع تحقيق أرباح صافية بلغت ١٢.٤ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤، بنسـبة نمو بلغت ٨٦٪ مقارنـة بالعام ٢٠٢٣، كما ارتفعت أرباحه خلال الربع الثالث وحده بنسبة ٩٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام المذكور، ليحقق ٨.٦ مليار جنيه، فضلا عن زيادة الإيرادات التشغيلية بنسبة ٥٦٪.
كما أشـارت عضو مجلس النواب إلى أن هذه الأرقام تعكس أداءً ماليًا قويًا للبنك، وهو ما يثير التسـاؤلات حول أسـباب اتخاذ قرار بيعه بهـذه القيمة التي تبدو بعيـدة عن قيمته الفعليـة، إذا كان البنـك قادرًا على تحقيـق أرباح تتجاوز ١٢ مليـار جنيه في عام واحد، فـإن ذلك يعني أنه قادر على جمع مبلغ الصفقة خلال فترة وجيزة، مما يطرح تسـاؤلًا منطقيًا حول الجدوى الاقتصاديـة من التخلي عـن هذا الكيـان المصرفي الناجح.
وأشارت عضو مجلس النواب إلى أن القرارات المتعلقة ببيع المؤسـسات العامة، لا سيما المؤسسات المصرفية الناجحة، يجب أن تستند إلى أسس اقتصادية شفافة وواضحة، تضمن تحقيق أقصى منفعة للدولة المصرية، ولكن في هذه الحالة نجد أنفسـنا أمام سـيناريو غير واضح المعالم، لا نعرف كيف تم تحديد السـعر المعلن عنه للبيع، ولا الجهة التي قامت بالتقييم، ولا الأسـس التي اسـتندت إليها هذه التقييمات، فهل خضعت هذه الصفقة لدراسـات اقتصادية دقيقة؟ وهل تمت مقارنة بنك القاهرة بمؤسسات مصرفية مشابهة في السوق المحلي أو الإقليمي لتحديد سـعره العـادل؟ ولماذا لم يتـم طرح البنـك في البورصة المصريـة، بحيث يكون للمواطنـين والمسـتثمرين المحليين الحـق في امتلاك أسهمه بدلا من بيعه مباشرة لمستثمر أجنبي؟
كما أكـدت عبدالناصر، علـى أن تجربة بيع الأصول العامة لصالح مسـتثمرين أجانب تحتاج إلى مراجعة دقيقة قبل اتخاذ أي قرار مماثل، خاصة أننا شـهدنا في السـابق حـالات لم تحقـق فيها هـذه الصفقات العوائد المرجوة للدولة، بل أدت في بعض الأحيان إلى نتائج سلبية على المدى الطويل.
كما شـددت "عبد الناصر" على أن البرلمان والشعب المصري له كامل الحق في معرفة تفاصيل هذه الصفقة وأسبابها وجدواها الاقتصادية، فلا نعلم في ضوء ما سـبق لماذا تم اختيار البيع كخيار أساسـي بدلًا من زيادة رأسـمال البنك عبر طرح أسهمه في البورصة؟ وكيـف تم تحديد المشـتري ولماذا لم يتـم فتح المجال لمسـتثمرين آخرين؟ وهل هناك ضمانات فعلية تضمن اسـتمرار البنك فـي أداء دوره التنموي والوطني بعد بيعه؟
كما شـددت أيضـا على أن الحفاظ على المؤسـسات الوطنية الكبرى وتعزيـز دورها في الاقتصاد هو أحد أهـم الركائز التي يجب أن تسـتند إليها سياسـات الحكومة، خاصة في ظـل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدولة المصريـة، وإذا كان هناك أي مبررات منطقيـة لبيع بنـك القاهرة، فمن واجـب الحكومة أن توضحها للرأي العـام، وألا يتم اتخاذ هذا القرار في غياب الشفافية والمحاسبة، فنحن لا نرفض بالضرورة فكرة جذب الاستثمارات أو الشراكات التي قد تساهم في تطوير المؤسسات الوطنية، ولكن يجب أن تكون هذه القرارات مبنية على دراسات واضحة تثبت أنها تحقق الفائدة الفعلية لمصر أولاً قبل المستثمرين.
وأشـارت عبد الناصر، إلـى أن البيان العاجل مُطالبة الحكومـة بوقف إتمـام هذه الصفقة إلـى حين تقديم مبررات واضحة حول أسـبابها وجدواها، ومناقشـة هذا الأمر بشـكل موسـع داخل البرلمـان الموقر، مع ضمان وجـود رقابة صارمة على أي عملية تخصيص لأصول الدولة، لضمان تحقيق أقصى منفعة للاقتصاد المصري.
كما طالبت أيضا بفتح حوار جاد حول سياسات إدارة الأصول العامة، والتأكد مـن أن جميع القرارات التي يتم اتخاذها في هذا الإطار تصب في مصلحة الشعب المصري، وليس فقط في إطار سياسـات قصيرة المدى لا تأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية بعيدة المدى.

رئيس الوزراء: الحكومة لم تقرر بعد سواء بيع البنك لمستثمر استراتيجي أو الطرح في البورصة

طلبات إحاطة وبيانات عاجلة في مجلس النواب تطالب بالشفافية و ووقف عملية البيع

نتائج أعمال البنك

و خلال الأسـبوع الماضـي أعلن بنـك القاهرة نتائج أعمالـه للعام المالـي ٢٠٢٤ ، حيث حقـق البنك أداءً إيجابيًـا بنهايـة العام المالـي ٢٠٢٤، محققًا نموًا في أرباحه بنسبة ٨٦٪ عن العام الماضي

صافي الأرباح قبل الضرائب

حقق بنك القاهرة أرباحـا قبل الضرائب بلغت ١٧,٩ مليار جنيه مصري، بزيادة ٦٤٪ عن أرباح عام ٢٠٢٣ التي بلغت ١١ مليار جنيه مصري.

صافي الأرباح بعد الضرائب

ارتفع صافي الأرباح بنهاية عام ٢٠٢٤ بنسـبة ٨٦٪، مدفوعًـا بتحسـن نتائـج أعمـال البنك فـي مختلف القطاعـات ومن أبرزها التجزئـة المصرفية والخزانة وائتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

صافي الدخل من العائد

بلغت عوائد القروض والإيرادات المشـابهة بنهاية عام ٢٠٢٤ مبلـغ ٦٨,٧ مليار جنيه مصـري بزيادة ٤٠٪ مقارنة بالعام السابق، وبلغت الزيادة في تكلفة الودائع والإيرادات المشابهة بنسبة ٣٠٪ خلال العام، مما أدى إلي نمو صافي الدخل من العائد بنسبة ٥٨٪.

صافي الدخل من الاتعاب والعمولات

ارتفـع صافي الدخل من الأتعاب والعمولات ليسـجل ٥,٧ مليـار جنيه بالمقارنة بـ ٣,٩ مليار جنيه خلال العام السابق ٢٠٢٣ بمعدل نمو ٤٧٪.

الإيرادات التشغيلية

ارتفعت الإيرادات التشـغيلية إلـى ٣٤,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٢,٢ مليار جنيـه خلال عام ٢٠٢٣ بمعدل نمـو ٥٦٪ ، مما أدى إلى انخفاض نسـبة التكلفة إلى الدخل إلى ٣١,٦٪ (عام ٢٠٢٣: ٣٦,٧٪).

المصروفات الإدارية

ارتفعـت المصروفـات الإداريـة لعـام ٢٠٢٤ بقيمة ١١ مليار جنيه مصري بنسبة ٣٥٪ مقارنة بالعام السابق. وتعـود تلك الزيادة في المقام الأول إلى ارتفاع تكاليف الأداء التـي تعكس تحسـن العوائد واسـتمرار نمو الاستثمار والأعمال.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

ارتفعت الخسائر الائتمانية المتوقعة بنسبة ٧٠٪، حيث سـجلت ٣,٧ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٤ بينما بلغت خسـائر الائتمان المتوقعة في عـام ٢٠٢٣ مبلغ ٢,٢ مليار جنيه مصري.

إجمالي الأصول

ارتفـع إجمالي الأصول بنسـبة ٢٠٪ ليصل إلى ٤٨٣ مليار جنيه مصري بنهاية ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٤٠٢ مليار جنيه مصري بنهاية ٢٠٢٣

إجمالي القروض

سـجلت إجمالي محفظة القـروض ٢٢٧ مليار جنيه مصـري بنمو ٢٦٪ بنهايـة عام ٢٠٢٤، وجـاء النمو مدفوعًا بزيادة في قروض الشركات والبنوك بمبلغ ٣٣ مليار جنيه و ١٤ مليار جنيه في قروض الافراد.

ودائع العملاء

سجلت ودائع العملاء ارتفاعا بقيمة ٥٠ مليار جنيه مصري لتصل إلى ٣٥٢ مليار جنيه مصري بنسبة زيادة ١٧٪ بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٣٠٢ مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣. استحوذت ودائع العملاء الأفراد على ٥٦٪ من إجمالي الودائع، بينما استحوذت ودائع الشركات والمؤسسات على ٤٤٪ من إجمالي الودائع في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

جودة الأصول

بلغـت القروض غيـر المنتظمة ٤,٥٦٪ مـن إجمالي محفظة القروض، كما بلغت نسبة تغطية مخاطر قروض غيـر منتظمة ١٥٣٪، حيث بلغ رصيـد مخصصات خسائر القروض لدى البنك ١٥,٨ مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

معيار كفاية رأس المال

بلغت نسـبة الشريحة الأولى لرأس المال ١٣,٢٤٪ من الأصـول المرجحـة بالمخاطر، كما بلغت نسـبة معيار كفاية رأس المال ١٧,١٤٪ بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

ناصر ..

وفد فني من تنزانيا يزور البنك المركزي للتعرف على تجربته الناجحة في مجال الأمن السيبراني للقطاعات المالية والمصرفية

اسـتقبل البنـك المركزي المصـري، فريقًـا فنيًا متخصصًا في مجال الأمن السـيبراني من البنك المركـزي التنزاني للتعرف علـى التجربة المصرية الفريدة في مجال الأمن السـيبراني للقطاع المالي والمصرفـي وخاصـة مركز الاسـتجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المالي (EG-FinCIRT)، والذي يمثل نموذجًا رائدًا ومتميزًا في مجال الأمن السيبراني على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط. يأتي ذلك اسـتمرارًا لجهود الدولـة المصرية في تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية الشقيقة.
وخلال الزيارة التي اسـتمرت لمـدة ٣ أيام، اطلع الفريق الفني القائم على تشـغيل مركز الاستجابة التنزانـي (TZ-FinCERT) علـى الأنشـطة والخدمات التي يقدمها مركز الاسـتجابة المصري (EG-FinCIRT)، وآليات التعامل مع الحوادث السيبرانية، بهدف الاستفادة من التجربة المصرية لبناء وتعزيز القـدرات الفنية في الجانب التنزاني وتعزيز التنسيق وتوطيد التعاون بين الجانبين في مجال الأمن السيبراني.
وصـرح الدكتور شـريف حازم، وكيـل المحافظ لقطـاع الأمن السـيبراني، بأن "زيـارات الوفود الفنية من البنوك المركزية الأجنبيـة خاصة الإفريقية، يعكس المكانة الرائدة التي وصل لها البنك المركزي المصري في هذا المجال، والتي يجسـدها إنشاء وتشغيل أول مركز قطاعي للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي، بمـا يواكب تطـور التهديدات التـي تواجه البنى التحتية الرقمية على المستوى العالمي».
وأكـد الدكتـور إبراهيم مصطفـى وكيل المحافظ المساعد- رئيس مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطـاع المالـي أن: "تبادل الخبرات وتدعيم التعاون بين فرق الاسـتجابة بالبنوك المركزية في مختلف الـدول، أصبح ضـرورة ملحة في ضوء التطـور الكبيـر للهجمـات السـيبرانية وخاصة مع التوسـع في اسـتخدامات التكنولوجيا المالية الرقميـة، ونحـن في مركـز الاسـتجابة (EG-FinCIRT) نحـرص علـى تعزيـز التنسـيق وتوطيد التعاون مع الفرق الفنية لمراكز الاستجابة على مسـتوى العالم وخاصـة الافريقية والعربية والإسلامية».
تمثل زيـارة الوفـد التنزاني، حلقة في سلسـلة الزيـارات المتلاحقـة من الـدول الإفريقية لتعزيز التعـاون وتبـادل الخبـرات مع البنـك المركزي المصري فـي مجال الأمـن السـيبراني. وخلال الزيـارة تم عرض الجهـود المصرية لتعزيز الأمن السـيبراني بالبنـك المركزي المصـري والقطاع المصرفـي، ومنها إطلاق وتعميـم الإصدار الأول من الإطار التنظيمي الشـامل للأمن السـيبراني بالقطاع المالي، فضلًا عن تقييم مستويات جاهزية الأمن السـيبراني لدي البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالقطـاع المصرفي والمالي، وأيضًا فحص ومراجعة واعتماد جميع الحلول التقنية وتطبيقات التكنولوجيا المالية قبل إصدار التراخيص اللازمة لإطلاقها للعمل بالأسواق المصرية.

البنك الأهلي المصري يجري مراجعة لأسعار العائد على الشهادات بالجنيه المصري

صـرح محمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلـي المصـري أن البنك بصـدد مراجعة ودراسة أسـعار العائد على الشهادات التي يصدرهـا بالعملـة المحلية وذلـك في ضوء انخفاض معدلات التضخم بشكل ملحوظ في الآونـة الأخيرة، وتوقعات بانخفاض أسـعار العائد.
وعلـى صعيـد آخـر، أعلن البنـك الأهلي المصري خلال الأسـبوع قبـل الماضي عن تغييـر عائد الشـهادات الدولارية «الأهلي فـورا» و «الأهلي بلـس»، حيث تم تخفيض العائد على الشـهادتين بقيمـة ١ ٪، ليصبح عائد شـهادة الأهلـي فورا لمدة ٣ سـنوات، ٧,٥٪ سنويا بدلا من ٨,٥٪ ويصرف العائد مقدمـا بالمعادل بالجنيه المصـري عن الفترة كلها بواقـع ٢٢,٥٪، وعائد شـهادة الأهلي بلس ومدتها ٣ سنوات، ٥,٥٪ سنويا بدلا من ٦,٥٪ ويصرف العائد ربع سـنوي بالدولار الأمريكـي، وذلك بـذات الشـروط والأحكام والسمات الخاصة بكل من الشهادتين.

جديدة تحت شعار «مرحبا... بهدايا عيد الأم غير التقليدية»

المصرف المتحد يطرح هدايا بنكية مبتكرة بمناسبة عيد الأم ٢٠٢٥

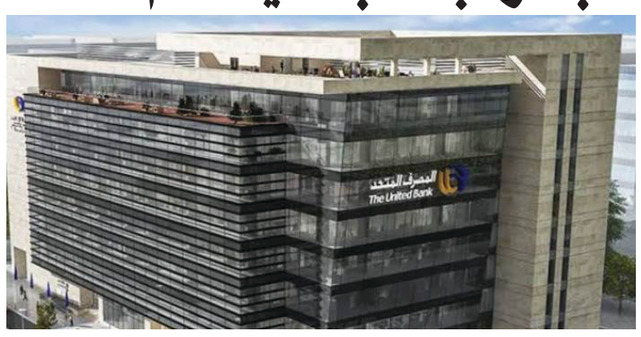

بمناسـبة الاحتفـال بعيـد الأم ٢٠٢٥، أطلـق المصـرف المتحـد حملة جديـدة تحت شـعار «مرحبا... بهدايـا عيـد الأم غيـر التقليدية»، مشـجعًا الأمهات علـى اختيار ما يناسـبهن من ٧ هدايا بنكية اسـتثنائية، توفر حلولًا مالية مبتكرة وتقديرًا عمليًا لدور الأم في حياة أبنائها.

٧ هدايا بنكية فريدة للأمهات من المصرف المتحد

١- شهادة المليونير: فرصة للربح والتكريم يمكن للأبناء شراء شهادة المليونير بـ١٠٠ جنيه ومضاعفاتهـا كهدية للأم، مـع فرصة دخولها في سحب شـهري على جوائز بقيمة ٤ ملايين جنيه سـنويًا. تتوفر الشـهادة عبـر ٦٨ فرعًا للمصرف المتحد في جميع أنحاء الجمهورية.
٢- بطاقـة U-Got-A-Gift: حرية الاختيار في التسوق
هدية اسـتثنائية تمنح الأمهات فرصة التسوق بحرية داخل وخارج مصر، سـواء في المتاجر أو عبر الإنترنت، باستخدام كود الأمان OTP. يمكن إضافة رسـالة معايدة مخصصة باسـم الأم علـى البطاقة عند شـرائها من أحد فروع المصرف.
٣- شـهادات الخيـر: اسـتثمار بعوائد مميزة للأمهات
تشـمل شـهادات وأوعيـة ادخارية بأسـماء الأمهات، بفترات استثمار تتراوح بين سنة إلى ثلاث سنوات، مع عوائد متنوعة تُصرف شهريًا أو ربع سنويًا أو سنويًا.
٤- بطاقة رخاء الائتمانية: أول بطاقة متوافقة مع أحكام الشريعة
يقدم المصرف بطاقة ائتمانية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسـلامية، تمنح الأمهات أطول فترة سـداد تصل إلـى ٢٠ شـهرًا، بالإضافة إلى نظام مكافآت مميز ونقاط استبدال، مع إمكانية استخدامها داخل وخارج مصر.
٥- برنامج كاش باك: استرداد نقدي على جميع المشتريات
يتيح برنامج الكاش باك استبدال نقاط المكافآت بمبالغ مالية يمكن استخدامها لشراء هدايا عيد الأم، مما يوفر ميزة مالية إضافية للأمهات عند التسوق.
٦- برامـج الخصومات الفريـدة: توفير يصل إلى ٢٥٪
يقـدم المصرف المتحـد خصومات من ٥٪ إلى ٢٥٪ لحاملـي بطاقـات الائتمـان والخصـم المباشر، بالتعاون مع كبرى العلامات التجارية، لتسهيل شراء هدايا عيد الأم بأسعار مميزة.
٧- حزمـة "خليك على الخط": تحويلات رقمية مرنة
تتيـح هذه الخدمة إمكانيـة تحويل مبلغ الهدية للأم عبر محفظـة UB الرقميـة أو من خلال الإنترنت والموبايل البنكـي، مما يمنح الأمهات مرونة في اختيار هداياهن بحرية وفي أي وقت.

احتفال بلمسة مالية مبتكرة

تأتـي هذه الحملـة تأكيدًا علـى دور المصرف المتحد فـي تقديم حلول مصرفيـة ذكية تدعم الأسر المصرية، وتوفر للأمهات هدايا تتماشى مـع احتياجاتهـن العصرية، مع مزايـا مالية واستثمارية مستدامة.

البنك الأهلي المصري يواصل التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)

في إطار الشراكة الاسـتراتيجية بين البنك الأهلي المصـري ومنظمة الأمم المتحـدة للتنمية الصناعية (يونيـدو)، يواصـل الجانبـان جهودهمـا لتعزيز التنمية الاقتصادية والصناعية المستدامة والشاملة في مصر، حيـث يهدف التعـاون الجديد إلى دعم القطاعات الحيوية مثل الزراعة المسـتدامة، وإنتاج الغذاء، وإدارة المخلفـات، والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقـة، بما يسـهم في تحقيـق أهـداف التنمية المستدامة.
وقد أكدت سـهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي للبنـك الأهلي المصري أن البنـك الأهلي المصري يؤمـن بأهميـة دمـج التمويـل الأخضـر فـي اسـتراتيجياته لدعـم الاقتصـاد المصري، حيث يتضمـن التعاون المسـتمر مـع يونيـدو تطوير منتجات مالية خضراء، ودعم الشـركات الناشئة والمشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة العاملة في القطاعـات البيئية، مما يعزز التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وشمولية.
ومن جانبه، أعـرب باتريك جيل بايرجلباير، ممثل يونيدو في مصر عن اعتزازه بتعزيز الشـراكة مع البنـك الأهلي المصري والتي تعكس التزام يونيدو بدعم التنمية الصناعية المسـتدامة في مصر، من خلال تقديم المسـاعدة الفنية للشركات الخضراء وبناء قدرات الأسواق المحلية، مؤكدا على مواصلة تعاونهمـا من خـلال مشـروع «النمو الأخضر الشـامل في مصر» الذي تقـوده يونيدو بتمويل مـن الحكومة السويسـرية والحكومـة الإيطالية، بمـا يضمن تحقيق مزيد من التأثير الإيجابي على الاقتصاد والمجتمع والبيئة.
وقد أكدت أناكيارا سكاندوني، مدير مشروع «النمو الأخضر الشـامل في مصر» بمنظمة الأمم المتحدة للتنميـة الصناعية (اليونيدو)، أن الشـراكة تُظهر المسـاهمة الحاسمة للخدمات المالية وغير المالية في تعزيز الإمكانات الاقتصادية والبيئية للمشـروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك في صعيد مصر.
وأضاف د/ عماد فرج رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسـطة بالبنـك الأهلي المصري ان التعاون بين الجانبين يشـمل عدة مجالات، أبرزها تقديم المساعدة الفنية للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في القطاعات الخضراء، وبناء القدرات في مجالات التمويل المبتكر للاستدامة والاقتصاد الأخضر.
من جانبها، أكدت شـنتال صباغ، مدير عام قطاع تنمية الأعمال للمشـروعات الصغيرة والمتوسـطة بالبنك الأهلي المصري أن هذه الشراكة أثمرت عن إطـلاق المنتج التمويلـي الأول من نوعه في مصر لدعم مشـروعات إدارة المخلفات وإعادة التدوير، فـي خطـوة رائدة تهـدف إلى تمكين الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة من تبني ممارسـات بيئية مسؤولة وتعزيز أدوات تمويل الاقتصاد الدائري.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • الاحد 23 مارس 2025 • العدد 786

١٥٠ مليون دولار حجم استثمارات "أنجلوجولد أشانتي" للتنقيب عن الذهب بمصر

قال ستيوارت بايلي، رئيس قطاع الاستدامة والشؤون المؤسسية بشركة أنجلوجولد أشانتي العالمية للذهب، المستثمر في منجم السكري للذهب بالصحراء الشرقية، إن منجم السكري مجرد بداية لعمل الشركة، التي تسعى لإضافة المزيد من الاكتشافات في مناطق الامتياز في مصر، حيث تبلغ استثماراتها حتى الآن ١٥٠ مليون دولار.

وأشاد بايلي بمرونة اللوائح والإجراءات في قطاع التعدين المصري، والشراكة والتعاون المثمر مع هيئة الثروة المعدنية، مما يجعل الشركة تتطلع إلى المزيد من الاتفاقيات والاستثمارات الجديدة في البلاد، كما أشاد بالتطور الكبير في البنية التحتية، والتي تعد العاصمة الإدارية الجديدة نموذجًا متميزًا لها.

أهمها عقود الامتيازات.. مستحقات الشركات الأجنبية و الأسعار الجديدة

مصر والغاز.. يد تفاوض الشركات الأجنبية والأخرى تقدم الحوافز

استئناف تدفقات الغاز إلى منشأتِي تصدير الغاز الطبيعي المسال

في خطوة غير معتادة ، استأنفت مصر تدفقات الغاز إلى منشأتَي تصدير الغاز الطبيعي المسال ، بعدما أضطرت البلاد إلى اللجوء للواردات لتلبية الطلب المحلي، بحسب ما نقلته وكالة "بلومبرج" ، فيما بدأت مصر مواجهة جديدة مع شركات الغاز الأجنبية، تدور حول عقود الامتيازات.

ونقلت الوكالة عن مصادر مطلعة إن إمدادات الغاز إلى مصنعي "دمياط"، و"إدكو" بدأت في التحسن، مع احتمال تصدير أول شحنة من مصنع إدكو خلال نحو عام ، لكنهم أضافوا أن توقيت ومدة هذه الصادرات المحتملة لا يزالان غير واضحين، كما أن مصر قد تظل بحاجة إلى استيراد الغاز لتغطية الطلب المتزايد على الكهرباء خلال الصيف.

وتعاني مصر من تراجع إنتاج الحقول القديمة وارتفاع استهلاكها المحلي، ما أجبرها على وقف صادرات الغاز الطبيعي المسال والبحث عن إمدادات في الأسواق العالمية ، وأصبحت مصر الآن تنافس المشترين في آسيا وأوروبا لتأمين الوقود اللازم لتشغيل أجهزة التكييف في أشهر الصيف التي يرتفع فيها الاستهلاك.

وكان إنتاج مصر من الغاز قد انخفض خلال ٢٠٢٤ لأدنى مستوى منذ ٢٠١٦ حيث وصل إلى ٤٩,٤ مليار متر مكعب، مقابل ٥٩,٣ مليار متر في ٢٠٢٣، وهو دون ذروة الـ٧٠ مليار متر مكعب التي وصلتها مصر في ٢٠٢١، بحسب قاعدة بيانات الطاقة المشتركة جودي.

وخلال أول ٧ أشهر من العام المالي الحالي نجحت مصر في زيادة الإنتاج من النفط والغاز بصورة تخفض الواردات البترولية ١,٥ مليار دولار كل ٣ أشهر بداية من يناير ٢٠٢٥ ، وارتفع الاستهلاك حوالي ١,١٪ مُسجلاً ٦٢,٥ مليار متر مكعب، ولجأت مصر إلى زيادة استيراد الغاز بنسبة ٧٠٪ لتعويض نقص الإنتاج، ليصل إلى ١٤,٦ مليار متر مكعب، وتشمل الغاز المسال والجاف، وأوقفت كذلك التصدير منذ أبريل الماضي لتقتصر على ٨٥٤ مليون متر مكعب ، فيما تتطلع البلاد للعودة إلى التصدير مطلع ٢٠٢٧ بحسب ما أعلنه رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في مؤتمر صحفي.

اهتمام رئاسي

وقطاع الطاقة في مصر يعتبر من أولويات الحكومة والدولة بأكملها، حيث يتابعه الرئيس السيسي بشكل يومي ، الهدف من ذلك هو استعادة مصر لمكانتها كمصدر للطاقة، وكذلك تعزيز دورها كمركز إقليمي للطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط كما يسعى هذا التوجه لتوفير مليارات الدولارات التي تنفق على استيراد الغاز ومشتقات البترول نتيجة لتأثر الإنتاج المحلي من جهة، وزيادة الاستهلاك الى مستويات غير مسبوقة.

من جهة أخرى وبناء على الأرقام استوردت مصر الغاز ومنتجات الطاقة بأكثر من ١٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، وهو مبلغ كبير يأتي في ظل ظروف صعبة لكن الحكومة تحركت بسرعة في ملف الطاقة وقررت العمل على النهوض بهذا القطاع من خلال إعادة مصر إلى موقعها كمركز إنتاجي وكانت الخطوة الأولى هي صرف مستحقات الشركات الأجنبية في مصر، مما دفع هذه الشركات لإعادة ضخ الاستثمارات الجديدة واستئناف عمليات التنقيب وتنمية الحقول وقد شهدنا عودة شركة إيني الإيطالية للتنقيب في امتياز حقل ظهر مرة أخرى، وفي الوقت نفسه بدأت الشركات في تطوير الحقول القديمة استعادة معدلات الإنتاج السابقة.

على الجانب الآخر، قامت الدولة بطرح مشروعات التنقيب عن الغاز في مناطق واسعة في جميع أنحاء الجمهورية أمام الشركات الأجنبية، وقد شهدنا بشائر الخير تظهر مبكرا في عدة حقول سواء لإنتاج النفط أو الغاز، وأحدثها كان حقل كينج مريوط الذي يحتوي على احتياطي يبلغ ٤ تريليون قدم مكعب.

بدء مواجهة جديدة مع شركات الغاز الأجنبية حول عقود الامتيازات

ومؤخرا جاء الجديد في إعلان شركة بي بي البريطانية الكبرى، التي أكدت بدء الإنتاج من المرحلة الثانية في تطوير حقل ريفين المصري هذا يتضمن ربط آبار إضافية تحت سطح البحر بالبنية التحتية البرية الحالية، وذلك ضمن إطار مشروع غرب دلتا النيل الضخم، بي بي هي المشغلة للمشروع بحصة ٨٢,٧٥٪، ومن المتوقع أن تنتج الآبار الجديدة حوالي ٢٢٠ مليار قدم مكعب من الغاز و٧ ملايين برميل من المكثفات وقد أشارت الشركة أيضا إلى أن المشروع يتم تنفيذه قبل الجدول الزمني المحدد، مما أتاح تسريع بدء الإنتاج.

وسبق وأن اتفق وزير البترول كريم بدوي مع الشركة البريطانية على تسريع حفر البئرين وربطهما بالإنتاج، مقابل التزام الحكومة بسداد مستحقات "بي بي" حسب الجدول المتفق عليه وتجدر الإشارة إلى أن مصر قدمت حوافز جديدة للشركات الأجنبية لزيادة إنتاج الغاز، مثل السماح بتصدير نسبة معينة من الإنتاج الجديد بحيث تستخدم العوائد في تسديد المستحقات المطلوبة، إلى جانب رفع سعر حصة هذه الشركات من الإنتاج الجديد من الغاز.

مواجهة مع الشركات الأجنبية

من ناحية أخرى ، بدأت مصر مواجهة جديدة مع شركات الغاز الأجنبية، تدور حول عقود الامتيازات، وتحديدا في محوري سعر شراء الحصص منها، وحجم إنتاجها، مع سعي الحكومة لتنفيذ استراتيجيتها التي كشفت عنها في أغسطس الماضي بقطاع البترول، بهدف تشجيع الشركات الأجنبية على ضخ استثمارات جديدة في عمليات التنقيب والاستكشاف، بعد أن انخفض إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي خلال آخر عامين بمعدلات تتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥٪، والتحول من إحدى الدول المُصدرة للغاز إلى مستورد صافي، وإبرام صفقات استيراد بمليارات الدولارات لتأمين احتياجات المصانع ومحطات الكهرباء من الوقود منعا لتكرار أزمة انقطاع التيار الكهربائي والتي تفاقمت العام الماضي.

تضمنت الخطة الحكومية مجموعة من الإجراءات التحفيزية لزيادة إنتاج الغاز بالتعاون بين مصر وشركات الغاز الأجنبية، تشمل السعي للانتظام في دفع الفاتورة الشهرية لمستحقات الشركات الأجنبية، والسماح بتصدير حصة معينة من الإنتاج الجديد من الغاز، بحيث تستخدم عائداتها في سداد المستحقات المطلوبة، بالإضافة لرفع سعر شراء حصة الشريك الأجنبي من الإنتاج الجديد من الغاز، وتوالت الأيام الماضية تعديل عقود شراء مصر نصيب الأجانب من الإنتاج وزيادة الأسعار، وهو ما يتناوله الفيديو الآتي والذي يستعرض معدلات زيادة الأسعار وأبرز الشركات المستفيدة.

وتستهدف مصر وشركات الغاز الأجنبية لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي بنهاية العام المالي الجاري ٢٠٢٤-٢٠٢٥ من ٤,٢ إلى ٤,٨ مليار قدم مكعب يوميا، فضلا عن التخطيط لزيادة الإنتاج النفطي بنسبة ٨ -٢٠٢٥.

٢,٠٢٦، ليصل إلى ٤٨٥ ألف برميل يومياً، بدعم مع بدء تشغيل حقول جديدة، وتوسعات بحقول قائمة معظمها بمنطقة خليج السويس، وكذلك زيادة استثمارات الشركاء الأجانب .

وتعتمد مصر في تعويض العجز بين حجم الإنتاج والاستهلاك من الغاز الطبيعي والذي يصل في المتوسط إلى ١,٧ مليار قدم مكعب سنوياً على استيراد الغاز المسال، وبحسب منصة «اقتصاد الشرق مع بلومبرج» تعاقدت مصر على استيراد عشرات الشحنات .

في الوقت نفسه، تعمل الحكومة على تخفيف الضغط على استهلاك المنتجات البترولية عبر تدشين محطات طاقة متجددة من خلال التعاون بين القطاعين الخاص والحكومي، وتستعد الشبكة القومية للكهرباء لربط عدة مشروعات طاقة شمسية في الصيف المقبل تفادياً لانقطاع التيار .

حوافز

قدمت وزارة البترول المصرية العديد من الحوافز لتشجيع الشركاء الأجانب على زيادة الإنتاج المحلي للبلاد من النفط والغاز بمناطق الامتياز البرية والبحرية، تضمنت الحوافز وضع جدول زمني لسداد مستحقات الشركات الأجنبية ، بالإضافة للاتفاق مع الشركاء الراغبين في بيع الغاز والنفط للحكومة المصرية، ولكن بأسعار أعلى من المتفق عليها، تعادل الأسعار التي تحقق لهم أرباحاً في حال تصديره.

وتعوّل مصر على شركتي "إيني" الإيطالية و"أباتشي" الأميركية لزيادة إنتاج الغاز، في محاولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي مجدداً. واتفقت معهما على سداد المستحقات المتأخرة لتحفيزهما على استكمال عمليات الاستكشاف وتطوير الحقول.

وسبق أن سددت الحكومة المصرية مليار دولار جديدة من مستحقات شركات النفط الأجنبية المتأخرة الشهر الماضي، و المبلغ المسدد، يرفع مدفوعات مصر من المتأخرات لشركات النفط الأجنبية إلى ٥,٥ مليار دولار منذ يونيو ٢٠٢٤ وحتى فبراير ٢٠٢٥.

وقال وزير البترول الأسبق إن أي سعر سيُدفع للشريك الأجنبي طالما كان يتمتع بجدوى اقتصادية لمصر، سيكون أفضل من الأسعار المدفوعة للاستيراد من الخارج.

كانت مصر حددت عدة شروط لتلقي طلبات التعاقد على استيراد شحنات الغاز الطبيعي المسال اللازمة لها خلال أشهر الصيف، بما في ذلك ألا يتعدى سعر المليون وحدة حرارية ١٤ دولاراً .

تكثيف الحفر

تطلق "أباتشي" في مارس الجاري برنامج حفر مكثفاً بمناطق امتيازها في الصحراء الغربية، بهدف زيادة إنتاج الغاز الطبيعي بنحو ٨٠ مليون قدم مكعب يومياً إضافية، باستثمارات تتجاوز ٦٠ مليون دولار، ويقدر إجمالي الإنتاج الحالي لشركة "أباتشي" من الغاز الطبيعي بمناطق الامتياز البرية بنحو ٤٥٠ مليون قدم مكعب غاز يومياً، وسط تأكيدات على أن اتفاق تعديل سعر الغاز مع الشركة سيساهم في تشجيعها على زيادة استثماراتها في عمليات التنمية، وربط آبار غاز جديدة على إنتاج الشبكة القومية للغازات.

من ناحية أخرى، ستُطبق الزيادة الجديدة في أسعار الغاز من شركة "كايرون"، المملوكة للملياردير المصري صلاح دياب، على ٣ مناطق امتياز جديدة في الصحراء الغربية ، لدى "كايرون بتروليوم" مناطق امتياز وحقول نفط في الصحراء الغربية وخليج السويس، ويبلغ إنتاجها نحو ١٤٠ ألف برميل يومياً من النفط الخام.

ويقول مدحت يوسف نائب رئيس هيئة البترول السابق، إن رفع أسعار الغاز للشركات يجب أن يتسم بالطابع "الاقتصادي"، مؤكداً على أنه يتماشى مع هدف الحكومة بزيادة المعروض المحلي، مقابل تقليص المستورد من كميات الغاز المسال، مع ارتفاع أسعاره في السوق العالمية، ما يثقل كاهل ميزانية الدولة.

سداد المستحقات

وقبل أيام عقد الرئيس عبد الفتاح السيسي، اجتماعا مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والمهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية. ويحسب المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير محمد الشناوي فإن الاجتماع تناول الوضع بالنسبة لأنشطة التنقيب والاستكشافات الجديدة، خاصة في حقل نفط وغاز "الفيوم ٥" بمنطقة "الكينج مريوط"، بهدف تعزيز حجم احتياطيات مصر من البترول والغاز.

كما استعرض المهندس وزير البترول والثروة المعدنية في هذا السياق عدداً من الاتفاقيات الجديدة المبرمة مؤخراً، التي أسهمت في زيادة جهود البحث والاستكشاف، حيث شدد الرئيس في هذا الصدد على أهمية بذل كل الجهد لدفع العمل بصورة أكبر في مجال الاستكشافات الجديدة، خاصة مع توفير الدولة لكل الحوافز اللازمة لتسريع تنمية الحقول وتكثيف عمليات الإنتاج والاستكشاف، ومواصلة السعي لزيادة الاستثمارات الأجنبية في القطاع البترولي لمقابلة الطلب المحلي المتزايد على المنتجات البترولية والغاز.

وذكر المتحدث الرسمي، أن وزير البترول والثروة المعدنية، في إطار متابعة موقف الاستعدادات الجارية لاستقبال فصل الصيف، استعرض الوضع بالنسبة للمخزون الاستراتيجي من المنتجات البترولية، لضمان تلبية احتياجات المواطنين، مشيراً في هذا الصدد إلى أن زيادة الإنتاج المحلي خلال الفترة المقبلة، سيُسهم في زيادة الاحتياطي والمخزون الاستراتيجي.

وأضاف أنه تم خلال الاجتماع كذلك استعراض أوجه التعاون مع الجانب القبرصي في مجال الغاز، وتعزيز الاستفادة من احتياطيات الغاز المكتشفة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، وبالأخص في حقلي "كرونوس" و"أفروديت"، بما يتيح نقل الغاز المكتشف في المياه القبرصية إلى مصر بما لديها من قدرات متعددة، سواء بهدف إستغلال ذلك الغاز بالسوق المحلي المصري أو لإسالته في منشآت إسالة الغاز المصرية ثم تصديره إلى الأسواق العالمية.

محمد محيي الدين

استثمار بقيمة ١,٧ مليار جنيه لإنشاء مشروع متكامل

شركة التعمير و الإسكان العقارية HDP تتعاقد مع CCC لتنفيذ مشروع "SQ1" الفاخر في القاهرة الجديدة

أعلنت شركة التعمير والإسكان العقارية HDP، الذراع العقاري لبنك التعمير والإسكان، عن توقيع عقد مقاولات مع شركة اتحاد المقاولين العالمية CCC لتنفيذ الأعمال الإنشائية الخاصة بمشروع Square One Exclusive Residences – SQ١، وهو مشروع سكني فاخر يقع في منطقة الشويفات في قلب القاهرة الجديدة، باستثمارات تصل إلى ١,٧ مليار جنيه.

تنفيذ المشروع في مرحلة واحدة والتسليم خلال ٣٠ شهرًا

تعتزم HDP تنفيذ المشروع على مرحلة واحدة، والالتزام بتسليم جميع الوحدات السكنية خلال ٣٠ شهرًا، مما يعكس قوة الشركة المالية وقدرتها على تنفيذ المشروعات بجودة عالية وفق الجدول الزمني المحدد.

حضور مميز لحفل توقيع الاتفاقية

شهد توقيع العقد كل من:

أمجد حسنين – نائب رئيس مجلس إدارة شركة HDP

محمد طارق – المدير الإقليمي لشركة CCC في أفريقيا

حسام عيسى – الرئيس التنفيذي لشركة HDP

محمود عابدين – مدير شركة CCC مصر

شراكة استراتيجية لتقديم تجربة سكنية متميزة

أعرب أمجد حسنين عن فخره بالتعاون مع شركة CCC، إحدى شركات المقاولات الدولية الرائدة التي تمتلك خبرة تتجاوز ٧٠ عامًا، منها ٣٠ عامًا من العمل في السوق المصري، مشيرًا إلى أن HDP تحرص على التعاون مع نخبة من الشركات المتخصصة لضمان تقديم منتج عقاري عالي الجودة يوفر تجربة سكنية متكاملة ومتميزة.

تصميمات عصرية بأعلى معايير الجودة

أكد حسنين أن HDP تتعاون مع MAK Architects (منى حسين - كريم العسال - أحمد حسين) لتطوير تصميمات معمارية عصرية وفاخرة تواكب أحدث التطورات العمرانية، مما يضمن تقديم تجربة سكنية راقية وجذابة للسكن والاستثمار.

إنجازات HDP وتوسعاتها المستقبلية

أشاد حسنين بإنجازات HDP، حيث نجحت الشركة خلال عامين فقط من تأسيسها في امتلاك ٨ مشروعات عقارية، مع خطط للتوسع في شرق وغرب القاهرة، بهدف تقديم أفضل المنتجات العقارية في السوق المصري والشرق الأوسط.

CCC تؤكد التزامها بالمعايير العالمية في التنفيذ

من جانبه، أعرب محمد طارق، المدير الإقليمي لشركة CCC بأفريقيا، عن فخره بالتعاون مع HDP لتنفيذ المرحلة السكنية في SQ١، مشيرًا إلى أن المشروع يمتد على ١٠ أفدنة بالقرب من Square One Mall، ويتميز بموقع استراتيجي، مع الالتزام بتطبيق معايير السلامة العالمية وضمان تنفيذ المشروع وفق الجدول الزمني المتفق عليه.

SQ١ – تجربة سكنية راقية في قلب القاهرة الجديدة

يعكس مشروع SQ١ رؤية HDP لتقديم مجتمع سكني متكامل يجمع بين الراحة والفخامة، ويوفر وحدات سكنية فاخرة بتشطيبات كاملة وخدمات متميزة، بما يلبي احتياجات العملاء الباحثين عن تجربة سكنية استثنائية.

المصرية لنقل الكهرباء تتعاقد مع «سيمنس، جاميسا» لإنشاء محطة رياح بخليج السويس

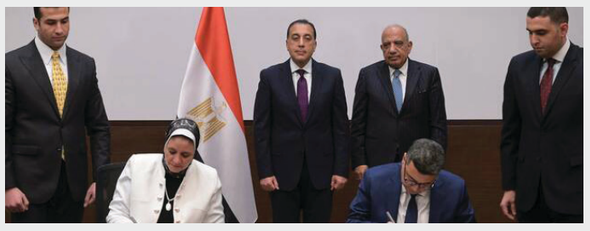

شهد مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء ، مراسم توقيع اتفاقية مشروع إنشاء محطة رياح لإنتاج الكهرباء بقدرة ٥٠٠ ميجاوات بمنطقة خليج السويس، بين الشركة المصرية لنقل الكهرباء، وشركة سيمنس - جاميسا للطاقة المتجددة، وذلك بحضور محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة.

وقع على الاتفاقية كل من منى رزق، رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لنقل الكهرباء، وأيمن سعد، الرئيس التنفيذي لشركة سيمنس - جاميسا بمصر.

وتأتي هذه الاتفاقية في إطار تعزيز استراتيجية الطاقة في مصر، ودفع خطة عمل وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة نحو تعظيم دور الطاقات الجديدة والمتجددة في مزيج الطاقة، بالإضافة إلى دعم الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص وزيادة دوره في إقامة محطات التوليد من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وبموجب الاتفاقية تقوم شركة سيمنس - جاميسا بإنشاء وتمويل وتشغيل المشروع الذي سيسهم في زيادة مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الكهربائية، وتحقيق أهداف الدولة في مجالات الطاقة المتجددة، وذلك في إطار برنامج عمل وخطط تنفيذية وإطار زمني محدد للوصول بالطاقة المتجددة إلى ٤٢٪ من مزيج الطاقة عام ٢٠٣٠، و٦٥٪ عام ٢٠٤٠، وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة وخفض استخدام الوقود الأحفوري وتقليل الانبعاثات الكربونية.

وصرح محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، بأن المشروع يأتي في إطار توجه الدولة لدعم وتطوير قطاع الطاقة المتجددة وتعظيم العوائد من الموارد الطبيعية المتاحة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وخفض الانبعاثات الكربونية، موضحاً أن شركة سيمنس تعدُ شريك نجاح في مشروعات الكهرباء، لاسيما مشروعات الطاقة المتجددة، معربا عن سعادته بالتعاون مع الشركة الرائدة في مجال الطاقة المتجددة لتنفيذ هذا المشروع المهم.

داليا احمد

الرقابة المالية توافق لـ ٥ شركات مالية غير مصرفية على تقديم خدماتها باستخدام مجالات التكنولوجيا المالية

أصدرت لجنة البت في طلبات استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، بالهيئة العامة للرقابة المالية، قرار بالموافقة لـ ٥ شركات تعمل في الأنشطة المالية غير المصرفية، على تقديم خدماتها باستخدام جميع مجالات التكنولوجيا المالية، وذلك من خلال تعاقدهم مع شركة Vlens المقيدة بسجل التعهيد بالهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك في إطار الحرص المستمر من قبل الهيئة على تسريع وتيرة رقمنة المعاملات المالية غير المصرفية لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية غير المصرفية دعما لجهود الحكومة المصرية لتحقيق الشمول المالي.

إذ وافقت اللجنة على أستخدام ٣ شركات بقطاع التمويل غير المصرفي جميع مجالات التكنولوجيا المالية، وهم حالا للتمويل الاستهلاكي -بي تك للتمويل-يو للتمويل الاستهلاكي)، بالإضافة إلى شركتين عاملتين في مجال الأوراق المالية وهما (ام ان تي تيك القابضة-بكرة لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار).

رئيس الشركة القابضة لمصر للطيران يبحث مع وفد بريطاني رفيع المستوى سبل تعزيز التعاون المشترك

استقبل الطيار أحمد عادل، رئيس الشركة القابضة لمصر للطيران، وفدًا رفيع المستوى من السفارة البريطانية بالقاهرة، لبحث سبل التعاون المشترك في مجال النقل الجوي.

تناول اللقاء مناقشة آفاق الشراكة التجارية، ودعم خطط توسيع أسطول مصر للطيران من خلال حلول التمويل والتعاون التكنولوجي.

وضم الوفد البريطاني ياسمين قريشي، عضو مجلس العموم البريطاني والمبعوث التجاري للمملكة المتحدة لمصر، والسفير البريطاني لدى القاهرة جاريث بايلي، إلى جانب عدد من المستشارين والمسؤولين المعنيين بقطاع الطيران والتعاون الاقتصادي بين البلدين.

رئيس قطاع الاستثمار بسي آي كابيتال لادارة الأصول:

صندوق سي آي القطاعي متعدد الإصدارات يحقق عوائد متفوقة منذ إنشائه

قال طارق شاهين، رئيس قطاع الاستثمار بشركة سي آي كابيتال لإدارة الأصول، أن صندوق استثمار شركة سي آي استس مانجمنت للاستثمار في أسهم القطاعات "سيكتور" متعدد الإصدارات أثبت نجاحا كبيرا منذ غلق باب الاكتتاب في بداية شهر فبراير الماضي؛ حيث تفوق الأداء الاستثماري للإصدارات القطاعية على مؤشر البورصة المصرية EGX ٣٠ بمتوسط فارق أداء إيجابي يساوي حوالي ٥-١٠٪، حتى منتصف شهر مارس ٢٠٢٥، حيث حقق إصدار "سي آي عقارات وبناء" أداءً قدره ١٢,٧٪ و"سي آي تصدير" أداءً قدره ١٠,٦٪ وارتفع "سي آي استهلاكي" بمقدار ١٥٪، أما "سي آي مال ومدفوعات رقمية" فحقق أداءً ١١,٦٪ في نفس الفترة.

ويقارن أداء الإصدارات القطاعية المدارة من قبل فريق استثمار شركة سي آي كابيتال لإدارة الأصول بأداء مؤشر البورصة EGX ٣٠ ، الذي كان ارتفاعه في ذات الفترة ٥,٤٪.

ويهدف الصندوق إلى الاستثمار في أسهم شركات مقيدة بالبورصة المصرية، ويكون كل إصدار متخصص في قطاع محدد.

وتم إطلاق الصندوق من قبل شركة سي آي كابيتال لإدارة الأصول كأول صندوق من نوعه في السوق المصري ويستهدف نوعية المستثمر الراغب في استثمار أمواله بقطاع استثماري محدد وتنويع استثماراته على مختلف الأسهم داخل ذلك القطاع.

إصدارات صندوق سي آي القطاعي

ويتضمن الصندوق خمسة إصدارات قطاعية، وهي: «سي آي عقارات وبناء» (ويشمل أسهم الشركات العاملة في قطاع العقارات وما يرتبط به من صناعات مثل الإنشاء، ومواد البناء، والكابلات، والمقاولات وخلافه)، و«سي آي تكنولوجيا واتصالات» (ويشمل الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المالية والاتصالات)، و«سي آي تصدير»، (ويشمل أسهم الشركات تحقق جزءً كبيراً من إيراداتها من التصدير السلعي او الخدمي و/أو بالعملة الصعبة)، و«سي آي استهلاكي» (ويشمل أسهم الشركات العاملة في مجال المنتجات الاستهلاكية والاحتياجات الأساسية والضرورية كالغذاء، الدواء، والصحة وخلافه)، و«سي آي مال ومدفوعات رقمية» (ويشمل المؤسسات المالية – البنوك والبنوك الاستثمارية، وشركات التمويل والمدفوعات الرقمية).

و يتيح الصندوق الجديد المزيد من الاختيار ويأتي ضمن إستراتيجية الشركة لتنويع باقة المنتجات الاستثمارية التي تقدمها للعملاء، والعمل بالتوازي على ترسيخ ريادة الشركة من حيث حجم الأصول المدارة، وعدد الصناديق والمحافظ وتنوع باقة المنتجات المقدمة للعملاء.

كونتكت وفوري يوقعان اتفاق شراكة استراتيجية جديدة لتعزيز الدفع الإلكتروني في مصر

عقدت مجموعة "كونتكت المالية القابضة"، الشركة المصرية الرائدة في الخدمات المالية غير المصرفية، اتفاقا جديدا مع شركة "فوري"، المتخصصة في تقديم حلول الدفع الإلكتروني في مصر، لتعزيز التعاون بين الشركتين عبر إتاحة خدمة "الشراء الآن والدفع لاحقًا" (BNPL) من "كونتكت" على شبكة قنوات الدفع المختلفة من "فوري"، والتي تضم أكثر من ٣٧٠,٠٠٠ نقطة بيع، بالإضافة إلى منصتها الرقمية.

وقالت "كونتكت" في بيان لها إن هذه الخطوة تأتي امتدادا لشراكة استراتيجية ناجحة بين "كونتكت" و"فوري"، حيث تتيح الاتفاقية لعملاء "كونتكت" مزيدا من المرونة في الدفع، وذلك من خلال توفير خيارات ميسّرة ومتنوعة لسداد الأقساط وتمويل مشترياتهم بسهولة، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من الحلول الرقمية المتكاملة التي تقدمها "فوري". ولا تقتصر هذه الشراكة على خدمة "الشراء الآن والدفع لاحقًا" (BNPL)، بل تمتد إلى مختلف مجالات التكنولوجيا المالية، بما في ذلك حلول الدفع الإلكتروني، وتحصيل الفواتير، وغيرها، مما يعزز من تكامل الخدمات المقدمة.

سوميد تحقق 192 مليون دولار أرباحًا في 2024 وترفع رأس المال إلى 600 مليون دولار

نجحت الشركة العربية لأنابيب البترول "سوميد" من خلال الإدارة الاستراتيجية والتخطيط المتقن والرؤية الاستثمارية في زيادة رأس المال المدفوع بمقدار ٤٠٠ مليون دولار ليصل إلى ٦٠٠ مليون دولار، وتمكنت الشركة على مدار عمرها من تحقيق معدل استرداد لرأس المال بلغ ١٢,٤ مرة، بحسب بيان وزارة البترول اليوم.

وانعقدت الجمعية العامة العادية للشركة العربية لأنابيب البترول "سوميد" يوم ١٥ مارس ٢٠٢٥، بحضور كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية وممثلي المساهمين من مصر والدول العربية الشقيقة.

وأشاد كريم بدوي بالنتائج المالية التي حققتها الشركة خلال عام ٢٠٢٤، مؤكدا أن سوميد هي أحد نماذج الاستثمار العربي التي نفتخر بها.

مصر للتأمين تطلق وثيقة تأمين السيارات التكميلي «الزيرو» إلكترونيًا

أطلقت شركة مصرللتأمين- تابعة للصندوق السيادى- خدمة اصداروثيقة تأمين السيارات التكميلي للسيارات الجديدة – الزيرو- اصدارالكتروني كامل عبرتطبيق الموبايل الخاص بالشركة، وتأتي هذه الخطوة نتيجة لسعي الشركة إلى التواجد الدائم والاقرب لعملائها .

وأشاد عمرجودة، عضومجلس الادارة المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة بالجهود التي تبذلها هيئة الرقابة المالية من أجل تحفيزالتحول الرقمي في قطاع التأمين، مؤكدا تبني الهيئة أسس الابتكاروالتطويرفي قطاع التأمين مثمنا الدورالحيوي الذي تقوم به من خلال السياسات والإجراءات التي اتخذتها الهيئة لتعزيزالابتكار الرقمي وسن القوانين والتشريعات لتنظيم تطبيق التقنيات الحديثة وكيفية تعزيزكفاءتها التشغيلية والبنية التحتية اللازمة لذلك.

اشارجودة إلى تشجيع هيئة الرقابة المالية شركات التأمين على التعاون مع شركات FinTech لتطويرحلول تأمينية مبتكرة.

خلال زيارة وزير الاستثمار للهند

ستراليت الهندية تقترح إنشاء شبكة كهرباء لمشروعات الهيدروجين في مصر بـ 6 مليارات دولار

اقترحت شركة Sterlite Power الهندية، إنشاء شبكة كهرباء خاصة بمشروعات الهيدروجين الأخضر فى مصر، بتكلفة استثمارية تتراوح بين ٥ إلى ٦ مليارات دولار، وفق بيان من وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية.

و التقى حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية توشار تشابرا، رئيس قطاع الاستحواذ بشركة Sterlite Power، إحدى الشركات الرائدة في مجال نقل الطاقة وتصنيع الكابلات الكهربائية، لبحث فرص التعاون في تطوير مشروعات الهيدروجين الأخضر في مصر، وذلك فى أطار زيارته الحالية لدولة الهند.

ولفت الخطيب إلى أن المشروع المقترح يعكس ثقة المستثمرين العالميين في السوق المصري.

إعادة تشكيل مجلس إدارة القابضة للأدوية والكيماويات

نشرت جريدة الوقائع المصرية قرار وزارة قطاع الأعمال العام، التابع للشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية، بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية لمدة ثلاثة أعوام.

وذكرت الوقائع المصرية، أن القرار جاء بعد الاطلاع على قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠؛ وعلى لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ وتعديلاتها؛ وعلى النظام الأساسي لشركة النصر للكيماويات الدوائية وتعديلاته؛ وعلى قرار الجمعية العامة للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٥.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السابعة عشر • الاحد 23 مارس 2025 • العدد 786

التموين تقرر تثبيت أسعار توريد القمح المحلى للموسم الحالي

أصدر الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، قرار بتحديد سعر توريد القمح خلال الموسم الجاري ٢٠٢٥ .
ونص القرار رقم ٤٦ لسنة ٢٠٢٥، على أن يتم توريد محصول القمح المنتج محليا بموسم ٢٠٢٥ لحساب هيئة السلع التموينية اختياريا من منتصف ابريل المقبل، وحتى منتصف أغسطس .
ونص القرار على أن يتم تحديد سعر توريد القمح لحساب هيئة السلع التموينية، بواقع ٢٢٠٠ جنيه للأردب ١٥٠ كيلو بدرجة نظافة ٢٣,٥ قيراط، ٢١٥٠ جنيه درجة نظافة ٢٢ قيراط، و٢١٠٠ جنيه لدرجة نظافة ٢٢,٥ قيراط.
وكان وزير التموين قد اشار إلي إن مصر تستهدف استلام ما بين ٤ إلى ٥ ملايين طن قمح محلي خلال الموسم الجديد الذي يبدأ منتصف أبريل المقبل ٢٠٢٥.

وزيرة التنمية المحلية تشهد توقيع عقد تشغيل محطة طنطا لإنتاج البيض

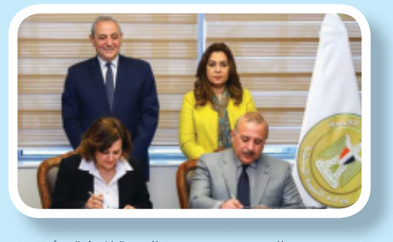

شهدت منال عوض، وزيرة التنمية المحلية، وأشرف الجندي، محافظ الغربية، مراسم توقيع عقد ترخيص الاستغلال وإدارة وتشغيل محطة طنطا لإنتاج البيض، لمدة ١٥ عاما وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص ممثلاً في شركة Cairo Three A «كايرو ثري إيه» للدواجن التي تمت ترسيتها بعد طرح مزايدة علنية وفقاً للقانون المنظم للتعاقدات التي تبرمها الجهات العامة.
وتعد محطة طنطا لإنتاج البيض واحدة من أكبر محطات إنتاج البيض في مصر، حيث تقع في كفر الشيخ سليم بمركز ومدينة طنطا، وتمتد على مساحة إجمالية تبلغ ١٤ فداناً وتستهدف إنتاج ٧٠ مليون بيضة سنويا.
ويأتي هذا المشروع في إطار جهود الدولة المستمرة لتطوير المشروعات الإنتاجية بالمحافظات وتحقيق الأمن الغذائي كجزء من استراتيجيتها الوطنية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، مما يساهم في تحقيق استقرار الأسعار وضبط الأسواق المحلية؛ وهو أحد الأهداف الرئيسية للحكومة تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية.
وقع على العقد كل من أحمد أنور السكرتير العام لمحافظة الغربية ومنى محرز، رئيس مجلس إدارة شركة Cairo Three A، وذلك بحضور سعيد حلمي رئيس قطاع الإدارة الاستراتيجية والتنمية المحلية بالوزارة واللواء مجدي الأبرق رئيس القطاع القانوني بالوزارة وعمرو حتاتة المستشار القانوني للمحافظة وأنور صلاح العبد رئيس مجلس إدارة الأهرام للدواجن والعضو المنتدب للشركة كايرو ثري إيه.
ومن جانبها أكدت منال عوض، وزيرة التنمية المحلية، حرص الوزارة على مشاركة شركات القطاع الخاص في إدارة وتشغيل العديد من المشروعات التي نفذتها الوزارة والمحافظات في مختلف المجالات للحفاظ على تلك الاستثمارات، مشيرة إلى أن الحكومة تواصل العمل على تطوير القطاع الداجني والحيواني، الذي يعتبر أحد أهم القطاعات الاستراتيجية في توفير الغذاء للمواطنين.

اسلام عبدالفتاح

الإسكان: طرح محال وصيدليات ووحدات إدارية ومخازن وبدرومات للبيع بـ٦ مدن جديدة

أعلن المهندس محمد الغمراوي، رئيس جهاز تنمية مدينة المنصورة الجديدة، عن طرح ٨ وحدات إدارية ومهنية بمساحات تتراوح بين (١٠٩ م٢ : ١١٨م٢) بالعمارة رقم ٥٠ بالمرحلة الأولى بمشروع سكن مصر بالمدينة للبيع، بالمزاد العلني بجلسة يوم الأحد ٢٠٢٥/٥/٤.
كما أعلن المهندس علي سعد، جهاز تنمية مدينة ١٥ مايو، طرح ٢٤ محلا تجاريا وصيدليتين ومخبز بلدي بمساحات تتراوح بين (١٩م٢ : ٧٤م٢) بمختلف أحياء المدينة، للبيع بالمزاد العلني بجلسة يوم الأحد ٢٠٢٥/٤/٢٧.
وأوضح المهندس عمار مندور، رئيس جهاز تنمية مدينة حدائق العاصمة، أنه تم طرح ١٠ محال تجارية وصيدلية بمساحات تتراوح بين (١٥م٢ : ٣٩ م٢)، و٤ وحدات إدارية ومهنية بمساحات تتراوح بين (٣٣م٢ : ٤٨م٢) بالمناطق المختلفة بالمدينة للبيع بالمزاد العلني، بجلسة يوم الأربعاء ٢٠٢٥/٤/٢٣.
وأضاف المهندس محمد مصطفى، رئيس جهاز تنمية مدينة ٦ أكتوبر، أنه تم طرح ١١ محلا تجاريا وصيدلية بمساحات تتراوح بين (١٦م٢ : ٦٣م٢)، و٤ بدرومات بمساحة ٢٨٠م٢ للبدروم الواحد بمختلف أحياء المدينة للبيع بالمزاد العلني بجلسة يوم الأربعاء ٢٠٢٥/٤/٣٠.

هيئة الدواء تبحث مع مع فيتابيوتكس مصر سبل التوسع في الصناعات الدوائية الحيوية

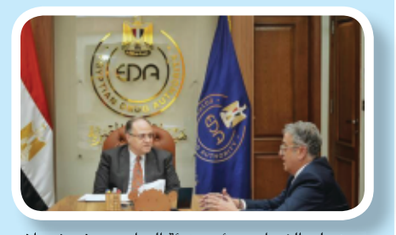

بحث علي الغمراوي، رئيس هيئة الدواء ، مع شريف راشد، رئيس مجلس إدارة شركة أبيتكيور الشريك الحصري لشركة فيتابيوتكس مصر، سبل تعزيز التعاون في مجال توطين الصناعات الدوائية الحيوية، والتوسع في خطوط الإنتاج الدوائية والمكملات الغذائية، بالإضافة إلى مناقشة سبل دعم البحث العلمي والتدريب المستمر للصيادلة، بما يساهم في سد احتياجات الدولة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المستحضرات الطبية.
تناول الاجتماع مناقشة التعاون بين الجانبين في مجالات دوائية متعددة، بما في ذلك إطلاق مبادرات توعوية لترشيد استهلاك الدواء بالتعاون مع الهيئة، بالإضافة إلى دعم قطاع التفتيش الصيدلي لضمان تطبيق أعلى معايير الجودة والسلامة، كما تم بحث آليات دعم الصناعة الوطنية من خلال تنسيق زيارة تفقدية لمصنع فيتابيوتكس مصر، والاستماع إلى رؤية الهيئة حول تطوير القطاع الدوائي المصري.

الجمارك تطالب البنوك بإلزام راغبي استيراد السيارات الشخصية بتقديم «ACID» كشرط لتدبير العملة

أرسلت مصلحة الجمارك منشورًا للبنوك تطالب فيه بضرورة إلزام راغبي استيراد سيارات من الخارج للاستخدام الشخصي بتقديم رقم ACID الخاص بمنظومة الشحن المسبق، كشرط أساسي لتدبير العملة اللازمة، .
ونظام التسجيل المسبق هو نظام جمركي جديد يعتمد على توفير بيانات ومستندات الشحنة (مثل الفاتورة التجارية وبوليصة الشحن) قبل وصولها إلى مصر. يتيح هذا النظام للجهات المعنية فحص الشحنات مسبقًا وتقييم المخاطر، مما يساعد على تسريع عملية التخليص الجمركي.
وكانت وزارة الاستثمار قد أصدرت في ديسمبر الماضي ضوابط جديدة بشأن الإفراج الجمركي عن السيارات المستوردة للاستعمال الشخصي، والتي تتضمن عدم السماح باستيراد أكثر من سيارة واحدة لكل مستورد خلال فترة ٥ سنوات، كما يجب على المستورد تقديم كشف حساب بنكي يثبت قدرته المالية على شراء السيارة وسداد قيمتها.

توقعات دولية متفائلة تدعم قطاع البناء في مصر

شركة «بي ام آي» التابعة لـ«فيتش سوليوشنز» تتوقع نموا قويا للقطاع في ٢٠٢٥

حظي قطاع البناء في مصر بإشادة دولية جديدة ، حيث سلط مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء الضوء على توقعات شركة BMI، التابعة لوكالة فيتش سوليوشنز، والتي تشير إلى أن قطاع البناء في مصر سيشهد نموًا قويًا في عام ٢٠٢٥، مع استمرار هذه النظرة الإيجابية على المدى الطويل، ويعود ذلك إلى اتجاهات التحضر، والنمو السكاني، وجهود تطوير البنية التحتية القوية من قبل الحكومة والقطاع الخاص، حيث تتوقع أن ينمو قطاع البناء في مصر في العامين الماليين ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ و٢٠٢٥/ ٢٠٢٦ بنسبة ٦,٨٪ و٦,٩٪ على التوالي، مقارنة بنمو ٥,٧٪ في العام المالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤.
وتعزز هذه التوقعات الإيجابية زيادة الطلب على البنية التحتية والإسكان نتيجة للتحضر والنمو السكاني، بالإضافة إلى أن الموقع الاستراتيجي لمصر في التجارة العالمية سيساهم في جذب الاستثمارات في البنية التحتية الصناعية، كما ستدعم مبادرات الحكومة لتنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية، والمشروعات الجديدة في قطاع الطاقة، ونمو السياحة، نمو قطاع البناء في الأجل الطويل.
أشار التقرير إلى أنه على الرغم من التحديات الاقتصادية التي تشهدها مصر، مثل التوترات الإقليمية وتراجع الإيرادات نتيجة تراجع معدلات حركة العبور في قناة السويس، إلا أن قطاع البناء في مصر حقق أداءً جيدًا نسبيًا، حيث سجل نموًا حقيقيًا بنسبة ٥,٧٪ في ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، رغم تباطئه مقارنة بنسبة ٧٪ في العام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣.
أفاد التقرير أنه على المدى الطويل، من المتوقع أن يشهد قطاع البناء نموًا قويًا بنسبة ٦,١٪ على أساس سنوي بين عامي ٢٠٢٥ و٢٠٣٤، مما يعكس تأثير الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية. ورغم ذلك، سيظل النمو أقل من معدلات النمو التاريخية للقطاع، والتي بلغ متوسطها ٩,٩٪ بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩، وهناك إمكانية لتحقيق نمو أعلى إذا نجحت الحكومة المصرية في تنفيذ مشاريعها الطموحة لتطوير البنية التحتية والتنمية الحضرية.

توقعات دولية

وكانت شركة جيه إل إل -JLL « توقعت أن ينمو قطاع البناء والتشييد في مصر بمعدل نمو سنوي مركب يتجاوز ٨٪ حتى عام ٢٠٢٩، مدفوعا بزيادة الإنفاق الحكومي، والشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص.
وأكدت الشركة في تقرير لها أن مصر تمتلك حصة ١٢٪ تعادل ٥١٥ مليار دولار من إجمالي قيمة المشروعات التي لم يتم ترسيتها بعد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي من المتوقع أن تصل قيمتها إلى ٣,٩ تريليون دولار.
وأشار التقرير إلى إنجاز ٧ آلاف وحدة سكنية في القاهرة في الربع الأول من العام الحالي، وسيتم تسليم ما يقارب ٢٤ ألف وحدة بحلول نهاية ٢٠٢٤ ، ولفت إلي أن متوسط سعر البيع في مدينة السادس من أكتوبر شهد خلال الربع الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٨٣٪ على أساس سنوي، في حين ارتفعت أسعار الإيجارات بنسبة ٤٢٪ .
وفي القاهرة الجديدة، تشير بيانات "جيه إل إل" إلى ارتفاع متوسط سعر البيع بنسبة ٩٥٪ على أساس سنوي وزيادة متوسط الإيجارات بنسبة ٤٣٪ ، فيما قال رئيس خدمات المشاريع والتطوير لدى "جيه إل إل" في مصر، أحمد همت، إن ثمة عوامل داعمة للنمو المتوقع لقطاع البناء والتشييد المصري أولها اتجاه الدولة للتوسع في الاستثمار العقاري خلال هذه المرحلة بجانب نمو قطاع التمويل العقاري ما أدى إلى تسهيل عمليات شراء العقارات بجانب الثقة الكبيرة لدى عموم المصريين تجاه الاستثمار في العقارات.
وأضاف في تصريحات له أن ارتفاع معدلات التضخم في مصر خلال الفترة الماضية رفعت الطلب على العقارات ، موضحا أن حجم سوق العقارات المصرية كان قد شهد هبوطا في العام الماضي مقارنة بعام ٢٠٢٢ حيث هبط من ٣٠ مليار دولار إلى ٢٠ مليار دولار للمشاريع التي بدأ تنفيذها نتيجة التفاوت في سعر الصرف بين السوقين الرسمية والموازية خلال عام ٢٠٢٣، أدى إلى أن كثيرا من المستثمرين يؤجلون طرح مشروعاتهم، ولكن في مارس الماضي ومع نهاية الربع الأول من العام الجاري حدث استقرار في سعر الصرف سيؤدي إلى زيادة كبيرة لحجم السوق مع إمكانية تضاعفها خلال السنوات المقبلة.

ترويج

وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، عقد قبل أيام اجتماعاً؛ لاستعراض التوصيات والمخرجات الصادرة عن اللجنة الاستشارية للتنمية العمرانية وتصدير العقار، وآليات تنفيذها، وذلك بحضور كل من الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمستشار عدنان فنجري، وزير العدل، والمهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والمهندس محمود بدوي، مساعد وزير الاتصالات لشئون التحول الرقمي، ومسئولي الوزارات والجهات المعنية.
وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن الحكومة تعمل حاليا على تنفيذ عدد من توصيات ومخرجات اللجان الاستشارية التي يتم التوافق عليها مع الوزراء المعنيين؛ حيث نتابع مع الجهات المختصة آليات تنفيذ هذه التوصيات.

> " جيه إل إل ": قطاع البناء والتشييد ينمو بمعدل سنوي مركب يتجاوز 8% حتى عام 2029 مدفوعا بزيادة الإنفاق الحكومي والشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص ..

وفي هذا الإطار، أوضح الدكتور مصطفى مدبولي أن هذا الاجتماع يهدف إلى متابعة تنفيذ مخرجات اللجنة الاستشارية للتنمية العمرانية وتصدير العقار، خاصة ما يتعلق بتدشين منصة إلكترونية لتسهيل الحصول على عقار، وتسجيله للأجانب.
وبحسب تصريحات المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، فقد تمت الإشارة إلى المقترحات والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية للتنمية العمرانية وتصدير العقار، ومن بينها إنشاء منصة عالمية لصدر لتسويق العقار، بحيث تشمل جميع الخدمات بعدة لغات، ويتم من خلالها عرض خريطة تفاعلية للمشروعات العقارية المتاحة للاستثمار الأجنبي، مع ضرورة توضيح المنصة لنظام الحجز والدفع الإلكتروني، وغيرها من الإجراءات الأخرى التي توضح للمستثمرين إجراءات الحصول على العقارات.
وأضاف المتحدث الرسميّ: فيما يتعلق بتسهيل إجراءات تسجيل العقارات ووضع اشتراطات ميسرة للتسجيل، أوصت اللجنة الاستشارية بإصدار شهادة تسجيل مبدئية تتيح للمستثمر البدء في تسجيل العقار والحصول على الإقامة، على أن يتم استكمال إجراءات التسجيل النهائي بالتوازي دون تعطيل انتفاع المستثمر، كما أوصت بأن يكون هناك سجل إلكتروني مؤقت معترف به، لحين إتمام التسجيل النهائي، مع تطوير نظام التوثيق، فضلا عن أهمية الاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية.
وعقب الدكتور مصطفى مدبولي بالتأكيد على ضرورة أن تكون هناك منصة إلكترونية يتم من خلالها عرض مختلف الوحدات السكنية المتاحة، وتوضح آلية الحصول على هذه الوحدات وطرق الدفع، وتسجيل الوحدات، وأن تكون هذه الإجراءات ميسرة، ولا تستغرق وقتا.
بدوره، أشار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى أنه فيما يتعلق بمنصة التسويق العقاري، تم بالفعل إطلاق منصة للتسويق العقاري بالتنسيق مع وزارة الإسكان قبيل بدء شهر رمضان المعظم، ويمكن أن تكون هذه المنصة نواة جيدة لتحقيق باقي المتطلبات، مضيفا أن هذه المنصة من الممكن أن تكون فرصة جيدة لمختلف المطورين العقاريين لعرض منتجاتهم، ولكن يجب التأكد من موثوقية تلك الشركات.
وفيما يتعلق بالرقم القومي العقاري، أوضح الدكتور عمرو طلعت أنه تم إعداد مشروع قانون بالتنسيق مع الوزارات المعنية، ويتم مراجعته حاليا في مجلس الوزراء؛ تمهيدا لعرضه على اجتماع المجلس، ويهدف القانون إلى أن يكون هناك معرف لكل عقار في مصر شأنه شأن ما حدث في الرقم القومي، كما نوه في الوقت نفسه إلى أنه يتم حاليا إعداد منصة لحصر الثروة العقارية المصرية، ومنها يستطيع المواطن أن يتعامل على أصوله العقارية.
وأضاف وزير الاتصالات: تم التنسيق مع وزارة العدل لميكنة إجراءات تسجيل العقارات، إلا أن هناك عددا من التحديات التي تواجهنا في هذا الملف، منها تعدد الإجراءات والمستندات المطلوبة، ونعمل حاليا على تبسيط هذه الإجراءات ثم العمل على ميكنتها.
من جهته، أشار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية إلى أنه تم بالفعل إطلاق المنصة التجريبية "مصر العقارية"، ويتم العمل حاليا على تغذيتها بالبيانات والعروض المختلفة؛ تمهيدا لتفعيلها، موضحا أن هذه المنصة تهدف إلى تسويق العقارات المصرية داخليًا وخارجيًا، ودعم جهود تصدير العقار، وتعد أداة جديدة لتسهيل عمليات البيع والشراء، عبر توفير بيانات دقيقة ومحدثة عن المشروعات العقارية، مما يسهم في تحسين آليات التسويق وتعزيز ثقة المستثمرين في السوق المصرية.
وفي هذا الصدد، شرح وزير الإسكان التحديات التي تواجه تسجيل العقارات في مصر؛ سواء للمصريين أو الأجانب، مقارنة بما يتم في دول أخرى، مؤكدا أنه سيتم الترتيب مع وزير الاتصالات بشأن تفعيل المنصة، وتزويدها بمختلف البيانات وعروض الشركات المختلفة.
و أوضح وزير العدل أن هناك اهتماما بتحفيز الأجانب لشراء العقار، حيث تم بالفعل مناقشة هذا الملف أكثر من مرة، مشيرا إلى ترحيبه بأن تكون هناك منصة عقارية لتملك الأجانب للعقارات، تتضمن جزءًا لتسويق العقار، وآخر للتعاقد، وثالثا للتسجيل العقاري.

توصيات وتوجيهات

و وجه رئيس الوزراء بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، والتي تمكنت من إنشاء منصات ناجحة لتسويق العقار للأجانب، وتسجيل تلك العقارات ، كما كلف رئيس الوزراء بتشكيل مجموعة عمل من وزارات: الاتصالات، والعدل، والإسكان، والداخلية، والخارجية، والبنك المركزي، وممثل عن القطاع الخاص ومسئولي الجهات المعنية، وذلك لتنفيذ هذه المخرجات، بما يُسهم في سرعة تفعيل منصة عقارية للأجانب تسهم في الترويج لمنتجاتنا العقارية المتميزة.

اسامة السيد

وزارة التموين تكشف تفاصيل المنحة الإضافية للسلع المجانية في مارس وأبريل

أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية عن قائمة السلع الحرة المخصصة للمنحة الإضافية التي سيتم صرفها للمستفيدين خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٥.
وتشمل القائمة التي أعلنت عنها وزارة التموين مجموعة متنوعة من المنتجات الغذائية والاستهلاكية الأساسية التي سيتم توزيعها وفقًا للأسعار المحددة من الوزارة.
وتتضمن السلع التي سيتم صرفها: السكر المعبأ بوزن ١ كجم بسعر ٣٠ جنيهًا، وزيت الخليط زنة ٨٠٠ مل بسعر ٥٢ جنيهًا، والأرز المعبأ ١ كجم بسعر ٢٧ جنيهًا، والمكرونة وزن ٤٠٠ جرام بسعر ٨,٥٠ جنيه، والعدس الأصفر المعبأ ٥٠٠ جرام بسعر ٢١ جنيهًا، والفول المعبأ ٥٠٠ جرام بسعر ٩ جنيهات.
وأكدت وزارة التموين أن هذه السلع سيتم توزيعها عبر المنافذ التموينية المحددة، مع الالتزام بالأسعار الرسمية لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، مشددة على اتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي تاجر يثبت تلاعبه في الأسعار أو الامتناع عن صرف المقررات التموينية.
وأصدر وزير التموين والتجارة الداخلية، توجيهًا وزاريًا جديدًا رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥، ينص على صرف منحة إضافية للمواطنين من أصحاب البطاقات التموينية خلال شهري مارس وأبريل، وذلك في إطار توجيهات القيادة السياسية لتوفير الدعم للأسر الأولى بالرعاية، خاصة مع حلول شهر رمضان المبارك وعيد الفطر.

تفاصيل المنحة الإضافية

وفقًا للتوجيه الوزاري، سيتم إضافة سلع مجانية على الدعم المقرر للبطاقات التموينية، حيث سيتم صرف كيلو سكر إضافي لكل بطاقة، مع تحديد سقف أقصى للصرف يتضمن (كيلو سكر - كيلو زيت) أو أي سلعة أخرى وفقًا لرغبة المواطن.
كما يلتزم تجار التموين ومنافذ مشروع «جمعيتي» بصرف السلع الإضافية للمواطنين، على أن يتم توزيع السلع التموينية وفقًا للنظام الطبقي، حيث تتولى الشركة القابضة للصناعات الغذائية وشركاتها التابعة توفير السلع بكميات مناسبة لمختلف المحافظات، وفقًا لحجم الاستهلاك.

ضوابط الصرف وآليات التنفيذ

تقوم هيئة الإنتاج الحربي بإرسال رسالة على بون صرف الخبز للبطاقات المستحقة نصها (تم إضافة مبلغ...).
يتم توزيع السلع من خلال فروع الجملة لتجار التموين والمنافذ المعتمدة، مع متابعة الاستعاضات الشهرية لضمان توافر السلع طوال فترة الصرف.
تشرف مديريات التموين والتجارة الداخلية على تنفيذ المنحة الإضافية، والتأكد من توافر السلع في المنافذ التموينية، ومتابعة عمليات الصرف للمستفيدين.
يُشترط على التاجر التمويني أو منفذ «جمعيتي» إثبات سلامة موقف السلع التي استلمها بنهاية شهر أبريل، وذلك من خلال إعادتها لفروع الجملة أو إثبات بيعها للمواطنين.

إجراءات قانونية للمخالفين

أكد التوجيه الوزاري أنه سيتم اتخاذ إجراءات قانونية صارمة ضد أي منفذ تمويني يثبت تلاعبه في توزيع المنحة الإضافية أو عدم الالتزام بالقواعد المنظمة للصرف.

رضوى عبدالله

الحكومة تستعرض خطة صينية لإقامة مشروع لتوطين صناعة زجاج الألواح الشمسية

التقى مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، وليام تشين، رئيس شركة "سينجين نيو كيبينج تكنولوجي" الصينية، المتخصصة في تصنيع الزجاج، والوفد المرافق له، لاستعراض خطة الشركة لإقامة مصنع لها في مصر لتصنيع زجاج الألواح الشمسية، وذلك بحضور وليد جمال الدين، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.
وأعرب رئيس الوزراء، عن تقديره لشركة "سينجين نيو كيبينج تكنولوجي" التي تعد واحدة من أبرز الشركات المتخصصة في تصنيع زجاج الألواح الشمسية على مستوى العالم، إلى جانب تصنيع أنواع أخرى من الزجاج، بحسب بيان.
وأعرب مصطفى مدبولي عن تطلعه إلى التعاون مع الشركة في توطين صناعة زجاج الألواح الشمسية في مصر، بما يتماشى مع خطة الدولة المصرية لتصنيع مكونات محطات الطاقة المتجددة في السوق المصرية.
كما أشاد رئيس الوزراء بالعلاقات المتميزة التي تجمع مصر والصين على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، قائلا: توجد العديد من الشراكات الاستثمارية الناجحة بيننا وبين الصين.
وخلال اللقاء، قال وليد جمال الدين إن شركة "سينجين نيو كيبينج تكنولوجي" الصينية هي واحدة من أكبر ٣ شركات عاملة في تصنيع زجاج الألواح الشمسية حول العالم، مضيفًا أن الشركة ترغب في إقامة مصنع لها بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس لتوطين صناعة زجاج الألواح الشمسية باستثمارات تصل إلى ٧٠٠ مليون دولار، حيث ستُخصص النسبة الأكبر من إنتاجها للتصدير.
وأشار رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى أن الشركة تتفاوض الآن للحصول على الموافقات اللازمة لتنفيذ المشروع.
كما أعرب وليام تشين، رئيس شركة "سينجين نيو كيبينج تكنولوجي" الصينية، عن تقديره لحسن الاستقبال الذي لاقاه وفريق عمله في مصر، قائلا: زرنا مصر قبل شهرين وحظينا أيضًا باستقبال ودعم رائعين من وليد جمال الدين وفريقه.
وأشار تشين، إلى أن الشركة الصينية ترغب في توطين صناعة زجاج الألواح الشمسية في مصر، وفي حال تحقيق تقدم في هذا المجال يمكن التعاون مع الحكومة المصرية في تصنيع أنواع أخرى من الزجاج، مُستعرضًا في هذا السياق المزايا والإمكانات المهمة التي تتمتع بها السوق المصرية على مستوى الموقع الجغرافي وتوافر المواد الخام والدعم الحكومي الكبير المقدم للشركات الأجنبية.

سيد الجارحي

وزير التموين يبحث مع حماية المنافسة تحقيق المنافسة العادلة في الأسواق

بحث شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، مع محمود ممتاز رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية سبل التعاون المشترك.
وشهد اللقاء استعراض آليات التنسيق بين الوزارة والجهاز لضمان تحقيق المنافسة العادلة في الأسواق، ومواجهة أي ممارسات احتكارية قد تؤثر على استقرار الأسعار وتوافر السلع الأساسية للمواطنين.
كما ناقش الجانبان سبل تعزيز الرقابة على الأسواق لضمان حماية حقوق المستهلكين ودعم بيئة تجارية عادلة تشجع على الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص.
وأكد شريف فاروق على أهمية دور جهاز حماية المنافسة في دعم جهود الوزارة لضبط الأسواق ومنع أي ممارسات تضر بحقوق المستهلكين، مشددًا على أن الوزارة تعمل بشكل مستمر على تطوير السياسات التي تضمن استقرار السوق وتوافر السلع الأساسية بأسعار مناسبة.
من جانبه، أشاد محمود ممتاز بالتعاون المثمر بين الجهاز والوزارة، مشيرًا إلى أن جهاز حماية المنافسة مستمر في متابعة الأسواق واتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة أي ممارسات احتكارية تؤثر على المنافسة العادلة، بما يحقق بيئة اقتصادية مستقرة تحقق التوازن بين مصالح المستهلكين والتجار.
يأتي هذا اللقاء في إطار حرص الوزارة والجهاز على تعزيز التنسيق المشترك بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ويحافظ على استقرار الأسواق، وذلك ضمن رؤية الدولة لتحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق جميع الأطراف في السوق.

وزير الإسكان يبحث مع شركة ألمانية ملف تأهيل الكوادر الفنية العاملة في مجال مياه الشرب والصرف الصحي

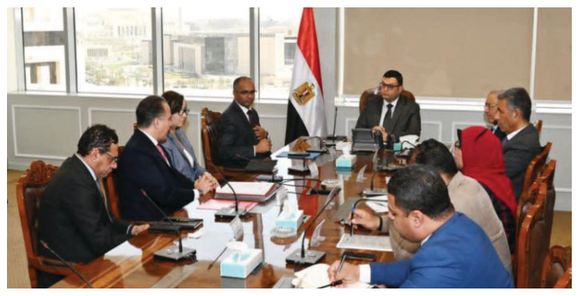

بحث وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، المهندس شريف الشربيني، مع ممثلي شركة ألمانية متخصصة في مجال مياه الشرب والصرف الصحي، سبل التعاون المشترك.
وأشار الشربيني، خلال لقائه ممثلي الشركة استعداده للتعاون مع الشركة في مجال الصناعة وملف تأهيل الكوادر الفنية العاملة في مجال مياه الشرب والصرف الصحي بجانب التعاون فيما يخص ورش الصيانة وإعادة تدوير المهمات واستخدامها مرة أخرى.
وأكد وزير الإسكان أن الدولة المصرية تركز خلال الفترة الحالية على توطين صناعة مكونات المشروعات القومية محليًا، ومن بينها مكونات مشروعات محطات معالجة مياه الشرب والصرف الصحي، وهو ما يجعل هناك فرصة هائلة للشركة للعمل بقوة في هذا المجال.
واستعرض ممثلو الشركة، خلال الاجتماع، عددًا من المشروعات التي تعمل عليها في مصر بعدد من محطات معالجة مياه الشرب والصرف الصحي، حيث تنفذ الشركة الأعمال الكهروميكانيكية بهذه المحطات.
كما استعرض الاجتماع إمكانيات الشركة للعمل على التصنيع والعمل على توطين صناعة مكونات محطات معالجة المياه في مصر.
وناقش الاجتماع أيضًا سبل التعاون بشأن إدارة وتشغيل محطات مياه الشرب بنظام المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص (PPP).

الصناعة تطلق تطبيقاً على الهاتف المحمول لخدمة ودعم المستثمرين

أطلقت وزارة الصناعة الإصدار الأول لتطبيق دعم المستثمرين على الهاتف المحمول لاستقبال شكاوى واستفسارات المستثمرين الصناعيين.
وحسب بيان من الوزارة ، يوفر التطبيق ربط المستثمرين مع الجهات التابعة للوزارة ووحدة خدمة ودعم المستثمرين إلكترونيا.
جاء ذلك في إطار توجيهات الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل للتيسير على المستثمرين المتعاملين مع الوزارة وتلبية احتياجاتهم وضرورة مواكبة التوجهات التكنولوجية الحديثة.
يعمل الإصدار الأول للتطبيق على الأندرويد، وسوف يتم قريبا إطلاق نسخة من التطبيق تعمل على IOS.
كما يهدف التطبيق الجديد إلى التعامل مع الشكاوى والاستفسارات الواردة من المستثمرين بطريقة سهلة للتيسير على المستثمرين.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

دراما "السداح مداح".. وانتفاضة تصحيح المسار بتوجيهات رئاسية و ترحيب شعبي

توجيهات الرئيس السيسي بإعادة صياغة الرؤية المستقبلية للإعلام والدراما تضع مصر علي أعتاب مرحلة جديدة من التطوير

تلعب الدراما والإعلام دورا محوريا في تشكيل وعي الأجيال وتعزيز الهوية الوطنية، إذ يمثلان أدوات قوية لنقل القيم والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع المصري، وفي ضوء التوجيهات الرئاسية الأخيرة بإعادة صياغة الرؤية المستقبلية للإعلام والدراما، تتجه مصر نحو مرحلة جديدة من التطوير تهدف إلى تقديم محتوى هادف يعكس تطورات الدولة ويواكب التحولات التي يشهدها المجتمع، الأمر الذي يعكس أهمية الإعلام والدراما في دعم جهود التنمية وتعزيز الانتماء الوطني.

فمصر حاليا على مشارف «انتفاضة» لتصحيح مسار الأعمال الدرامية، عقب توجيهات رئاسية بأن تقوم الدراما بدور مع مؤسسات الدولة الأخرى في إعلاء القيم الأصيلة في المجتمع المصري، وعدم الاكتفاء بنشر «الغث والهزل»، وفق تصريحات للرئيس عبد الفتاح السيسي في إفطار رمضاني قبل أيام.

هذه التوجيهات لقيت ترحيبا شعبيا واسعا ، لإنهاء ما يصفه البعض بـ"دراما السداح مداح" واستعادة ريادة الدراما المصرية ، وعلي إثر هذه التوجيهات تحرَّكت مؤسسات عدّة في مصر لوضع معايير واستراتيجيات للتعامل مع الدراما بحيث تحقق الأهداف المرجوة، وأعلنت الهيئة الوطنية للإعلام، برئاسة أحمد المسلماني، عن عقد مؤتمر بعنوان «مستقبل الدراما في مصر» المقرر خلال أبريل ٢٠٢٥ بهدف مناقشة سُبل تطوير المحتوى الفني، بما يواكب التحديات المجتمعية، ويتماشى مع رؤية الدولة في تعزيز القيم الوطنية، كما أعلن عن عودة الإنتاج الدرامي بماسبيرو بالشراكة مع مدينة الإنتاج الإعلامي.

وأعلنت الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، وهي أكبر الكيانات المنتجة للدراما في مصر (٢٢ مسلسلا خلال موسم رمضان الحالي) عن تشكيل لجنة تشكيل للمحتوى تضمُّ نخبة من الشخصيات البارزة وأصحاب الخبرات في مختلف المجالات، بما يضمن التمثيل المتوازن لمختلف القطاعات والفئات، وتحقيق رؤية شاملة للارتقاء بالمحتوى الإعلامي.

ووجّه رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، بتشكيل مجموعة عمل متخصصة لوضع صياغة ورؤية مستقبلية واضحة للإعلام والدراما المصرية، بما يسهم في تعزيز رسائلها الإيجابية تجاه الفرد والمجتمع، على خلفية ما تطرحه الأعمال الدرامية من مشاهد لا تعبِّر عن الواقع أو المجتمع المصري.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن هذه المجموعة ستضمُّ جميع الجهات المعنية بملف الإعلام والدراما في مصر، وهي وزارة الثقافة، والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للإعلام، وكذلك الشركات المعنية في عملية الإنتاج ومنها الشركة المتحدة، بالإضافة إلى نخبة من المتخصصين في هذا المجال ومجالات أخرى بالجامعات المصرية؛ حتى يتسنَّى وضع تصوُّر علمي وموضوعي لمستقبل الدراما المصرية، من دون تقييد حرية الإبداع والفكر، حسب بيان لرئاسة مجلس الوزراء.

وإن كانت الخطوة الأخيرة أثارت جدلا في الأوساط الإعلامية، حيث تساءل بعضهم عن علاقة الحكومة بالدراما، في حين أفصحت أصوات إعلامية أخرى عن ضرورة تقديم دراما يريدها الشعب وليست الدراما التي تريدها أو "تمليها الحكومة" .

وتعرضت الدراما الرمضانية لهجوم من أكثر من صوت إعلامي فضلا عن انتقادات واسعة من قبل رواد وسائل التواصل الاجتماعي ، بسبب الألفاظ النابية ومساحة العنف و«البلطجة» المطروحة في بعض الأعمال، حتى أن الإعلامي والكاتب خالد أبو بكر وجّه رسالة لوزير الداخلية، بدين فيها الدراما الرمضانية ويُعدّها لا تعكس واقع المجتمع وإنما تحرِّض على العنف والبلطجة.

الرئيس وقضايا الناس

في الحقيقة أن الرئيس عبدالفتاح السيسى لا يترك مناسبة، إلا ويتحدث عما يهم المواطنين المصريين، وما يشغل فكرهم وتفكيرهم، في أي زمان وكل مكان ، يحمل الرئيس هذه المشاغل على عاتقه دائما، دون أي كلل أو ملل؛ تطبيقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته".

وفي كل مناسبة، يحرص الرئيس السيسى على توجيه حديث من القلب، إلى المصريين، فهم شغله الشاغل، وفي مقدمة أولوياته دوما ، خلال مشاركته في حفل الإفطار السنوى الذى نظمته القوات المسلحة منذ أيام، ونحن نعيش نفحات شهر رمضان المبارك، أكد الرئيس على أهمية دور الإعلام والدراما في تشكيل الوعى المجتمعى وتعزيز الأخلاق والقيم المصرية الراسخة، لما للإعلام والفن من دور أساسى فى بناء الشخصية المصرية ، وكان هذا الحديث بمثابة توجيه واضح، لتقديم محتوى يعكس القيم الإيجابية لمجتمعنا المصرى الأصيل.

فالدولة المصرية تمتلك إرثاً فنياً وإعلامياً كبيراً، ومن الضرورى العمل على استعادته وتطويره بما يواكب المتغيرات الحديثة، كما أكد الدكتور مصطفى مدبولى، الذى حدد الهدف بإنتاج أعمال درامية على أعلى مستوى من الجودة، تظل خالدة فى ذاكرة الأجيال وتعكس الصورة الحقيقية لمجتمعنا المتماسك.

ويجمع الخبراء والمحللون على التأكيد على أهميه الفن والدراما في تعزيز صلابة الجبهة الداخلية في مصر من خلال بناء الوعي والفكر المستنير بالمجتمع وقضاياه.

ويشيرون إلى أن الرئيس السيسي حينما تحدث عن الدراما والإعلام، لم يكن يتحدث باعتباره قائدا للدولة فقط ، بل باعتباره مواطنًا مصريًا يدرك جيدًا أن الشاشة ليست مجرد أداة للترفيه، بل هي مصنع العقول والمفاهيم، ولهذا كان التدخل ضروريًا، لأن الأزمة ليست أزمة فن فقط ، بل أزمة وعي .

وبحسب أساتذة الإعلام وبينهم الدكتورة داليا المتبولى أستاذ الإعلام بجامعة دمياط فإن الدولة المصرية تدرك أن المعركة ليست بين مبدع وجمهور، بل هي " معركة هوية، معركة وعي، معركة مستقبل، فإذا لم نحارب التشوه الدرامي، فقد نجد أنفسنا أمام أجيال لا تعرف مصر، ولا تفهم مجتمعها، ولا ترى فيه سوى ما يُعرض على الشاشات" .

وتشير إلى أنه " في زمان ليس ببعيد، كانت الدراما المصرية تشبه المصريين، تحاكي حياتهم، تضيء زوايا مجتمعهم، تسلط الضوء على أحلامهم وانكساراتهم، وتقدم لهم مرآة صادقة يرون فيها أنفسهم بلا زيف أو ادعاء وكنا ننتظر المسلسلات كما ننتظر رسائل الأصدقاء، نفتح لها الأبواب ونجلس أمامها بكل حواسنا، لأنها لم تكن مجرد حكايات، بل كانت حقيقة تُكتب بماء القلب وتُروى بحبر الروح " .

واستدعت المتبولي نماذج من الاعمال الدرامية التلفزة التي اسهمت في بناء وجدان الضمير للمصريين فقالت: "حينما شاهدنا مسلسل ضمير أبلة حكمت، كنا نرى صورة المعلمة المصرية الحقيقية، المرأة القوية التي تدافع عن المبادئ وتزرع القيم في الأجيال، لم تكن مجرد قصة درامية، بل كانت درسًا في النزاهة والانضباط ورسالة بأن التعليم هو حجر الأساس في بناء أي أمة ، وفي مسلسل "الشهد والدموع" رأينا صراع الخير والشر في أبسط صورة، وأن المبادئ لا تموت ، مهما اشتدت المحن.

وتابعت المتبولي قائلة " نحن في زمن المتغيرات الصاخبة والتحديات الدولية والاقليمية، نجد أنفسنا أمام مشهد درامي مختلف، كأن الدراما التي كانت تتنفس بروح الشارع المصري اختنقت فجأة في زحام المصالح، فاستبدلت أنفاسها بنفس صناعي لا يشبهها ولا يشبهنا ، وتساءلت : " ماذا حدث؟ وأين ضاعت ملامحنا وسط هذا الصخب؟ " .

ومع اتفاقنا الكامل مع ما أوردته أستاذة الإعلام الدكتورة المتبولي فإننا نؤكد معها أيضا أن الكاتب الذي يمسك بالقلم، والمخرج الذي يختار زوايا الكاميرا، والمنتج الذي يقرر أي قصة ستُروى، كلهم مسؤولون أمام المجتمع، وأمام الأجيال القادمة، وأمام التاريخ.

> حديث الرئيس عبدالفتاح السيسى جاء من قلب مواطن قبل أن يكون توجيها رئاسيا بهدف تقديم محتوى يعكس القيم الإيجابية لمجتمعنا المصرى الأصيل

> الدولة المصرية تمتلك إرثاً فنياً وإعلامياً كبيراً ومن الضرورى العمل على استعادته وتطويره بما يواكب المتغيرات الحديثة

وعندما صنع نجيب محفوظ وأسامة أنور عكاشة ووحيد حامد وغيرهم من كبار الكتاب دراماتهم، لم يكونوا يبحثون عن الإثارة الرخيصة ولا عن الأرقام الوهمية لنسب المشاهدة، كانوا يكتبون لأن لديهم رؤية، لأنهم كانوا يعرفون أن الفن ليس مجرد حكاية تُروى، بل هو رسالة تحمل ومسؤولية تؤدى .

ولكن إذا نظرنا اليوم إلى كثير من الأعمال التي تعرض على الشاشات، سنجدها تقدم مجتمعًا غريبًا، شباب لا يعرفون سوى العنف، ونساء محاصرات بين السطحية والابتذال، وبشر فقدوا ملامحهم في دراما بلا قضية، بلا هدف، بلا معنى .

ولننظر على سبيل المثال إلي صورة المرأة في الدراما التلفزيونية ، نجد اختفاء كاملا لنموذج المرأة المصرية التي كانت بطلة لروائع مثل "الشهد والدموع " و"ضمير أبلة حكمت " ، و"ليالي الحلمية" ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر ، فهي المرأة التي تواجه الحياة بكل قوتها، تعيش الحب، وتقاوم الظلم، وتبحث عن ذاتها وسط صراعات لا تنتهي، لكن في دراما اليوم، إما أن تكون المرأة ضحية مستمرة لا حول لها ولا قوة، أو سلعة معروضة بلا دور حقيقي .

في رائعة مثل " المال والبنون " مثلا، نجد الرسالة الواضحة أن الصراع الحقيقي ليس على الثروة، بل على المبادئ، وأن المال قد يكون نقمة إذا جاء على حساب القيم، وأن النجاح الحقيقي لا يُقاس بالماديات، بل بما يتركه الإنسان من أثر .

وفي دراما اليوم نجد البلطجي هو البطل ، والساح تحول إلى لغة الحوار الوحيدة ، حيث اختفي المصري المكافح ليحل محله المستغل ، واختفي المثقف لتظهر نماذج غريبة ، فضلا عن غياب أعمال مؤثرة مثل "رافت الهجان " كمثال لدور الدراما التلفزيونية في بناء الوعي لدى المواطن بالتهديدات المحدقة بالوطن من الخارج ، وهذه الأعمال كانت دروسا في الوطنية ، وكيف يكون الانتماء للوطن فوق كل شيء، كيف يمكن أن يكون الإنسان واحدًا من أبناء هذا الشعب، لكنه يواجه العالم كله من أجل قضية عادلة.

وهناك الأعمال التي تعالج قضية الهوية ، وكانت تقدم ملامح عن الهوية المصرية، عن الفن الذي يصنع الحضارة، عن كيف أن مصر ليست مجرد بلد، بل روح تتجلى في تفاصيل المعمار، في الحرف اليدوية، في العلاقات الإنسانية التي تربط بين الناس، في الحارة التي تجمعنا جميعًا تحت سماء واحدة.

اختفاء الطبقة الوسطي

قضية مهمة أثيرت مع الحديث عن أزمة الدراما ، وهي الحديث عن اختفاء الطبقة الوسطي في الأعمال الدرامية ، مثلما اختفت تقريبا من الحياة المجتمعية ، حتي استعاد البعض مقولة الشاعر الراحل أحمد فؤاد نجم أن "مصر تبدو وكأنها تحولت إلي مصريين " ، وهذه المقولة علي قدمها ، فإنها تبدو جلية الآن في الانقسام الذي أصبح واضحا في وسائل التواصل الاجتماعي ومحتواها الذي قسمسه المصريون إلى فئتين تحت عنوان: مصر و"إيجبت" .

فهناك محتوى كامل بمقاطعه المصوّرة ومنشوراته وتريندانه واهتماماته يعكس معيشة المواطنين في المجمعات السكنية الفخمة (الكومباوندات) المسوّرة والبعيدة عن القاهرة التاريخية، وآخر يأتي مع جمالياته وضوضائه وموسيقاه الصاخبة ليظهر كيف يعيش الآخرون في مصر آخري في الشوارع والحارات والأزقة وفي الريف .

هذا الأمر يظهر أيضا في الدراما المصرية، لا سيما في موسم شهر رمضان ، حيث أصبحت المسلسلات ساحة تظهر هذه الثنائية في ظل التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية التي إعادت تشكيل الطبقات الاجتماعية في مصر خلال السنوات الأخيرة، وقلّصت حضور الطبقة الوسطى التقليدية التي شكلت لسنوات طويلة، العمود الفقري للدراما المصرية.

فالمجتمع المصري يشهد تراجعا متزايدا للطبقة الوسطى في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد منذ سنوات ، وقد اضطرت الحكومة إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي أكثر من مرة، مقابل تحرير سعر الصرف وتقليص الدعم، مما زاد من المعاناة المعيشية على مواطنين يعيشون أصلا في ظروف مادية صعبة، هي نتاج لموجات متتالية من الإفقار.

وكان البنك الدولي قد أشار في عام ٢٠١٩ إلى أن نحو ٦٠٪ من سكان مصر إما فقراء أو عرضة للفقر، بالتزامن مع الانحسار المستمر للطبقة الوسطى وتآكل قدرتها على الصمود أمام التحديات الاقتصادية المتلاحقة.

في هذا السياق، يرى مثقفون وروائيون وبينهم الكاتب المصري ياسر عبد اللطيف، أن دراما الطبقة الوسطى العادية، التي اعتاد عليها الجمهور طوال تاريخ الدراما التلفزيونية المصرية منذ الستينيات وحتى التسعينيات، "قد اختفت نتيجة الانكماش الحاد لهذه الطبقة وتدهور أحيائها السكنية التقليدية، سواءً في القاهرة الفاطمية أو في قاهرة حداثة القرن العشرين" .

وقد تلاشت هذه الأحياء لصالح ظهور الأحياء المسوّرة "الكومباوندات" في الظهير الصحراوي للمدينة من جهة، ونموّ الحارات العشوائية التي أصبحت تحيط بالمدينة وأحيائها التقليدية من جهة أخرى ، أما الدراما الجديدة، فقد أصبحت تركز على الطبقات التي تشكل هاتين الكتلتين السكانيتين، سواءً الأثرياء الجدد في الأحياء المسوّرة، أو المهاجرين من الريف إلى العشوائيات.

وإذا ما تم التعبير عن الطبقة الوسطى في أعمال نادرة مؤخرا، فإن ذلك يتم بلغة شرائحها الأكثر ثقافة وانفتاحا، أو بمعنى أدق، تُقدَّم من منظور كتّاب وصنّاع الدراما أنفسهم، بمشاكل تراها الطبقة الوسطى العادية بعيدة عنها ولا تمتّ إليها بصلة .

و مع مرور الوقت، "باتت هذه الطبقة الوسطى القديمة والمحافظة تشعر بتزايد اغترابها وانهزامها أمام الدراما الجديدة، وأمام الإعلانات الاستفزازية التي تقطع سياق المشاهدة كل خمس دقائق" .

كذلك يقول الباحث والناقد الفنّي، علي حسين العدوي، إن التدهور الاقتصادي الناجم عن عمليات تعويم متكررة للعملة المصرية "أثر بشكل كبير على الطبقة المتوسطة، وهي الفئة التي كانت الدراما المصرية تركز عليها منذ ثمانينيات القرن الماضي، وهو ما يُعرف بـ العصر الذهبي للدراما المصرية" .

ويوضح العدوي أنه خلال هذه الفترة، "كانت الدولة تتحكم في الإنتاج الدرامي حتى ظهور شركات الإنتاج الخاصة في بداية الألفية الثالثة، مما أتاح الفرصة لدخول عدد من المخرجين السينمائيين إلى عالم الدراما، وذلك قبل ٢٠١١ بعدة سنوات وحتى عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

وعلى الرغم من تناول بعض الأعمال الرمضانية الواقع الاقتصادي على استحياء، إلا أنه يمكن القول إنها تظل في المجمل بعيدة عن الاشتباك الحقيقي مع الواقع الاجتماعي، كما يرى النقاد.

وتتكرر في هذه الأعمال تصوير ممثلات وممثلين معروفين بمجيئهم من خلفيات "أعلى" في السلم الطبقي مقارنة بتلك التي تأتي منها الشخصيات التي يجسدونها، فنراهم في بعض الأحيان يحاكون طريقة كلام سكان المناطق الأكثر فقرا وطريقة لبسهم وحركاتهم، كما يتصورونها، ولكن ذلك لا يتعدى في الغالب المحاكاة الخارجية أو التنميطية التي تظل بعيدة عن عمق الصراع الطبقي.

ويلفت النقاد إلى أن "النهج السائد في الإنتاج الدرامي أصبح يعتمد على تجنب مناقشة المشاكل الفعلية للطبقة المتوسطة، سواء الشرائح المتوسطة أو الدنيا منها، والتي كانت في السابق محور اهتمام الدراما المصرية ، بدلا من ذلك، اتجه الإنتاج الدرامي نحو تقديم صورة سطحية للطبقة المتوسطة العليا أو الفئات الأكثر رفاهية، وهو ما يظهر بوضوح في الأعمال المرتبطة بالمنصّات السعودية، والتي تُعرض في الغالب خارج موسم رمضان" ، وهذه الأعمال تستهدف الطبقة المتوسطة العليا وما فوقها، وتتجاهل تماما تبعات الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها عامة الناس.

هناك في المقابل ، أمثلة لحالة الانفصال الدرامي عن الواقع، و هي المسلسلات الشعبوية التي اعتاد علي تقديمها في الفترة الأخيرة مخرجون وممثلون بعينهم ، وتقدم في أغلبها عرضا شعبيا يتضمن توترا مع الشرطة، ونجد فيها طبقات عليا وأخرى دنيا، ولكنها في الغالب قائمة على صورة البطل المنفرد الذي يصارع الأشرار .

وخلال السنوات الأخيرة، أصبح هذا النوع من الدراما الشعبية" يهيمن على المشهد، حيث تكررت الشخصيات والأحداث التي تدور قصصهما حول "الرجل القوي" الذي يحل الأزمات وينتصر في النهاية، بينما تتصارع النساء عليه .

في مقابل تلك الآراء الناقدة للواقع الدرامي لا يخلو الأمر من آراء ترى أنه على مدار السنوات الماضية، كانت هناك محاولات من دراما الشركة المتحدة للوصول إلي تقديم محتوى متكامل يجمع بين الأصالة والحداثة، بما يجعلها أبرز أدوات القوى الناعمة التي تساهم في بناء الوعي وتعزيز الهوية الوطنية، إلى جانب دورها في إعادة تشكيل وجدان المشاهد المصرى والعربى بصورة تعكس روح المجتمع وتطلعاته.

ويرى أصحاب هذا الرأي أنه ربما تكون هناك حاجة أيضا لأن يدرس منتج المحتوى العام تنوع أمزجة الجمهور واحتياجاته المختلفة في ظل فضاء يزدحم بأشكال وأنواع من المواد الترفيهية، التي تحمل رسائل مباشرة أو مبطنة، وأصبحت تمثل جزءا من احتياجات الجمهور بالرغم ما يبدو من انشغالاته أو ازدحام حياته، وهو أمر يكشفه حجم التواجد على منصات التواصل الاجتماعي، والتي يتنافس على جمهورها أفراد وجماعات ومنظمات ولجان.

وهو واقع يجعل من تقديم أفلام ومسلسلات للجمهور العام أمر ليس سهلا، بل إن الأعمال الكبرى التي يحتفظ الجمهور بالحنين وقد يعيد الفرجة عليها تمثل نوعا من الحنين وتناسب أجيالا أكبر سنا، بينما الأجيال الأصغر لها متطلباتها، ويفترض التقاط ما تطلبه المنتجات الآن من سرعة وتقنيات أعلى في الصورة والخداع وتوظيف التقنيات والأدوات.

ويؤكد هؤلاء أنه لا يمكن اختصار الجمهور كله في أنه يصنع الترند السطحي، لأنه جمهور متنوع يضم الجاد والسطحي والراغب في الترفيه أو الوعي، ويظهر تأثير السوشيال ميديا، حتى في طريقة تعاطي الجمهور الذى يتحول إلى نقد وتفاعل لحظي، ونقل وتناقل ونسخ، وأيضا لجان تسويق ودعاية تنتج حملات قد لا تكون حقيقية ، مشيرين إلي ضرورة البناء على الجيد والذى ينتج مشاهدة، مع مراعاة الزمن والتنوع، وأهمية وجود حرية حركة ومجال يسمح بهذا التنوع، الذى سبق وكان عنصر نجاح المواسم والأعمال التى بقيت وعاشت، لكن الحنين وحده لا يكفى.

الرئيس يريد تقديم محتوى هادف يعكس تطورات الدولة ويواكب التحولات في المجتمع ما يعكس أهمية الإعلام والدراما في دعم جهود التنمية وتعزيز الانتماء الوطني

الدراما الرمضانية تعرضت لهجوم إعلامي وعلي وسائل التواصل الاجتماعي بسبب الألفاظ النابية ومساحة العنف و«البلطجة»